وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية
دراسة حالة الجزائر 1997-2007

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

أميـــن البـــار

إشراف الأستاذ:

د/ لعجال إعجال محمد الأمين

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبـش	**جامعة قسنطينة**	**رئـيسـا**
الدكتور محمد الأمين لعجال أعجال	**جامعة بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
الدكتور عمـــر فرحـــاتـي	**جامعة بسكرة**	**عضوا ممتحنا**
الدكتور عبـد الجلـيل مفتـاح	**جامعة بسكرة**	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية: 2011/2010

إن التطور السياسي للدولة، قاد تدريجيا، إلى بلورة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالديمقراطية مثل السيادة الشعبية والمشاركة السياسة، ثم المواطنة، وعبرت الأحزاب السياسية كنتاج لهذا التطـــور عن رغبتها في الدفاع عن هذه الأفكار، وساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية والمجتمعية، تماشيا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وبهذا فإذا كانت الأحزاب، تعبر عن تطور الأنظمة السياسية، فإن حركية النظام من جهة، وحركية المجتمع من جهة ثانية، تؤدي في النهاية إلى بناء نمط حزبي مختلف من بلد لأخر، ومعبر عن ظروف تاريخية وسياسية خاصة بكل بلد، والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطور سياسي وظروف تاريخية، قادتها في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي ، عبر عن فشله تاريخيا، وانتهى بتبني فكرة الديمقراطية التعددية.

حيث تركز اهتمام أغلب الباحثين على العوامل الداخلية والخارجية في دراسة التحوّل الديمقراطي ولكنهم أغفلوا الأثر الهام الذي يخلفه تطور أو ضعف البنية المؤسّسية على هذا التحول سواء من ناحية قدرة الأحزاب السياسية على ممارسة مهامها، والأكثر من هذا نجد أنّ مجمل التعاريف السائدة للديمقراطية تنتمي بدرجة أو بأخرى إلى المدرسة السلوكية التي تهوّن من قيمة المؤسّسات وتعلي من شأن السلوك في تفسير صنع القرار السياسي من ناحية وتقييم نظام الحكم ودرجة ديمقراطيته وتطويره من ناحية أخرى.

وبالتالي فان نظرة السلوكيين الكلاسيكيين للحياة السياسية ساهمت في تحجيم البحث في أهمية ودور الأحزاب في التحوّل الديمقراطي ، وصرفوا الذهن كثيرا عن دراستها بالعمق والشمول الواجبين، فأصبحنا لا نجد إلا القليل(خاصة في المكتبة العربية)حول دراسة دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي، وصولا إلى زيادة فعاليتها والتي تنصرف إلى دورها في الحياة السياسية عموما وفي دعم الديمقراطية تحديدا.

على هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دورا فعالا ومؤثرا في دعم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

* ما هي طبيعة الأحزاب السياسية الجزائرية من حيث نشأتها وحجم عضويتها وبرامجها السياسية وأطرها الفكرية وأنماط العلاقات فيما بينها وانعكاس ذلك على هيكل وأداء النظام الحزبي؟

* ما مدى ممارسة الأحزاب السياسية الجزائرية للديمقراطية الداخلية فيها باعتبارها مكوناً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي؟

*كيف يمكن تفعيل دور الأحزاب السياسية بما يحقق الدعم للديمقراطية في الجزائر؟.

*ما مدى تأثير الإطار الدستوري والقانوني على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ؟

* ما هي العلاقة بين الأحزاب السياسية و التحوّل الديمقراطي ؟

* ما هي عوامل وسمات التحوّل الديمقراطي في الجزائر والأطر الناظمة له؟

* ماهو مستقبل الأحزاب السياسية الجزائرية بالنظر إلى الممارسة السياسية والانتخابية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب وبين التحول الديمقراطي، بمعنى أنه كلما تحققت الديمقراطية داخل الأحزاب زاد احتمال تأثيرها في دعم التحول الديمقراطي.
- توجد علاقة سلبية بين حجم ونوعية القيود والضوابط القانونية والتنظيمية المفروضة على الأحزاب السياسية، وبين قدرتها على دعم التحوّل الديمقراطي.
- توجد علاقة إيجابية بين قدرة الأحزاب على القيام بوظائفها وبين التحول الديمقراطي، بمعنى أنه كلما زادت قدرتها على أداء وظائفها زاد احتمال تأثيرها في دعم التحول الديمقراطي.
- إذا كانت الأحزاب السياسية ممثلة للمواطن ومهيكلة لمطالبه فهذا يقتضى منها أن تملك نخب ذات تأهيل سياسي عالي، تجعل الحزب يحتل مكانة سياسية عالية في الحياة السياسية.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :

تقوم الدراسة ببحث قضية الأحزاب السياسية في الجزائر كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم الديمقراطية وترسيخها.أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من جوان 1997 إلى ماي 2007 . ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

- لأنّ أول برلمان تعددي في الجزائر(بعد إقرار التحوّل الديمقراطي) بدأ بعد انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني في 05 جوان1997 ، وتشكيل مجلس الأمة (الغرفة الثانية)في 08 جانفي1998 .
- قبل هذه الفترة كانت هناك مؤسّسات انتقالية ذات طابع تشريعي بالنظر للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد آنذاك منذ وقف المسار الانتخابي في جانفي1992 .
- لأنّ دراسة أداء الأحزاب في البرلمان في هذه الدراسة يتركز على الفترتين التشريعيتين الرابعة(2002/1997) والخامسة (2007/2002) بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني(الغرفة السفلى) ، والفترة التشريعية الأولى(2004/1998) والثانية(2004 وما زالت مستمرة إلى غاية 2010) بالنسبة لمجلس الأمة(الغرفة العليا).

مبررات اختيار الموضوع :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988 ، والتي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كماأنها نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية عموما تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد ومتجدد باستمرار.

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الخارجية والداخلية.

كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى أخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي :

1- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور الأحزاب السياسية في دعم التحوّل الديمقراطي وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم بعض جوانب النظام السياسي الجزائري من ناحية، والكشف عن بعض معضلات التطور الديمقراطي من ناحية أخرى، فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات لتفعيل دور الأحزاب السياسية ، ومن ثمّ دفع مسيرة التطور الديمقراطي في الجزائر.

2- من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية بنظام الحكم في الجزائر، وتقييم خبرة الأحزاب السياسية والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين الأحزاب السياسية وطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره.

3- إنّ البحث أصبح مركزا الآن بعد حدوث موجة التحوّل الديمقراطي الكبيرة خاصة في دول الجنوب- على كيفية تدعيم هذه التحوّلات والآليات التي تمكن من ذلك لتفادي التراجع إلى الوراء نحو السلطوية، خاصة وأنّ ما نشهده على صعيد البيئة الدولية ومنذ 11سبتمبر 2001 هو اتجاه معاكس نحو الفوضى والتسلط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الضعيفة، فالتجربة أثبتت أنّ الغرب لا يدعم الديمقراطية إلا بمقدار ما يخدم مصالحه.

4- إيمان الباحث بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول الأحزاب السياسية هي قوة دافعة باتجاه تحقيق أسس الحياة النيابية الديمقراطية، وبالتالي هي البداية ولسنا بحاجة إلى الانتظار إلى حين تحقق ذلك الغرض.

اعتبارات علمية (أكاديمية):

1- إنّ دراسة الأحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة،بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على خصائص الأحزاب وخاصة بنائها التنظيمي ودراسة مدى توفر الديمقراطية الداخلية فيها، حيث يعزى إخفاق أحزاب العالم الثالث عموماً في تحديث مجتمعاتها في أحد جوانبه إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي ديمقراطي.

2- أنها تمثل جزءا من تيار دراسة النظام السياسي الجزائري، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل في النظام السياسي الجزائري، السلطة التنفيذية، التعددية والأحزاب السياسية، النخبة السياسية.

3- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي في الجزائر منذ 1997، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر المعاصر وعن النظام السياسي الجزائري بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- تحليل الإطار الدستوري والقانوني لتشكيل وعمل الأحزاب السياسية ومدى مساعدته لها على المساهمة في تعميق الممارسة الديمقراطية.

- رصد واقع أداء الأحزاب في الجزائر في ظل عملية التحوّل الديمقراطي التي شرع فيها النظام السياسي منذ إقرار دستور1989 وذلك من خلال تجربة المؤسّسة التشريعية التعددية.

- محاولة وضع بعض التصوّرات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية ودورها في تدعيم عملية التحوّل الديمقراطي.

- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الجزائر بالدراسات المتخصصة في الأحزاب كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي ،تساعد على تحسين الأداء الفعال للأحزاب وبالتالي تدعيم دورها في النظام السياسي من جهة، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في الأحزاب ضمن قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، تفعيلا لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط.

- تهدف الدراسة لرصد وتحليل الأحزاب السياسية، وتبيان مفهومها، وتحديد ضوابطها وقيودها.

- كما تسعى الدراسة إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر وعوامل حدوثه وذلك من خلال تحديد الأسباب و الدوافع الداخلية والخارجية، وإبراز النتائج التي افرزها.

- توضيح موقع الأحزاب السياسية في الجزائر خلال موجة التحول نحو الديمقراطية التي عرفتها.

منهجية البحث:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي،لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد[1] ، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية:

[1]- سامر حريفج ،وآخرون، ***في مناهج البحث العلمي وأساليبه***، ،(الأردن : منشورات عبد اللاوي ، ط 2 ، 1999)،ص33.

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي ،والتاريخ البشري عموما،لفهم نشأة وتطور ظاهرة الأحزاب، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الأحادية ووصولا للإصلاح السياسي لعام 1989 وتجسيد للتعددية السياسي بالجزائر.

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الظاهرة الحزبية التعددية في الجزائر، خلال العهد التعددي وخلال الوضع الأزموي ومن خلال الممارسات،الانتخابية التعددية المختلفة.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات الجزائرية والقوانين التي تعلقت بالانتخابات والأحزاب.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة الظاهرة الحزبية في العالم الغربي والعالم الغير غربي، كما اعتمدنا عليه في بعض الملاحظات المتعلقة بتطور النسق الحزبي في بلدان أخرى مقارنة بالجزائر.

كما حاولنا الاعتماد على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي عموما حيث لاحظنا تأثير الأوضاع الدولية والتحولات السياسية والاقتصادية، في مختلف البلدان على النسق السياسي الجزائري.

منهج تحليل الدور : يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة السلوك الحزبي وقد استخدم هذا المفهوم في الدراسات التشريعية للدلالة ليس فقط على السلوك الحزبي وإنما أيضا على المستوى العام للأحزاب السياسية وترجع أهمية استخدام تحليل الدور في الدراسات الحزبية إلى ما يلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يتم دور الأحزاب السياسية وكيف تشارك في عملية صنع القرار داخل المؤسّسة التشريعية وفي كل الحياة السياسية.
- إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة الأحزاب السياسية كمؤسّسة وعلاقتها بالنظام السياسي وبغيرها من المؤسّسات السياسية داخل النظام .كما أنه يمثل أداة لتوضيح وظائف الأحزاب السياسية، والمطالب التي تطرح عليها في النظام السياسي.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين النظم الحزبية المختلفة بهدف التعرف على مدى وجود اتفاق في مفاهيم الدور بين الأحزاب السياسية.

أدبيات الدراسات:

قد يذهب البعض إلى اعتبار دور الأحزاب السياسية عموما تعبير عن مرحلة تاريخية معينة، في حين أن الواقع التاريخي والسياسي يؤكدان أن هذه الظاهرة تعبر عن سلسلة من التجارب التاريخية والسياسية، والملفت للانتباه في الدراسات الأكاديمية التي أطلعت عليها أنها أغفلـــت ذلـــك، أو لم ترى فيه فائدة ،انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتها، لكنها لم تربطه مع الواقع التاريخي الجزائري خاصة، والعالم الثالث عموما، وعلى هذا الأساس انصب اهتمامنا بربط التاريخ السياسي الغربي، الذي يعتبر البيئة الأصلية لظهور الأحزاب السياسية الحديثة، ومن ثم الديمقراطية التمثيلية، ثم انتقال هذه الظاهرة إلى العالم الغير غربي،والواضح عند الحديث عن الدراسات التي اهتمت بالأحزاب السياسية، أنها جاءت في مرحلة أكد فيها الحزب قدرته على البروز كقوة سياسية منافسة للقوى التقليدية.

وانصب اهتمامنا في هذا السياق بالاطلاع على أمهات الكتب ،التي تطرقت لهذا الموضوع، ككتاب" أوستروغورسكي" *Ostrogorski (Moesi)* الذي كان من الأوائل الذين تطرقوا لنشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا في كتابه : ***la démocratie et les partis politique. Paris : édition du seuil, 1979.***.

بالإضافة إلى كتابات" روبرتو ميشالز"، و"ماكس فيبر "حول الأحزاب السياسية، وصولا إلى كتاب موريس ديفرجي ***Maurice Duverger, lespartispolitiques. France : colin1952. édition Armond*** الذي يعتبر كتاب ذو قيمة علمية ومحدث لإجماع عند مختلف الباحثين في هذا المجال كما لا يفوتنا ذكر كتاب جون شارلوا " الأحزاب السياسية *Jean Charlot, les partis* politiques.2°édition, Paris: édition colin, 1971 والذي يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية ، كما نشير أننا سلطنا الضوء على التطور

السياسي التاريخي للمجتمعات الغربية، والغير غربية عبر مجموعة من الكتب التي اهتمت بدراسة النظم السياسية والتاريخ السياسي.

أما عن أهم الأبحاث التي تناولت ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن الملاحظ عنها أنها نادرة عندما يتعلق الأمر بالتعددية السياسية في حين نجد زخم من الكتابات حول فترة الأحادية والحزب الواحد ككتابات" محمد حربي "على سبيل المثال *Le 'FLN 'mirage ou réalité.Alger : édition ENAL _naqd, 1993.* حول جبهة التحرير وكتابات" كمال بوشامة " والدراسة التي قدمها الأستاذ" عامر رخيلة "حول التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى1980 الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1993 .

كما استعنا بدراسات أخرى لم تهتم بالظاهرة الحزبية خاصة، وإنما أشارت إليها من خلال نظرتها لتطور النظام السياسي الجزائري ،بالإضافة إلى مختلف الرسائل الجامعية التي ساعدتنا على الإحاطة بالموضوع، والخروج بتصور أو دراسة موضوعية دقيقة تعالج الأحزاب السياسية من عدة جوانب.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية.

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية ،حيث يتعرض إلى مفهوم الحزب السياسي في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفكر العربي ، ثم يتطرق في المطلب الثاني إلى تصنيف الأحزاب السياسية ، وفي المطلب الثالث يرصد وظائف وأدوار الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسية:

يستعرض هذا المطلب مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفقه العربي .

تعريف الحزب السياسي:

المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية .

أ- المعنى اللغوي:

جاء في مختار "الصحاح": حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.ومن هنا نرى أن كلمة(حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر،كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو : " **إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة**"[1].

ب-المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، والى الزاوية التي ينظر منها إليه.

1- الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

[1] -Marcel Prelot,***Science Politique,***(P.U.F. Paris, 1967), P10

فيعرف" Bengamin Constont»الأحزاب السياسية" **هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين**"

أما جون جيكال واندري اوريو Jean Giquel et André Hauriou " **إن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة**"[1].

ويعرف "جورج بيردو G.Burdeau الحزب السياسي بقوله " **هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة**"[2].

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي،وقد وضع الأستاذ "فرانسوا بوريلا "François Borella" ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي :

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم .
- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.[3]

على الرغم من أغلب دارسي الأحزاب السياسية، قدموا تعريفاتهم لـــ" الحزب السياسي " فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي "موريس ديفرجيه" **الأحزاب السياسية** الذي صدر سنة 1957، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب .وكذلك الأستاذ الايطالي "جيوفاني سارتوري" في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان **الأحزاب والنظم الحزبية**،ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث، ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية " للدلالة على كل الأحزاب وأي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

2- الفكر الماركسي:

يعرف الحزب بأنه "**تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي**"

[1] - ***Ibid.***P224.
[2]- Burdeau G, ***Traite de Science Politiq*ue**, Cite par. Menouni (A): **Droit Constitutionnel**.P141.
[3] - François Borella.***Les Politiques Dans La France d' aujourd'hui***, (Paris.1981), P16.

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "**طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصل إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا**"[1].

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي و الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب ،والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي فالحزب،في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو"طليعي" في الطبقة،وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

3 – الفكر العربي:

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف **د. سليمان الطماوي**، الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها "**جماعة متحدة من الأفراد ، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين**".[2]

أما الدكتور **رمزي طه الشاعر**، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " **جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها،ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها**".[3]

أما الدكتورة **سعاد الشرقاوي** فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " **بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة**".[4]

أما **إيهاب زكي سلام** فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه" **مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة**".[5]

بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الاصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد، ذو تنظيم وطني،له مشروع سياسي: ويعبر عن قوى اجتماعية، يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة.

---

[1] - كامل زهيري، ***موسوعة الهلال الاشتراكية*** ، نقلا عن طارق فتح الله خضر ، ***دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي(دراسات مقارنة)***، (لبنان:ب.د.ن،1986) ،ص40.

[2] - سليمان الطماوي، ***السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة)*** ،(لبنان:دار الفكر العربي،ط5 1996،) ص ص 7-62.

[3] - رمزي الشاعر ،***الأيديولوجية وأثرها في الأنظمةالسياسيةالمعاصرة***،(القاهرة: دار النهضة،1979)،ص104.

[4] - سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر*** ، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1982)،ص200.

[5] - إيهاب زكي سلام، ***الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني***،(القاهرة:عالم الكتب،1983)،ص 262.

بعد هذه التعاريف، نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب، يرى **(انطونيو غرامشي)** انه من اجل وجود الحزب، فإنه ينبغي تضافر ثلاثة عناصر أساسية :

1-عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم.

2-عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.

3-العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "**النسب المحددة**"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.[1]

بينما يذهب "**جوزيف لا بالومبارا** Joseph La Palombara" الذي صدر له كتاب تحت عنوان **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية** عام 1966، إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:

1-منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.

2-منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

3-أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

4-أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.[2]

أما الدكتور طارق الهاشمي فيرى أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحزب وهي:

1-الجماهير: لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية (مجموعة من الناس)، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا وميسورا.

2-وحدة المصلحة والمبادئ: تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحيانا على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه أولا، وهذا الأمر ينطبق على النظام السياسي هو الأخر.

3-وحدة التنظيم: إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.

4-وحدة القيادة: لكل تنظيم وحدة قيادة التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.

5-الوصول إلى السلطة: كل حزب سياسي يطمح في السلطة، وعن طريق السلطة يكون في مقدور الحزب تطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

---

[1] - انطونيو غرامشي، ***قضايا علم السياسة في الماركسية***، ترجمة واهي شرفان وقيس الشامي،(بيروت: دار الطليعة،1970)،ص ص 49-50.

[2] - Joseph La Palomabara, ***Political Parties and Political Development,*** princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203.

هذه الخصائص والمعايير هي التي تميز بالفعل الحزب السياسي، لكن يمكن جمع الخصائص والعناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف وافي، ومن أهم هذه العناصر هي:

1-العنصر الأيديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فانه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

2-العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن.

3-غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

4-ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع اكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

بناءا على هذه الخصائص والعناصر يمكن إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي، "وهو عبارة عن تنظيم سياسي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة وممارستها.

إن محاولة تطبيق عناصر مفهوم الحزب السياسي على بعض التنظيمات في دول العالم الثالث سوف يتم استبعاد العديد من الأحزاب، فهناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني أصبحت تنافس الأحزاب السياسية في القيام ببعض وظائفها، في حين تبقى الأحزاب هي وحدها المؤهلة للوصول إلى السلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية، كما تفتقد معظم الأحزاب في العالم الثالث إلى الاستقلالية عن الدولة والتي هي سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وفي المقابل هناك أحزاب شرعية معترف بها لكنها لا تقوم بأي دور في الحياة السياسية، إما لضعفها أو للقيود القانونية والإدارية والسياسية التي تفرضها النظم الحاكمة على هذه الأحزاب مما تلغي استقلاليتها أو تقلصها إلى حد كبير مما يجعلها تحت سيطرة أجهزة الدولة ومؤسساتها ويحد من دورها في تفعيل عملية التطور الديمقراطي خاصة وان كثيرا من الأحزاب في العالم الثالث تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية والقواعد الجماهيرية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية:

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، و هذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب و تنظيمه و أهدافه أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.

-أثناء الحديث عن موضوع "تصنيف الأحزاب السياسية" يأخذنا الحديث إلى أبرز الكتاب في هذا المجال ألا و هو "موريس دوفرجيه" الذي ميز بين أحزاب النخبة و الأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة[1].

- كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية و التنظيم الظاهري للحزب، و لكن بالأخص أهداف الحزب و إستراتيجيته، و يميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع.

1-أحزاب الأعيان: تشبه أحزاب الأطر، تظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية و اقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

2-أحزاب المناضلين: تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، و الذين يدفعون اشتراكا و يبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب و اتخاذ قراراته.

3-**أحزاب التجمع:** تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية و تهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي و مهني و عرقي مختلف[2].

- سننتقل الآن حول تصنيف الأحزاب السياسية العربية التي تعتمد على معايير إيديولوجية وشكل العضوية، و طبيعة القوى المؤيدة، و درجة المؤسسية و أساليب العمل و هي:

1- **أحزاب الأشخاص:** تدعو إلى التغيير المعتدل و تقبل المنافسة، يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية، كبار التجار، شعبيتها محدودة، قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على أسلوب الحوار و الخطابة.

2- **أحزاب الكوادر:** ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجيتها بالثورة، ورفضت المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين و الموظفين.

3- **أحزاب الحركة الوطنية:** ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها .

4- **أحزاب النظام الحاكم:** كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات و الستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية.

---

[1]- ناجي عبد النور،***النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية***،مرجع سابق ص 35.

[2]- محمد السويدي، ***علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه***،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية)،1990 ص 103.

5- **الحركات الدينية:** ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع، و تتصدى للنظام و لا تتحمس للمنافسة الحزبية.

المطلب الثالث: وظائف و أدوار الأحزاب السياسية:

1-توجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرارات و السياسات و مراقبة تنفيذها للحكم الراشد، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، و تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم أو بين المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها و المساهمة في التنشئة السياسية، أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

2- تحاول تحقيق التكامل القومي: في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية و اجتماعية واقتصادية و ترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة و ليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

3- **وظيفة التعبئة السياسية:** إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر و خاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معا، و لقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

التعبئة السياسية ⟵ جوهرها تعظيم التأييد و المساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن المشاركة السياسية ⟵ جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات و القرارات و مراقبة عملية تنفيذها.

4-وظيفة الضبط والسيطرة: ففي عديد من دول العالم الثالث و بخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن، تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط و السيطرة على المجتمع.

5- وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد و المنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

6-وظيفة المشاركة في صنع القرار و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها،(إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية و هامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.

7-وظيفة اضفاء الشرعية: إلا أن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين و التأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها.[1]

[1] -علي الدين هلال دسوقي،***اتجاهات حديثة في علم السياسة***،(القاهرة:المجلس الأعلى للجامعات 1999).ص 184. 183.

المبحث الثاني: المقاربات المنهجية في دراسة الأحزاب السياسية

المطلب الأول: المقاربات المنهجية التقليدية

تتمحور اتجاهات دراسة الأحزاب السياسية حول عدة مسائل مرتبطة بمفهوم الحزب ودلالاته، والمفاهيم النظرية و الأساليب المنهجية المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية لذا ننطلق من التساؤل هل يمكن الحديث عن نظرية عامة للأحزاب السياسية ؟

ومن أهم المداخل النظرية الكبرى في الأحزاب السياسية:

*** مقاربة التحديث و التنمية السياسية * مقاربة التحليل الطبقي * مقاربة المجتمع المدني**

أ-مقاربة التحديث و التنمية السياسية:

ظهرت أدبيات التحديث في بداية الخمسينات و الستينات من القرن العشرين، تناولت هذه الدراسات ماهية أبعاد مفهوم التنمية السياسية وكيفية تحقيقها، ودور بعض الأجهزة والمؤسسات كالبيروقراطيات، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام مؤسسات التعليم والتنشئة[1].

من أهم الإسهامات ،صامويل هنتنجتون S Huntington بشأن المؤسسية وعناصرها تعتبر هامة وأساسية لتحليل الأحزاب كمؤسسات سياسية ،حيث طرح أربعة معايير للمؤسسية هي المرونة أو القدرة على التكيف ،الاستقلالية ،التعقيد التنظيمي الوظيفي ، والتماسك الداخلي.

بالرغم من تنوع الدراسات في التنمية السياسية و التحديث السياسي وعلاقتها بالأحزاب السياسية إلا أنه لا توجد نظرية محددة فيها , وهذا ما أكدته لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة ((بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية)) في سنة 1968 , والتي استمر عملها إلى 1974 و تضمنت اللجنة البحثية كل من :جيمس كولمان، جوزيف لابالومبارا ، لوسيان باي، سيدني فيربا، ميرون واينر وآخرين[2].

وجهت انتقادات عديدة للمدخل التحديثي ، انحيازها القيمي والإيديولوجي للنموذج الغربي للتطور الإنساني و النظر إلى التنمية كمرادف للتغريب . ولمواجهة الانتقادات اتجه عدد من الباحثين إلى تطوير مدخل التحديث خلال السبعينات و ذلك من خلال تطوير مدخلين حديثين هما : السياسة العامة الذي تم تناوله من ناحية دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات العامة للدول ، ومراقبة تنفيذها و محددات هذا الدور ، والاقتصاد السياسي يقدم إسهامات هامة لرصد و تحليل تأثير السياسات الاقتصادية على طبيعة و شكل النظام السياسي و الحزبي ، وأن النظم الحزبية

---

[1] - المجالي راكان، ***"محددات التنمية السياسية معوقاتها في الوطن العربي" .جريدة الرياض***.العدد13587. -متحصل عليه يوم: 05-09-2008 من موقع:

Http: www.pau.alriyadh.com.

[2] - المجالي راكان، ***مرجع سابق.***

اللاتنافسية ارتبطت في الأغلب الأعم بالاقتصاد الموجه ،أما النظم الحزبية التنافسية فترتبط في الغالب بالاقتصاد القائم على المشروع الخاص [1].

وقدم صموئيل هنتنجتون أفضل تحليل لعملية الانحلال السياسي باعتبارها تدخل ضمن معرقلات التنمية ، فهو يهتم بفهم الظروف المؤثرة في التغيرات الاقتصادية الاجتماعية وان مؤشرات وجود النظام السياسي أو عدمه واضحة ، من خلال عدم الاستقرار ،العنف ،العصيان ، الاضطرابات ويطرح فرضية (الهوة السياسية) كتفسير لذلك ويجمع الجوانب التحديثية في فئتين ، التعبئة الاجتماعية والتنمية .. فالتعبئة هي تغير في اتجاهات وقيم الناس من التقليدية إلى المعاصرة بفضل الاتصالات الحديثة والتعليم ووسائل الإعلام والتمدن .. أما مفهوم التنمية ، فيشير للنمو في النشاط الاقتصادي والناتج القومي ومستوى التصنيع والرفاهة فالإنسان التقليدي عندما يتعرض لخبرات جديدة في عملية التعبئة الاجتماعية تزداد طموحاته واحتياجاته بشكل يصعب على النظام السياسي تلبيتها ، فيؤدي إلى فجوة بين الطموحات والقدرة على إشباعها فيكون هذا مؤشرا على عدم الاستقرار ، وهذه الفجوة تظهر بمظاهر عديدة مثل التضخم والفساد والفجوة بين الريف والمدينة ويؤدي ذلك إلى صراع طبقي ، للاعتقاد بأن المجتمع قد أصبح تحت سيطرة الصفوة ، ويؤدي إلى الثورة [2].

ب مقاربة التحليل الطبقي:

يعتبر المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقية والاجتماعية للأحزاب، وبالتالي تحديد ماهية المصالح التي تمثلها، كما أنه من خلالها يمكن رصد وتحليل انعكاسات التكوين الطبقي و الاجتماعي للأحزاب على أطرها الفكرية و الإيديولوجية و برامجها السياسية، وهياكلها التنظيمية وأنماط العلاقات و التفاعلات فيما بينها. فضلا عن تحديد و تفسير حقيقة الوظائف و الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية لأن هذه المسألة وثيقة الارتباط بطبيعة أصولها الاجتماعية و الطبقية ، فلا زالت تبرز فيها التكوينات العرقية و الدينية و اللغوية والجهوية[3].

إن تنوع الأحزاب السياسية ينشا من واقع أن الأفراد يدخلون الصراعات الاجتماعية من خلال البنى الفوقية والأشكال السياسية والقانونية والفكرية ...الخ وتتحول الصراعات الأساسية الطبقية إلى مجموعة واسعة من الجدالات السياسية والمحددة في المجتمع , بعبارة أخرى تطرح مواجهة الطبقات الأساسية في المجتمع معضلات اجتماعية متعددة وعلى أساس هذه المعضلات تتشكل ميول وسنن نضالية معينة وفي أحشاء هذه الميول تتكون أحزاب سياسية متنوعة جدا لتلعب في كل فترة دور منظم وطليعة النشاط السياسي للأفراد على أساس هذه السنن بمفردها أو بمجموعها ومن جهة

---

[1] - علي الدين(دسوقي)،محمود(إسماعيل محمد)***اتجاهات حديثة في علم السياسة***،(القاهرة :المجلس الأعلى للجامعات،1999)،ص ص174-178.

[2] - أكرم (سالم), « في نظريات الحداثة و التطوير التنموي وحلقة التبعية", متحصل عليه من موقع:
http: // www. Alhewar. org /debal / show art . Asp? aid = 1116233 23/11/2007

[3] - ***المرجع نفسه،الصفحة نفسها.***

أخرى تمثل الأحزاب السياسية أدوات الميول الاجتماعية لتعبئة كل قواها الطبقية تحت راية أهدافها وآفاقها الخاصة لتحقيق سيادة كل هذه الأهداف والآفاق على صعيد المجتمع[1] .

مقاربة المجتمع المدني:

تتجلى أهمية المجتمع المدني بصفة عامة في التعاطي معه بحسبانه أداة و تفسير لمجمل التحولات و الوقائع الاجتماعية , و هنا تكمن الإشكالية حيث أن المجتمع قد يرتبط بالدولة أو بالاقتصاد أو بالقيم , فالمطلوب كيفية فك هذه الارتباطات.[2]

المجتمع المدني ليس جديدا بل قديما ،أما الجديد هو اتساع نطاق التنظيمات التي يشملها في معناه الحديث التي كان الانتماء إليها طبقا لمعايير الانتماء القبلي و الديني ، أصبحت مؤسسات إنتاجية أو خدمية أو سياسية أوغيرسياسية كالأحزاب السياسية ، الاتحادات المهنية ،النقابات العمالية ، الجمعيات الخيرية ، الروابط و الجمعيات الثقافية ... والأحزاب السياسية هي أهم هذه التنظيمات وذلك من خلال المداخل الهامة للأحزاب السياسية:

1-توضح نشأة الأحزاب السياسية .

2-طبيعة القوى الاجتماعية و الطبقية و الفكرية التي تعبر عنها .

3-أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقتها بقوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى من جهة أخرى.

4-أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة و محددات هذه العلاقة .

5-طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى و التكوينات التقليدية الموجودة في المجتمع

6-انعكاسات سياسات التخصصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث.

7-معوقات و مشكلات نمو مجتمع مدني فعال و نشط في دول العالم الثالث وكيفية التغلب عليها.[3]

---

[1] - حكمت (منصور) , " الأحزاب السياسية و الصراع الطبقي" , متحصل عليه يوم2009/10/13 من الموقع :
http:// www.socialismnow. org lhtmlm mansoure . Comunism

[2] - محمد الغيلاني***"المجتمع المدني مقاربة نقدية"***.متحصل عليه:

[3]- المجالي راكان،***مرجع سابق***.

المطلب الثاني:المقاربات المنهجية الجديدة

ظهرت العديد من المقاربات الجديدة في دراسة الأحزاب السياسية تختلف في بنيتها التحليلية ومادتها العلمية، وهذا ما صعب في إمكانية تحديد إطار مجالي لها أو بالأحرى تصنيفها . لذلك يمكن إدراج بعض هذه المقاربات والتعرف على منهجيتها التحليلية وجوهر تحليلها ثم نحاول مناقشة أفكار كل مقارنة منهجية في محاولتها لبناء منهجية عامة لدراسة الأحزاب السياسية.

1- **المقاربة التشاركية:** فكرتها الرئيسية هي كتشارك مجموعة من الأفراد لتحقيق نصر لأفكار محددة تركز في مفاهيمها على <<.....**الحزبية"، انطلاقا من مجموعة من المبادئ منها الشفافية، المحاسبية المساءلة، المشاركة. كما تركز على التعاون العمودي للهيئات الداخلية للأحزاب** ...>>.[1]

2-مقاربة النوع:

تركز في اهتمامها في دراسة الأحزاب السياسية على دور تمثيل المرأة فيها.وهناك من يطلق على هذه المقارنة الجندر[2] ، يؤكد أصحاب هذه المقارنة على دورها في التسمية وتركز على دور النساء في الحياة السياسية، وتطالب بضرورة إدماجها في الممارسة الديمقراطية، ونجد في الواقع الحالي مطالبة منظمات حقوق الإنسان بضرورة إدماج المرأة في الحياة الحزبية والسياسية بصفة عامة . فكثير من الدول التي انتقلت إلى اللامركزية العلمية قامت بمنح النساء مكانة دستورية في الحكومات العملية وعززت مشاركتهن السياسية. ومن الدول كالهند حيث تضمن مرسوم التعديل الدستوري الهندي (73) عام 1995 الذي قضى بانتقال السلطة إلى الشعب في مؤسسات بانكايا في اللامركزية (panchayati ray institutious)(pri) وهي مؤسسات حكومية محلية والاحتفاظ بثلث مقاعد النساء.

3-مقاربة الحرمان النسبي:

ويميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضررا لاحقا بها جراء تحولات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فان النجاح الانتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الاحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يعبر عن قبول شعبي للظاهرة. لكن هذا التفسير قد يصطدم بحقائق كتشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من عدد البلدان لم يؤدي إلى نفس النتائج السياسية، وبالإضافة أن هذه الأحزاب أصبحت تتمتع كما هو الحال في فرنسا بقاعدة انتحابية مستقرة ومتنامية بإطراء.

---

[1] - محمد فال (ولد المجتبي)"أحزاب اليمين الأوربي المتطرف محاولة للفهم"متحصل عليه: =
= http :al-nahda.com/misc/more.

[2] ايمابل، سوزي جولي، سامانتا هانغ "***التنمية والجندر***".متحصل عليه يوم 12/11/ 2009من موقع:
http://www/ids.ac.uk/bridge.pdf

4-مقاربة السياسة الجديدة:

ويرى أصحابها أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية ، وان المناخ السياسي يميل بالتدريج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية ويؤكد هؤلاء أن تراجع الثقة في الممارسة السياسية من شأنه أن يزيد فرص ظهور خيارات سياسية غير عادية، خاصة أن تغيير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية واستيعابها ماتتميزبه هذه المقاربة أن اليمين المتطرف هو ناتج لتطور طبيعي للمجتمع الأوربي الراهن، بالرغم من أنها وقفت في رصد تأثير التحولات القيمة والبنيوية داخل المجتمع على الحياة السياسية، ولكن لا توضح متى يحدث هذا التغيير ولا كيف تتغير تفضيلات الناخبين أو في أي اتجاه تتحول.

5-مقاربة الطلب الاجتماعي:

تقترب من سابقتها وتعتبر مكملة لها، أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة خطابة لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشار متزايدا لمشاعر التعصب العرقي والثقافي وكراهية الأجانب والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن غير أن مشكلة هذه النظرية كسابقتها:

لا تقدم تفسيرا مقنعا للتفاوت في مستويات النجاح الانتخابي لليمين المتطرف حسب البلدان،تشابه أوضاعها وتجانس شعوبها من حيث المنشأ وأنماط السلوك والتوجيهات الاجتماعية وكل ذلك يفيد بأن الظاهرة مستعصية على التأطير النظري المغلق ومن ثم فان فهمها واستيعاب إبعادها المختلفة يتطلب مقاربة أكثر تكاملا.

6-مقاربة النخبة:

انطلاقا من دراسة اورس ياجي (Urs Jaeggi) للنخب التي صنفت نظريات النخبة إلى ثلاث مجموعات:

1-نظريات تعتمد معيار السلطة وتشمل على كل النظريات التي ترد النخبة السياسية إلى الفئة الحاكمة.

2-نظريات تعتمد معيارا أخلاقيا وتشمل على كل النظريات التي تجعل من النخبة الفئة المتسمة بجملة من القيم تؤهلها لممارسة الحكم.

3-نظريات تعتمد على أسس وظيفية وتشتمل على كل النظريات التي تحدد النخبة السياسية من خلال وظيفتها في المجتمع.

فبرغم من هذا الاختلاف على مستوى النخبة فان كل الدراسات لكل المجتمعات بل أصبحت ضرورة مؤكدة بالنسبة للمجتمعات الحديثة التي تحتاج بالضرورة لنخبة تسيرها، في إطار هذه النظرية يتم دراسة الأحزاب السياسية من خلال نخبها.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لنشأة الأحزاب السياسية:

كما تعددت التعاريف التي قدمت للأحزاب السياسية، فقد تنوعت كذلك المقاربات التي درست نشأة وتطور الأحزاب السياسية. على العموم هناك أربع مقاربات مهمة تناولت أصول الأحزاب السياسية بزوايا مختلفة، هذه المقاربات هي:

المقاربة المؤسساتية " L'approche institutionnaliste":المقاربة التاريخية النزاعية " l'approche historico-culturelle"، المقاربة التطورية " l'approche devloppmentaliste " والمقاربة الوظيفية "l'approche fonctionnaliste "[1]

وقد برزت نظرية أخرى حاولت الجمع بين المقاربة التاريخية النزاعية للتطور السياسي والوظيفي للمجتمعات وهي نظرية التصدعات أو الانشقاقات للمفكر "ستاين روكان" وهي التي نستعين بها لتفسير نشأة الأحزاب السياسية والصراع على السلطة.

1- المقاربة المؤسساتية:

منذ بداية القرن العشرين اهتم كل من موريزاي "أوسترو مورسكي" morisei ostrogorski"" وروبارتو ميشال " Roberto Michel" وماكس فيبر "m.weber" بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية (منظمات)، وقد أعطت دراستهم دور مركزي لمسألة التنظيم، حيث نظر هؤلاء للأحزاب السياسية عل أنها مؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة.

ومنذ 1951 عمقت الدراسة التي قدمها موريس دوفرجية "" الاهتمام بالجانب التنظيمي المؤسسي للأحزاب على المستوى الداخلي أو لبنة الحزب وعلى مستوى النظام الحزبي[2].

وللإشارة فإن موريس دوفرجيه سنجده كذلك في المقاربة التاريخية النزاعية.

2- المقاربة التاريخية النزاعية:

عندما يتأسس حزب سياسي فهو يمثل مصالح طرف ضد طرف أخر، وبذلك فإن الأحزاب السياسية حيث أنصار هذه المقاربة تتأسس نتيجة وجود انشقاقات في المجتمع.

بناء على ثنائية نزاع تكامل قدم موريس دوفرجيه نظرية تطابق الثنائيات "**SUPERPOSITION DESDUALISMES**" فالأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات، وكسبب للاندماج، وقد اقترح دوفرجيه سلسلة من الثنائيات التي يمكن أن تتقابل: سياسة (الملكية مقابل الجمهورية) الاجتماعية (عمال مقابل برجوازيين)، اقتصادية (مسيريين مقابل الأحرار)، دينية (متدين مقابل علماني).

1-Semih vaner; system partisan clivages et classes soviales en Turquie (1960-1981): question de méthode et équipe d'analyse obtenu en parcourant: http://wwww.ceri-sciencespo.com/publica/cenoti/texte1vaner.pdf.

2-.Annie Laurent et Bruno, vilalba,les petits partis, obtenu en parcourant http://droit.univ lille2.fr/enseignants/villalba/textBV/AL_BV_ppp_1997.pdf

وعلى إثر الحوار بين هذه الثنائيات فإن النزاعات الجديدة إما أنها تندمج في الثنائي أو أن الانشقاقات الجديدة تلغي الأحزاب القديمة[1].

3- مقاربة التطور السياسي:

هذه النظرية المستمدة من نظريات النمو الاقتصادي، تربط نشأة الأحزاب السياسية بالحداثة، وعلى قاعدة هذا الصراع نجد فكرة الربط بين مستوى التطور السوسيو- اقتصادي والديمقراطية.

فالأحزاب السياسية حسب أنصار هذه المقاربة نشأت في سياق الانتقال بين نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي معاصر أو حديث، حينما بدأت المجتمعات تنظم وتضع مبادئ وقيم وممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية والقانونية والسياسية، وكذلك تطالب بتوسيع وحماية الحقوق الاقتصادية، فعلى اعتبار أن مجتمع يتطور من خلال التعقيدات المتنامية للعلاقات الاجتماعية فإن الأحزاب السياسية ظهرت كفعاليات اجتماعية في الحاجيات والضروريات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب.

4- المقاربة الوظيفية:

قدمت هذه المقاربة رؤية أكثر وظيفية لنشاط الأحزاب السياسية، وقد ركزت تحليلاتها على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديمقراطية حيث درسها"لافو" (laveu) كعوامل للاندماج الاجتماعي أما "أوبيشال"(obechell) فقد درسها من حيث وظيفتها التجنيدية، بينما درسها "لاوسون" كأداة للاتصال بين أفراد المجتمع[2].

نظرية الانقسامات الاجتماعية la théories des clivages sociaux قدم كل من "ستاين روكان"*(stein rokkan) وليبست(s.m.lipset) في مؤلفهما (party systems and voter aligmmments) عام 1967 نظرية الانشقاقات أو الانقسامات الاجتماعية (clivages sociaux les) وقد جمعت هذه النظرية بين البراديم البنيوي الوظيفي "لتالكوت بارسونز"(talcott parsons) الذي قدم تحليل للتنظيمات والمجتمعات من خلال أربع وظائف المتخصصة، وبين نظرية "موريس دوفيرجيه" فقدم إطارا للتحليل جمع كل الثنائيات الإمبريقية المتوزعة في نظام معين، وقدم أربع انشقاقات أساسية(مركز/محيط،دولة/كنيسة،قطاع أولي/قطاع ثانوي،عمال/أرباب عمل)[3].

يرى "ستاين روكان" أن الأحزاب السياسية المعاصرة ولدت على إثر سلسلة هذه الانشقاقات التي كونت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر حيث سجل التطور السياسي تاريخيا ثلاثة ثورات:

2-Gouvernement compare***;opcit***.

[2] Semih vaner; opcit.

*ستاين روكان سياسي وسسيولوجي نرويجي [1921 -1979] .

[3] - Jean Michel de waele;partis politiques et démocratie en Europe centrale et oriantale.bruxelle:ulb.2002.p117.

1/- **ثورة وطنية:** وقد شكلت محور وظيفي الخيار بين الدولة والكنيسة بين الديني والعلماني، ومحور إقليمي ثقافي مركز/ محيط.

2/- **ثورة صناعية:** وتضمنت محور وظيفي الانقسام إلى عمال وملاك أو أرباب عمل ومحور إقليمي ثقافي: انقسام بين القطاع التقليدي(الزراعة) والقطاع الحديث(الصناعة).

3/**الثورة الدولية:** وأدت لمحور وظيفي فقط، أدى للانقسام إلى يسار اشتراكي ويسار لا اشتراكي.

كل محور من هذه المحاور يؤدي لخلق انشقاق أو انقسام معين وكنتيجة تظهر الانشقاقات الأربع السابقة[1] .

[1] --ibdem.

المبحث الثالث :التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

أصبح مصطلح التحوّل الديمقراطي من أكثر المصطلحات المتداولة في الأدبيات السياسية المعاصرة، وذلك في ضوء الزخم الكبير الذي اكتسبه هذا المصطلح منذ نهاية عقد الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، نتيجة التطورات المثيرة التي شهدها النظام الدولي، والتي أسفرت عن سقوط الإتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشيوعي وانحصاره،الأمر الذي كان يعني في المقابل انتصار المعسكر الغربي بقيمه السياسية (الديمقراطية)والاقتصادية (الرأسمالية).

إنّ طبيعة مفهوم التحوّل الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له، فرض مزيدا من الاهتمام لتأصيل هذا المفهوم الذي اختلف بطبيعة الحال عن المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتاجا لعمليات التحديث(مثلما كان الحال في أوروبا الغربية مثلا)، وإنما أصبح نتاجا لتدابير إستراتيجية واتفاقات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية[1].ذلك أنّ هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزا للواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل وتباينت من دولة إلى أخرى، من ديمقراطية مفتوحة بدون قيود، إلى ديمقراطية مقيدة، إلى تبني أشكال سياسية تختفي وراءها سلطوية سياسية محكمة.

وبالنظر لاختلاف طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، فقد اختلف شكل ونمط التحوّل الديمقراطي من حالة إلى أخرى (كل تجربة لها خصوصيتها)، كما تباينت أيضا أسباب هذا التحول وتنوعت، ولكن يظل في جميع الأحوال أن للتحول الديمقراطي جملة من المؤشرات والسمات الدالة على تحول النظام السياسي من وضعية أوحالة غير ديمقراطية إلى نظام ديمقراطي.

هذه المؤشرات والشروط التي تميز هذا المفهوم يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1]- هدى ميتكيس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث** ،في: علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد(محرران)، ***اتجاهات حديثة في علم السياسة*** ،(القاهرة:جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط. 1، 1999)،ص .135 .

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

فرانشيسكو سي، ويفورت،" ***ما هي الديمقراطية الجديدة ؟، " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية***، ع. 136 (ماي 1993)،ص ص95 –106 .

- Joan Nelson, ***Encouraging Democracy:What Role For Conditioned Aid***, ashington Development Council, 1992.

- phillippe c. Schmitter, *D***angers And Dilemmas Of Democracy, Journal Of Democracy V**ol 5, N° 2, (April 1994), pp.57-74.

-تأسيس سلوك سياسي ديمقراطي عبر ثقافة سياسية قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي وتلطيف الصراع بين الفرقاء.

-إرادة سياسية واضحة تسعى إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي .

-وجود مجتمع مدني قادر على لعب دوره بوعي .

-وثيقة دستورية تمثل الجميع ويشارك الجميع في وضعها.

فكل معيار من هذه المعايير متوفر هنا وغير متوفر هناك، ولكن هذا لا يمنع من جمع هذه المؤشرات والسمات والقول إنه من الممكن التحوّل وليس أحدها بالشرط الضروري أوالكافي.

المطلب الأول :الإطار العام لظاهرة التحوّل الديمقراطي:

تعتبر عملية التحوّل الديمقراطي(أوالدمقرطة) "Democratization " واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول العالم الثالث خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات للقرن العشرين، حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية بصورها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية – أو هكذا يفترض تقوم على التعددية الحزبية .وهذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات نظرية وتطبيقية ركزت على عدة عناصر أساسية هي[1]:

–البحث عن أسباب وخلفيات التحول من نظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

–رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول في الحالات المعنية.

– تحليل إستراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول.

–رصد وتحليل مخرجات عملية التحول سواء على صعيد الأطر الدستورية والقانونية أو الأبنية والمؤسسات السياسية، أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية، أو النظم والعمليات الانتخابية.

–رصد المشكلات التي تواجهها الأنظمة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بـــ "الديمقراطيات الجديدة " واستشراف مستقبلها.

من جهة أخرى مرتبطة بالبعد العلمي للموضوع، فرضت التطورات والتغيرات الكبيرة التي عرفتها الساحة السياسية بالانتقال من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم(خاصة دول العالم الثالث) خلال العقدين الأخيرين، تحديات عديدة،وطرحت تساؤلات هامة على المفكرين والباحثين في ميدان العلوم السياسية، بخصوص مناهج ومقتربات وأدوات التحليل، والمفاهيم والنماذج النظرية في حقل السياسات المقارنة أو النظم السياسية المقارنة.

ذلك أنّ تجارب الإصلاح السياسي التي انطلقت من جنوب أوربا في منتصف السبعينات من القرن الماضي ثم في أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية بما فيها جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، فآسيا وإفريقيا في نهاية الثمانينات التي شكلت ما أصبح يعرف "بالثورة الديمقراطية العالمية "أو "ظاهرة عولمة الديمقراطية"، أوكما أسماه" **صامويل هانتنجتون** "S. HUNTINGTON "

[1]- توفيق حسنين إبراهيم، ***دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث***، في :علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد(محرران)، ***مرجع سابق***، ص178 .

بـــ" الموجة الثالثة من التحوّل الديمقراطي [1]، أبرزت تفاعلات جديدة غير مسبوقة بين المتغيرات الداخلية والبيئة الدولية وقوى أو فئات اجتماعية دافعة للتحوّل الديمقراطي لم تكن تهتم بها الدراسات السابقة في حقل السياسات المقارنة[2]. كما طرحت أشكالا جديدة للعلاقة بين التغيّر السياسي الاجتماعي والتغير الاقتصادي، وأيضا ظهرت من تجارب وخبرات الإصلاح السياسي آليات جديدة أو مستحدثة لصناعة تحوّلات واسعة المدى والنطاق نحو الدمقرطة على مستوى عالمي[3].

هذه التطورات المتلاحقة أوجدت تحديا نظريا جديا على حقل السياسات المقارنة الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية وحتى تلك التساؤلات المثارة بوضعيتها التقليدية حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالضبط مع الانهيار الكبير للإتحاد السوفياتي عن تقديم تفسير منهجي ونظري لهذه التحوّلات أو هذا المد العالمي نحو الديمقراطية وتهاوي (بصفة متتالية) عدد كبير من النظم السلطوية.

ولتوضيح الفكرة أكثر وبيان طبيعة ذلك التحدي، يمكن حصر ثلاثة خصائص رئيسية لعمليات التحول السياسي العالمي باتجاه الديمقراطية، وضعت عقبات أمام مختصي السياسة المقارنة في محاولاتهم مواجهة الاضطراب النظري الناجم عن هذه التحولات[4]:

أولا : إذا كان التحليل في نطاق السياسات المقارنة ينطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإنّ التحوّل الديمقراطي في الثمانينات والتسعينات للقرن العشرين عبر في الواقع عن ظاهرة دولية(سواء من حيث مدى انتشار التحولات، أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي دور المؤثرات الخارجية أي البيئة الدولية).

ثانيا : إنّ المجموعة الواسعة وغير العادية من الظروف المترابطة والأبنية الاجتماعية الاقتصادية، وأنماط علاقات الدولة.المجتمع، ومسارات الانتقال، والتقاليد التاريخية المتفاعلة مع التحولات الحديثة

---

[1]- لعل كثرة ما شهد العالم خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية دفع البعض إلى إطلاق وصف الموجة على ذلك الفيض من حركات التحوّل، ويقصد بها مجموعة من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد في نفس الفترة الزمنية.
لمزيد من التفاصيل أنظر:
صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة :***التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة :عبد الوهاب علوب ،(القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح ،ط.1، 1993)، ص ص72-86.

[2]- ولهذا أصبح موضوع التحوّل الديمقراطي يشغل حيزا متزايدا من تفكير المحللين السياسيين في محاولة من جانبهم لإبراز مختلف التباينات القائمة بين الدراسات المعاصرة للتحول الديمقراطي وبين دراسة الحالات التقليدية للديمقراطية في الأنظمة الغربية. أنظر:
-Doh Chull Shin , ***On The Third Wave Of Democratization***, World Politics , Vol. 47 October 1994), p. 142.

[3]- إنّ الاتساع المسجل في نطاق هذه التحوّلات حمل تفاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحوّل الديمقراطي على الانتشار والاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبرالية على أن تسود باعتبارها كما رأى البعض "البديل المحتمل الشرعي الوحيد للنظام التسلطي ."راجع في هذا الموضوع:
صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة :التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، مرجع سابق، ص87 .

[4]- أحمد ثابت، ***الإصلاح السياسي في العالم الثالث*** ، في:علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد (محرران)، ***مرجع سابق***، ص257 .

إلى الديمقراطية السياسية، بينت عدم صدقية النظرية القديمة، وزادت من تعقيد محاولات التركيب والتعميم.

ثالثا :لقد حلت الديمقراطية السياسية في معظم دول العالم محل السلطوية في ظل ظروف انهيار اقتصادي حاد أو أزمة اقتصادية عانت منها النظم السلطوية سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية.

إنّ هذه التحولات فرضت تحديا نظريا سواء في مواجهة تقاليد التحليل المتعارف عليها أو إزاء أنماط التفكير بشأن الديمقراطية السياسية .فقد وضعت تقاليد التحليل في السياسات المقارنة حدودا (فواصل)رئيسية فيما يخص دراسة الحقائق الدولية الجديدة وبالتالي استبعادها، وتضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة القومية[1].

ولعل السبب الأساسي وراء ذلك هو أنّ حقل السياسات المقارنة تعوّد على إقامة حدود فاصلة بينه وبين حقل السياسات الدولية، ولهذا نادرا ما كان يسعى إلى تطوير مقارنات أوتعميمات تأخذ بعين الاعتبار في التحليل المتغيرات الدولية[2]، وهو ما لم يعد ملائما في عصر التحوّلات العالمية الكبرى التي عكستها ما يسمى بـــ" ظاهرة العولمة "في أبعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والتي حملت ظواهر قللت إلى حد ملموس قدرة الدول على الأداء بمعزل عن النظام الدولي، إذ لا يمكن تفسير الدمقرطة في القارة الإفريقية أو في العالم العربي على سبيل المثال دون الأخذ بعين الاعتبار انهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه، انهيار الشيوعية، الضغوط المتزايدة للهيئات المالية الدولية ولحكومات الدول الغربية وللمنظمات غير الحكومية في التأثير على الاختيارات والنتائج السياسية المحلية.

إنّ جميع الظواهر التي أفرزتها العولمة بمختلف تجلياتها أوصلت إلى قناعة أكيدة مفادها ضرورة أن يدخل حقل الدراسات السياسية المقارنة في الحسبان التغيرات الحاصلة على المستويات عبر القومية وعبر الإقليمية وأدوارها وأوزانها النسبية في عملية التحوّل الديمقراطي.

---

[1]- منذ الستينات من القرن الماضي وإلى غاية وقت قريب، كانت تقاليد التحليل في السياسات المقارنة تعتبر الديمقراطية نتاجا لقوى محلية، وهذا ما ينطبق على أغلب علماء السياسة المقارنة رغم اختلاف متغير التحليل أو اقتراب البحث .وكأمثلة على ذلك:متغير الثقافة السياسية والقيم الذي طرحه كل من" جابرييل ألموند G. ALMOND " و"سيدني فيربا " S. VERBA ، في كتابهما:

The Civic Culture:Political Attitudes And Democracy In Five Nations, Princeton, NJ: .Princeton univ- press, 1963,(562p).

ومتغير مستوى التحديث ومن أشهر رواده" سيمون مارتن ليبست " S. M: في دراسته :

<< Some Social Requisites Of Democracy:Economic Development And LIPSET Political Legitimacy >>, American Political Science Review, vol. 53, No1, (March 1959), (pp.69-105)

[2]- أحمد ثابت، ***مرجع سابق***، ص258 .

من جهة ثانية، فإنّ اتساع مجال عمليات الإصلاح السياسي لتشمل مجتمعات من شرق أوربا إلى إفريقيا في ظل ظروف وعوامل تختلف إلى حد كبير عن المسار والخبرة الأوربية الغربية في بناء الديمقراطية الليبرالية، أدى إلى إثارة الشكوك في مدى مصداقية ذلك التوافق الذي ارتضاه بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف السبعينات، ومفاده عدم إمكانية حدوث تنمية سياسية ديمقراطية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، وحتى بعد حدوث الموجة الأولى من الإصلاح السياسي في جنوب أوربا **(إسبانيا والبرتغال)** وأمريكا اللاتينية في منتصف السبعينات الماضية تقريبا، لم يثر الباحثون في حقل السياسات المقارنة الحاجة إلى مراجعة نظرية، لأنهم فيما يبدو اعتبروا تلك التحولات مجرد وقائع غير متجانسة أو عمليات عارضة في تغير النظم السياسية، إلا أنّ امتداد هذه الموجة إلى شرق أوربا جعل من غير الممكن تجاهل نقص أو محدودية الأدبيات النظرية المقارنة، ولهذا بات من الضروري حدوث المراجعة النظرية خاصة وأنّ الموجة الجديدة من الديمقراطية **(الموجة الثالثة)** تعد الأكثر عمقا واتساعا والأطول زمنيا.

ومن هنا طرح عدد من علماء السياسات المقارنة مداخل نظرية وإقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري التقليدي للحقل على النحو التالي[1]:

1- **نموذج" هانتنجتون"** الذي طرحه في كتابه**" الموجة الثالثة "** The Third Wave سنة 1991 والذي يركز على تحليل طبيعة ونوعية التغيّر في النظام السلطوي اتجاه الدمقرطة،وكذلك على العوامل والقوى الدافعة للإصلاح السياسي من خلال إيجاد علاقات إرتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية لبيئة النظام السياسي.

2- **نموذج التحليل البنيوي** The Structuralist Analysis الذي طرحه كل من" **ديتريش رايشماير** DIETRICH RUESCHEMEYER ،" و **إفلين هيبر ستيفنس** EVELYNE HUBER STEPHENS ،" **جون ستيفنس"** JOHN STEPHENS في كتابهم **التنمية الرأسمالية والديمقراطية** سنة 1992 (Capitalist Development And Democracy Chicago:Univ. Of Chicago Press)، وقد ركز هؤلاء على الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوربا وأمريكا اللاتينية والكاريبي مع إدخال مفهوم الطبقة والقوى عبر القومية في الإطار النظري الذي صمموه ليأخذ بعين الاعتبار ما وجدوا من علاقة إرتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية(لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة وخاصة عمال المدن، تعتبر فاعلا أساسيا في عملية التحوّل الديمقراطي من حيث أن التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية لا عن طريق إذكاء بزوغ طبقة جديدة مسيطرة ولكن من خلال إضعاف طبقة كبار ملاك الأراضي وتقوية العمال المنظمين وتغيير توازن القوى الطبقي ككل).

[1]- **المكان نفسه، ص ص259-260.**

3- **نموذج الاختيار الإستراتيجي اللامركزي The Decentralized Strategic Choice Model**

الذي قدمه" آدام برزورسكي" ADAM. PRZEWORSKI في كتابه الديمقراطية والسوق:الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوربا وأمريكا اللاتينية:

(Democracy And The Market:Political And Economic Reforms In Europe And Latin America, New York:Cambridge Univ. Press, 1991) .

وقد اتخذ من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية في الدول محل الدراسة أداة تحليل منهجية في نمو فئات اجتماعية معينة تطالب بالإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي أو ما يعرف بـــ" **الاقتراب الاجتماعي الديمقراطي**."

4- **نموذج تحليل التطور في المجتمع المدني** كمدخل لتفسير التحوّل الديمقراطي في الدول النامية، ومن أبرز رواده" **لاري دياموند** " L. DIAMOND في كتابه"**الثورة الديمقراطية**" **(The Democratic Revolution, London:Freedom House, 1992)** وأيضا دراسته الموسومة بـــ" عولمة الديمقراطية" " ,<< **The Globalization Of Democracy** >> فقد انطلق من التغيرات الحاصلة في تطوير وتنظيم ووعي المجتمع المدني بمختلف مكوناته، واستفاد هذا المجتمع من الانفتاح السياسي من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية ومانحي المعونات في الغرب تجاه تشجيع الإصلاح السياسي في دول الجنوب.

المطلب الثاني مفهوم التحوّل الديمقراطي :

يعتبر مفهوم التحوّل الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول والاستعمال في المجال السياسي عموما، وهو بذلك لازال فرضية بحثية وصيغة إجرائية لمعالجة قضايا توطين الممارسة في البلدان التي لم تواكب التحول السياسي نحو الديمقراطية على شاكلة بعض دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

على هذا النحو، فالتحوّل الديمقراطي هو عملية تتحول من خلالها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات عديدة، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وعليه فإنّ مفهوم التحوّل الديمقراطي يعني بدلالته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي .فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام سياسي غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي .ومن هذا المنطلق، فإنّ البدء في إحداث التحول الجديد يعني في سياق مواز بداية تحطيم النظام السلطوي القديم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ حقبة التحوّل الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين طرفي نقيض، فهي تضم تركيبة تجمع خصائص وسمات من كليهما.

وعلى الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح التحوّل الديمقراطي، فإنّ لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعادا متعددة[1].

حتى يتضح لنا مفهوم التحوّل الديمقراطي بجلاء، سوف نستعرض معنى التحوّل لنقف عند الديمقراطية وتجلياتها، ثم سنحاول تمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له:

الفرع الأول: معنى التحوّل

يشير لفظ التحوّل إلى التغيّر أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكان إلى آخر أو غيّره من حال إلى حال، ويقال تحوّل أي تنقّل من موضع إلى موضع أو من حال إلى حال .وعن الشيء يقال تحوّل عنه أي انصرف عنه إلى غيره، وتحوّل فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى

---

[1]- إنّ التحوّل الديمقراطي لا يتعلق بالتغير السياسي الصرف ولا يتحقق بمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تقر العمل بنظام التعددية وتسمح بانتخابات دورية حرة، بل إنه يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله لأهدافه إلا إذا تحوّل إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري معا .فهذا يتطلب أن ينجح التيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل .أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا، فسوف يظل سطحيا ومهددا بالتراجع أمام أية أزمة، ولن تكون هناك أية ضمانات آي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية والانتخابات من أجل إعادة بناء نظام الاحتكار الشامل على أسس جديدة.
أنظر :إسماعيل قيرة، وآخرون، ***مستقبل الديمقراطية في الجزائر***، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص19 .

توخّى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه "كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحوّلنا بالموعظة[1]".

وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة "TRANSITION" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر[2].

وعلى الرغم من أن مفاهيم مثل التطور، التغير، التقدم والنمو، تبدو مفاهيم متقاربة بل ومتشابهة فإنّ كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها .ولبحث هذا الغموض يقول **" بوتومور"**<< **...نلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أنّ مفاهيم التغير، التطور، النمو والتقدم... كانت تختلط في بعض الأحيان، أويربط الفكر بينها في مفهوم واحد، وكان يحدث في أحيان أخرى أن يفرق العلماء بينها ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا.>>** [3].

فمثلا التقدم هو عملية تحوّل تتضمن السير إلى الأمام كما هو الحال في الاكتشافات العلمية وتقدمها المستمر نحو هدف معين، في حين أنّ **التطور** لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو الأمام (خط إيجابي)، فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع (خط سلبي). أما التغيّر وسواء كان إلى الأحسن أو إلى الأسوأ يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة عموما.[4] فالواقع والتاريخ يشهدان على أنّ المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائما بحيث <<**...أنّ أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره (كالتنشئة الاجتماعية مثلا) ، وثانية تعمل على تغييره وتبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة....**>> [5] فكما أنّ الأفراد ومظاهر الكون في تغير دائم ومستمر لا يمكن إيقافه، فإنّ المجتمعات هي الأخرى في حالة دائمة من الحركة والتعديل والتغيير.

وهكذا يعتبر علم الاجتماع من أول الميادين التي أخضعت مفهوم التحوّل(**التغيّر**) للدراسة بحيث أصبح علم اجتماع التغيّر الاجتماعي اليوم أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع[6]، وهو يعرف التغيّر الاجتماعي بأنّه <<**...عملية حركية اضطرارية مستمرة ومتتابعة، إنه الاختلافات والتعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي، وطبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم خلال فترة معينة من**

---

[1]- إبراهيم مصطفى، وآخرون(إخراج)، ***المعجم الوسيط***، الجزء الأول(باب الحاء)،(القاهرة :مطبعة مصر، 1960)، ص ص207 - 208.

[2] - Le Nouveau Petite Robert, Paris:Diccorobert INC., 1993, p. 229.
- Philip Babcock Gove (ed), Webster` S Third: New International Dictionary, Massachusetts.
G.and C. Merriam Company, Publishers, 1967, p.2428.

[3]- توماس بيرتون بوتومور، ***تمهيد في علم الاجتماع***، ترجمة وتعليق :محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة :دار المعارف، ط.5،1981) ، ص372 .

[4]- قديما عبر" هيراقليطس (475 540) ق .م على ذلك بقوله :أن التغيير قانون الوجود وأن الاستمرار موت وعدم .

[5]- محمد أحمد الزغبي، ***التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي***، (بيروت :دار الطليعة، ط.3،1982) ، ص34 .

[6]- يرجع الفضل في انتشار مصطلح التغيّر في ميدان العلوم الاجتماعية ل" وليام أجبرن "عندما نشر كتابه عن **التغيّر الاجتماعي** لأول مرة سنة 1922 ، راجع :محمد عاطف غيث، ***التغيّر الاجتماعي والتخطيط***،(القاهرة :دار المعارف، 1966)، ص14 .

الزمن، بحيث لا يمكن ملاحظتها وتقديرها، ويحدث نتيجة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض...[1]>> .

وفي نفس الاتجاه يعرف **التغيّر الاجتماعي** بأنّه <<**...كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة...>>** [2].

من جهتها موسوعة العلوم السياسية تعرف التغيّر الاجتماعي بأنّه << **...كل تحوّل ملحوظ يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو مؤسساته أو وظائفه أو أدواته خلال فترة زمنية معينة، يندرج تحت هذا التحوّل كل تغير يحدث في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم أو المعايير الإيديولوجية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ... >>** [3].

غير أنه إذا كان علم الاجتماع وحده السباق إلى دراسة مفهوم التغير، فإنّ ميدان هذا العلم (أي الظاهرة الاجتماعية) ليس وحده الذي يخضع لعملية التغيير، فالأمر نفسه يحصل في ميادين العلوم الأخرى ومن بينها علم السياسة .ولهذا نجد أنّ النظام السياسي بدوره يخضع لعمليات تغيير مستمرة، اختلفت من مرحلة إلى أخرى من التغيير العنيف(الثورة) إلى التغيير السلمي[4]، وارتبطت هذه التحوّلات التحوّلات بمفهوم التغيّر أو التحوّل السياسي.

يشير مفهوم التغيّر السياسي إلى <<**...التحوّل في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة والإجبار والنفوذ السياسي...>>** [5].وقد خضع هذا المفهوم مثل التغيّر الاجتماعي إلى مجموعة من الدراسات أسفرت عن بروز مجموعة من النظريات (نظريات التغيّر السياسي)، إلا أنّ هذه النظريات عرفت مجموعة من الانتقادات، لأنّ إعدادها انطلق من حالات خاصة (حالات محدودة) الأمر الذي جعلها على حد تعبير" **جان ماري دانكان** "غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات، وبالتالي قيمتها التنبؤية شبه محدودة[6] ، غير أنّ هذه الانتقادات لا تمنعنا من من الإشارة إلى بعضها محاولة منا لتلمس مفهوم التغيّر السياسي [7]:

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع***، (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، ط.2،1986) ص5 .

[2]- مصطفى الخشاب، ***دراسة المجتمع***،(القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية، 1975)، ص 188 .

[3]- محمود محمد ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، ***موسوعة العلوم السياسية***، الجزء الأول،(الكويت :جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص ص273 272 .

[4]- في هذا الإطار تغير النظام السياسي من نظام رئيس العشيرة إلى رئيس القبيلة أو ملكها إلى النظام الملكي ثم النظام الجمهوري،ومن الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطي.

[5]- محمود محمد ربيع، و إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص476 .

[6]- جان ماري دانكان، ***علم السياسة***، ترجمة :محمد عرب صاصيلا، (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1 1992)، ص166 .

[7]- إنّ اكتفاءنا بذكر بعض النظريات حول التغيّر السياسي لا يعني غيابا للنظريات المتعلقة بالتغيّر السياسي .فهناك نظريات هامة مرتبطة بدراسة الأنظمة السياسية، من بينها تلك التي أسسها علم الاجتماع الأمريكي ضمن المنظور البنيوي، وأخرى تعتمد على منظور انتروبولوجي، والنظرية الماركسية التي تعطي أهمية لتأثير نمط الإنتاج على البنية السياسية.

أ – **نظرية النخبة :**اقترح" **باريتو** "نظرية للتغيّر السياسي تدور حول مفهوم النخبة، بحيث يرى أنّ المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين وجماهير الأفراد الأقل جدارة الذين يقبلون سيطرة الأوائل سواء بواسطة القوة أو الحيلة .والصراعات الملائمة في نظر" باريتو "ليست التي تقوم بين الجماهير والنخبة، وإنّما تلك التي تمزق النخبة . فالنخبة في نظره مكان لتحوّل دائم أو كما أسماه هوبـــ" دوران النخب."

ب – النظرية التطورية :ينطلق هذا الاتجاه من محاولة الربط بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية[1]، بحيث يصنف تحول النظم السياسية إلى ثلاث مراحل أساسية:المرحلة الكلاسيكية، المرحلة الماركسية والمرحلة الحديثة، وهنا تعتمد كل مرحلة على معيار أساسي مختلف .فمثلا المرحلة الحديثة التي ترجع إلى الفكر الأوربي في القرن التاسع عشر تعتمد على معيار التطور والنمو، وتقوم على النظرية التي تربط بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين التقدم السياسي الذي يتمثل في الوصول إلى الديمقراطية الغربية.

ج نظرية التحوّل الحرج :ينطلق" رالف غولدمان "من فكرة مفادها أنه إلى زمن قريب كانت الحروب هي الفيصل بين النخب السياسية، ولكن الشعوب اليوم توصلت إلى وضع حد نهائي للحروب الأهلية كآلية للتغيّر السياسي بين النخب، وبالتالي يتساءل عن العناصر المتضمنة لهذا التحوّل وعبر أي نوع من العمليات حصل هذا التغيّر؟ وللإجابة على هذا التساؤل يقترح" غولدمان " <<**...**أنه من الضروري بالنسبة للجماعات السياسية أن تطور قدرات مؤسسية أو كفاءة خاصة من أجل التقليل من اللجوء إلى العنف أو تجنبه كواحد من التكتيكات المتبعة في صياغة القرار الجماعي**...**>> [2]. وطبقا لفرضيات "**غولدمان** "فإنّ التحوّل الحرج يتمثل في العلاقة التطورية التي تربط ثلاثة أنماط من المؤسّسات السياسية :المؤسّسة العسكرية والمؤسّسة التمثيلية والمؤسّسة الحزبية .وفي مرحلة معينة من مراحل هذه العملية التطوّرية تعبّر هذه المؤسّسات بنجاح مرحلة تحوّل حرجة في علاقتها ببعضها البعض[3].

ونتيجة لذلك يعاد تنظيم تأثير هذه المؤسّسات الثلاث، فالمؤسّسة العسكرية تحتل تبعا لذلك مرتبة ثانوية، بعد أن كانت تحتل المرتبة العليا .أما نظام الأحزاب فيحتل المرتبة العليا بعد أن كان يحتل مرتبة ثانوية، وهكذا تتحقق سيادة المجتمع المدني على المؤسّسة العسكرية، وهذا النموذج يشكل تحوّلا أو تغيّرا في قانون التنافس بين النخب بمعنى << **...نهاية الحروب الأهلية بوصفها النظام المهيمن للتنافس بين النخب...**>> [4] .

إنه برغم الأهمية الواضحة والمميّزة للتغيّر السياسي، وكذا للأبحاث التحليلية التي قامت بدراسة هذه الظاهرة، فإنها تبقى في النهاية غير منظمة .وفي هذا الإطار خلصت دراسة تحليلية جديدة إلى

---

[1]- سعاد الشرقاوي، ***علم الاجتماع السياسي*** ،(القاهرة :دار النهضة العربية،ط.2، 1991)، ص ص 39- 55.

[2]- رالف غولدمان، ***من الحزب إلى سياسة الأحزاب :التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنية***، ترجمة :فخري صالح، . مراجعة :د .فاروق منصور، (عمان :الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.1،1996)، ص25 .

[3]- المرجع نفسه، ص 12.

[4]- المكان نفسه، ص ص12-13.

أنّ <<**...هناك فقدانا للفهم المنظم للتغيّر السياسي، وكذا ضعف التنبؤ بالتغيّرات السياسية الرئيسية...**>> [1]، ومع ذلك فإنّ صاحب هذا التحليل يرى بأنّ هناك توقعين يمكن طرحهما بقدر معقول من الصحة:

التوقع الأول :أنّ كل نظام سياسي بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة لا بد أن يشهد تغيّرات هامة.

التوقع الثاني :لما كان من الصعب جدا التنبؤ بالتغيّر، فإنّ مساحة كبيرة من عدم التأكد تصبح سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إنّ التحوّل الديمقراطي مع إمكانية تحمله لمعنى التحوّل أو التغيّر السياسي، يشير من بين ما يشير إلى عملية المرور من حالة إلى حالة أخرى .ويبقى الهدف الأساسي لهذه العملية هو إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية اقتسام السلطة السياسية والرمزية والمادية في المجتمع مع نبذ كل أشكال العنف، وخلق شروط النقاش المستمر عبر ثقافة وتربية النشء عليها.

الفرع الثاني:مفهوم الديمقراطية

مصطلح الديمقراطية على غرار المفاهيم الأخرى الشائعة في العلوم الاجتماعية ليس ثمة تعريف محدد له، فهناك العديد من التعريفات التي تقدم لهذا المصطلح الذي لا يوجد اختلاف حول أصله اليوناني .وقد أصبح هذا المصطلح الأكثر شيوعا في القواميس السياسية وإن كان الأكثر غموضا في الوقت نفسه .ولكن من ناحية اللفظ في حد ذاته فهو مركب كما هو واضح من شقين :**الأول DEMOS** ومعناه الشعب، و**الثاني CRATOS** ومعناه الحكم أو السلطة .وبذلك تكون دلالة اللفظ لمصطلح الديمقراطية هي حكم الشعب، ومن التعريفات التي طرحت في هذا الإطار التعريف الذي يعتبرها <<**... حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب ...**>>، وأيضا هي:<<**... حكم الشعب بالشعب وللشعب ...**>>، وهذا ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية.

إننا لا نقصد في هذه الدراسة إجراء رصد تاريخي أو حصر مفاهيمي على اعتبار أنّ الديمقراطية من أكبر المفاهيم اتساعا واختلاطا لا تعرف الجمود .فهي من حيث التعريف لم تستقر على تعريف جامع مانع صالح لكل زمان ومكان، بل عبر التاريخ أفرزت التجارب الديمقراطية المختلفة (الناجحة منها أو الفاشلة) مجموعة من المبادئ والقواعد توصف بكونها ديمقراطية .وهكذا إذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي ولد فيها هذا المفهوم (المجتمع الأثيني)، فإنّ التطورات التاريخية والتحوّلات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي . من ذلك مثلا عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فقد استبدل" **روسو** "قاعدة الإجماع

[1]- روبرت دال، ***التحليل السياسي الحديث***، ترجمة :علا أبو زيد، مراجعة :د .علي الدين هلال، (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والطباعة والنشر،ط.5،1993)، ص87 .

بقاعدة الأغلبية، ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا، طرح" **روسو** "الديمقراطية النيابية محل المباشرة (أي قصر مهمة المواطنين على اختيار من يباشرون السلطة نيابة عنهم)[1].

وفي الغرب يستخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ويشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وعلى ذلك فإنّ إرادة الشعب حرة لا تقيد بأية قيود خارجية مطلقا، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أي سلطة غير سلطتها[2].

من جهة أخرى، منذ الثمانينات من القرن الماضي، سارت بعض الكتابات (وخاصة الأنجلوسكسونية) نحو مفهوم بديل للديمقراطية، وهو مفهوم" **الدمقرطة**"، وترى أنّ الديمقراطية غير موجودة، وأنه لا توجد إلا" **دمقرطة** "غير متناهية، فلا يمكن القول إنّ المجتمع الفلاني قد حقق الديمقراطية ووصل إلى مبتغاه، لأنّ ديناميكية المجتمع تظهر في كل فترة فاعلين جدد، وكتل اجتماعية مقصية ومهمّشة يلزم إدماجها .وهكذا نجد" **هانتنجتون** "في كتابه" **الموجة الثالثة** "ينتقد المفهوم القديم للديمقراطية، إذ يرى أنّ مصطلح الديمقراطية كنظام حكم يعود إلى الفلسفة اليونانية، واستعمالها الحديث يعود إلى الثورات التي عرفها الغرب في نهاية القرن الثامن عشر ووسط القرن العشرين، ثم وضع تصورا لثلاث أنواع من التعاريف للديمقراطية كشكل للحكم :النوعان الأولان انتقدهما (تعريفها كمصدر لسلطة الحكام ثم كهدف أي لمصلحة من تمارس)، والنوع الثالث سعى إلى تطويره والإقناع به (الديمقراطية كإجراء)[3].

من جانبه" **جوزيف شومبيتر** "انتقد المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية وطرح البديل من خلال تعريفه لها بأنها هي <<**..ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس ...**>> [4]،وهو أكثر تعريفات الديمقراطية رواجا بين الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية.

كما أصبح مفهوم الديمقراطية لدى العديد من علماء السياسة أمثال" **ألان توران**" TOURAINE ALAIN و"هابر ماس " HABERMAS و"جون رولز " JOHN RAWLS وغيرهم، يعني تدبير التعددية ونبذ العنف في تدبير الشأن العام[5].

---

[1]- محمد نصر مهنا، ***علم السياسة***، (القاهرة :دار غريب،1997)، ص.330

[2]- أحمد منيسي، ***البحرين من الإمارة إلى المملكة :دراسة في التطور السياسي والديمقراطي***،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص21 .

[3]- صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة :التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ***مرجع سابق***، ص ص 64-68.

[4] - Joseph Schumpeter, ***Capitalisme Sosialisme Et Démocratie***, 2eme Edition, 1942, Paris: Petite Bibliothèque, p. 367.

نقلا عن:أحمد منيسي، ***البحرين من الإمارة إلى المملكة***، ***مرجع سابق***، ص.20

[5]- يرى" آلان تورين "أنّ الديمقراطية هي أن نتعلم كيف نعيش معا رغم اختلافنا، فالديمقراطية هي التي تنبع من التنوع وتعيد إنتاجه .أنظر :آلان تورين، ***ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية***، ترجمة :حسن قبيسي، (بيروت :دار الساقي،ط.2، 2001)، ص ص 19-21.

إنّ تعريف الديمقراطية انطلاقا من كونها مصدر السلطة أو هدفا للسلطة يطرح العديد من المشاكل(كصعوبة قياسها) نظرا لوجود كثير من الذاتية في تعريفها، وهذا ما دفع بـــ "**هانتنجتون** "إلى الابتعاد عن هذين النوعين من التعاريف ومحاولة وضع تعريف جديد يمكننا من القياس العلمي للديمقراطية في بلد ما، وهذا ما كان من خلال مجموعة من الإجراءات (انتخابات حرة ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب، حريات أساسية معترف بها من قبل الحاكم لفائدة المحكومين، التداول السلمي على السلطة، إلى غير ذلك من الضمانات).

ولهذا فإننا **نفضل الحديث عن الديمقراطية كمفهوم إجرائي** دون خصوصية أي بلد (لتفادي إشكالية الخصوصية والمحلية) ما دامت أنها مجموعة معايير شكلية لتدبير الشأن العام، بل إنّ التطور العلمي والتقني قد يمس الديمقراطية حتى في طرق التعبير عنها، وأصبحنا نسمع عن" **الديمقراطية الإلكترونية**[1]"، والتي يمكن التعبير عنها لحظة الانتخاب بالضغط على أزرار لوحة الحاسوب، وهل يمكن أن يكون لذلك تأثير عكسي على النظام الديمقراطي نفسه؟ [2]، وكيف يمكن للسلطة أن ترفع التحدي في وجه الضغوط الجديدة التي تخلقها الإعلاميات المتاحة للجميع ليشارك في إدارة شؤونه . يضاف إلى ذلك تأثير ما يسمى الآن بـــ" الديمقراطية الرقمية "التي يقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت لدعم مشاركة المواطنين وتحقيق الديمقراطية[3].

وما دامت الديمقراطية عملية تطوّرية تعكس وتلخص حركة تطور المجتمع بأسره (أي ليست ذات طابع سكوني أو بمعنى آخر ليست نهاية المطاف كما قد يتبادر إلى الذهن)،بل إنّ أي دولة لا يمكن أن توصف بالدولة الديمقراطية، بل فقط تقاس درجة الديمقراطية،فإنّ تعريف الديمقراطية من خلال الإجراءات يكون أسلم، ونقول بأنّ تلك الدولة أصبحت الآن أكثر ديمقراطية مما مضى .وهذا النوع من التعريف للديمقراطية من شأنه أن يتجاوز دعاة الخصوصية والاستثناء، لأنها كشكل للحكم ستصبح عامة وإنسانية وليست خاصة بدول بعينها .وهذا ما يفسر دون شك المنهجية المتبعة في إعداد واعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية من طرف الإتحاد البرلماني العالمي سنة 1997 ، والذي نشر لاحقا في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2002 ، حيث تضمن هذا الإعلان مبادئ أهمها[4]:

---

[1]-Ricardo Stagliano, ***Qu'Est Qu'Une Démocratie Électronique?,*** Le Monde Diplomatique. (Mai 1996), pp. 18 – 19.

[2]- هناك معضلات أفرزها التطور التكنولوجي الهائل الذي جاء في سياق متزامن مع انهيار عهد القطبية الثنائية من بينها مثلا قيمة حرية الاختيار التي هي أساس الديمقراطية الليبرالية، فهذه القيمة قد تغيرت في اتجاه عدم إمكانية الفرد ممارستها بشكل حقيقي، بحيث أن وسائل الإعلام أصبحت تلعب دورا كبيرا في تكوين سلم الأولويات الخاص بكل فرد ، يضاف إلى ذلك الجدل المتواصل حول مدى رشادة سلوك كل الأفراد وقدرتهم من ثم على ممارسة حرية الاختيار.

[3]- أنظر :عبد الغفار رشاد القصبي، ***الرأي العام والتحوّل الديمقراطي في عصر المعلومات***،(القاهرة :مكتبة الآداب، 2004)، ص ص261- 270 .

[4]- عبد الغفار رشاد القصبي ،***مرجع سابق***، ص 18.

1-الديمقراطية الحقيقية لا تنفصل عن حقوق الإنسان وتقوم على أساس سيادة القانون التي تضمنها مؤسسات قضائية وآليات رقابية محايدة وفعالة.

2-الديمقراطية تعد بمثابة مثل أعلى معترف به من الجميع، ويستند إلى قيم مشتركة بين الناس، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بينهم، وترمي إلى حماية كرامة الفرد وحقوقه، والديمقراطية تمثل نظاما سياسيا يمكن الناس من أن يختاروا بحرية حكومة فعالة وأمينة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية.

3-تقوم الديمقراطية على مبدأين هما المشاركة والمساءلة، ومن شروط الحكم الديمقراطي وجود مؤسّسات جيدة تحقق التوازن بين مطالب المجتمع المتنافسة بما في ذلك برلمان يحظى بالمؤسّسية، وانتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة.

4-إنّ قيام مجتمع مدني نشط أمر جوهري لتهيئة المناخ الملائم لممارسة الحقوق والمشاركة، ويجب أن يلتزم المجتمع بتلبية الحاجات الأساسية لأشد الفئات حرمانا لضمان مشاركتها بما في ذلك حقوق المرأة ومشاركتها الرجل في إدارة شؤون المجتمع، كذلك حقوق الأقليات والفقراء والمهمّشين.

5-حماية التنوع والتعددية، وحق الاختلاف داخل سياق من التسامح، وإدامة الديمقراطية تفرض تعزيز ثقافة ديمقراطية من خلال التنشئة وعمليات التعليم بمختلف الوسائل المتاحة.

وإذا كانت الديمقراطية تتجسد من خلال المظاهر أو الإجراءات المذكورة أعلاه، فإنها تتطلب وجود وسائل لحمايتها وذلك عبر ثلاث قنوات أساسية هي :**القناة السياسية** (من خلال الدور السياسي والدستوري للمؤسسة التشريعية)، **والقناة القضائية** (من خلال القضاء الدستوري والإداري، الأول يقرر دستورية القوانين من عدمها، والثاني لحماية المواطن من تجاوزات السلطات الإدارية، ثم القناة الشعبية(من خلال رأي عام قوي وبالتالي مجتمع مدني قوي، دون أن ننسى الحضور الفاعل والمتميز لوسائل الإعلام).

الفرع الثالث: مفهوم التحوّل الديمقراطي ومراحله

إنّ أول ما يلفت الانتباه هو أنّ مفهوم التحوّل الديمقراطي يأخذ الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاته .ولهذا فالتحوّل الديمقراطي يعني <<**...تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية ...**>>أو كما يشير البعض <<**...الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي**[1] **...**>>

ويعرفه" شميتر" **SCHMITTER** بأنه <<**...عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل ...إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحوّل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر**[2] **...**>>.

---

[1]- حسن سلامة، ***التحوّلات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر:1981- 1993*** ، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1998)، ص14 .

[2]- أميرة إبراهيم حسن ذياب، ***التحوّل الديمقراطي في المغرب ودور المؤسّسة الملكية: 1992-1998***،رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص20 .

من جهته" **صامويل هانتنجتون** "يعرف التحوّل الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية[1]، فهو مسلسل تطوّري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق (لا يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة لعموم الشعب ولا يسمح بتداول السلطة) إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع[2].

بينما" **روستو** "يعرف التحوّل الديمقراطي بأنه <<**...عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغيّر في هذا الصراع...**>> [3].

كما يذهب الباحثان" فيليب شميتر" PH.SCHMITTER و"جليرمو أودونيل " G.ODONNELL إلى أنّ مفهوم التحوّل يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر .وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد .كما أنّ عمليات التحوّل لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي .ومن خصائص مرحلة التحوّل عدم تحديد قواعد العملية السياسية . فهذه القواعد لا تكون فقط في تغيّر مستمر ولكنها تخضع في العادة لتحديات قوية، ويتصارع الفاعلون لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها، ولكن لتحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية[4] .ومعنى ذلك أنّ هناك نسبية في عملية التحوّل الديمقراطي من حالة إلى أخرى، كما أنّ احتمال تعرض عملية التحوّل لانتكاسات تظل واردة.

من جهة أخرى، هناك من حاول تعريف التحوّل الديمقراطي من خلال توصيف ما يحصل من البداية إلى النهاية (الانطلاق من فكرة المراحل المختلفة المتعاقبة) فالبعض اعتبروا أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية .بدايتها الاستعداد والتأهب حيث تزداد حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسّسية في مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان، وصولا إلى تأمين التحوّل الديمقراطي (**المكاسب المتحصل عليها**) من خلال إرساء مجموعة من القواعد

---

[1]- صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة :التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق***، ص ص193-196.

[2]- المكان نفسه، ص 207 ، ص ص378 – 384.

[3] - Josef Richard, ***Democratization In Africa After 1989: Comparative And Theoretical Perspectives***, Comparative Politics, Vol. 29, No 3, (April 1997), pp.370 – 372.

[4] - Guillermo O Donnell, And Philippe Schmitter. C, Transition From Authoritarian Rule:***Tentative Conclusions About Uncertain Democracies***, Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press, 1986, p. 6.

والآليات والممارسات التي تدعم تماسك المؤسّسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية الديمقراطية[1]، خاصة وأنّ مجتمعا غير ديمقراطي لا يمكنه أن يفرز نظاما سياسيا ديمقراطيا.

وهناك من يعتبر أنّ عملية التحوّل الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسّسي الذي يمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية والسياسية[2]، وطبقا لذلك فإنّ هذه العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسّسية في الجسد السياسي، ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها،وبروز مراكز مختلفة[3].

ومما سبق نخلص إلى أنّ التحوّل الديمقراطي يحتضن مراحل متباينة تحصل خلالها عملية معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتشير إلى التحوّلات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، ومن ثمّ تجعل النظام السياسي يتغير من السلطوية إلى الديمقراطية .أو بمعنى آخر يشير مفهوم التحوّل الديمقراطي إلى مرحلة ارتحالية بين نظام لا ديمقراطي في سبيل نظام ديمقراطي.

فيما يخص مراحل التحوّل الديمقراطي، وقبل التعرض لها يجدر بنا التذكير بملاحظة هامة وهي أنّ هذه المراحل تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة وأنه توجد في إحدى هذه المراحل مؤسّسات النظام القديم بجانب مؤسّسات النظام الديمقراطي الجديد، ويذهب عدد من العلماء إلى التأكيد أنّ مرحلة التحوّل تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير مقصودة كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة[4]، ولهذا فإنّ تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحوّل الديمقراطي أمر مهم لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

بالنسبة لمراحل عملية التحوّل الديمقراطي، فقد ميزكل من" أودونيل "و"شميتر" بين مرحلتين نوعيتين هما :التحوّل إلى الليبرالية السياسية ثم التحوّل إلى الديمقراطية ذاتها [5]، ومع ذلك وبهدف الدراسة والتحليل يمكن الفصل بين هذه المراحل وتقسيمها إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا[6] :

أ-مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم.

ب-مرحلة اتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي.

ج - مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي.

---

[1]-George Sorenson, ***Democracy And Democratization:Processes And Prospects In A Changing World***, Boulder:West View Press, 1993, p. 37.

[2]- مصطفى كامل السيد، « تحول ***ديمقراطي بطيء"*** ، ***الديمقراطية***، ع.2 ، (مارس 2001) ، ص.146

[3]- نتيجة لذلك فإنّ الجسد السياسي والاجتماعي يتعرض لجملة من المتغيرات، فقيم الطاعة التي تسود نظم الحزب الواحد أو النظم السلطوية يحل محلها قيم التغيير والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع الهيراركي يحل محلها أنماط أكثر تعقيدا أو ذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والوصول إلى الحلول الوسط .راجع :علي الدين هلال، ***تطور النظام السياسي في مصر 1803- 1997*** ، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997)، ص285 .

[4]- حسن سلامة، **مرجع سابق**، ص.15

[5]- شادية فتحي،***مستقبل التحوّل الديمقراطي في مصر***، في:حنان قنديل (محرر)، مصر في عيون شبابها:شباب الباحثين ومستقبل التنمية في مصر، (القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة،2001)، ص 151.

[6] - Doh Chull Shin, ***On The Third Wave Of Democratization***..., *Op.Cit,* p.143

د- مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد.

أ - مرحلة انهيار أو انحلال وتفكك النظام السلطوي القديم:

ذهب الدارسون إلى أنّ الحديث عن انهيار النظام السلطوي يبدأ عادة بظهور منظمات أو جماعات تتذر بتهديد هيمنة الحزب الأول على الساحة السياسية، ثم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية[1]، يعيش المجتمع خلال هذه المرحلة الأولى عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[2].وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين (الذين يعارضون عملية التحوّل الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة) والمعتدلين (الذين يدركون أنّ النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظله بالمزايا عليه أن يدخل بعض الإصلاحات ويخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية). وتحدث الانقسامات بين الجناحين نتيجة الضغوط الداخلية (خاصة تدهور شرعية النظام السياسي وتقلص الموارد الاقتصادية) والضغوط الخارجية(خاصة وأنّ المساعدات الغربية أصبحت مشروطة.بالتحرر السياسي والاقتصادي)، فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحوّل[3].

نشير هنا إلى أنّ المرحلة الأولى من التحوّل الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أوكخط تصاعدي في اتجاه واحد على النحو الذي كان سائدا في نظريات التحديث، أو كعملية عقلانية وذلك نظرا لتعرضها لانتكاسات تباينت أسبابها من نظام إلى آخر.

فبعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، بل إنّ انهيار النظام السلطوي قد لا يترتب عليه بالضرورة قيام نظام ديمقراطي وإنما صورة أخرى من صور النظم السلطوية، وهذا الفشل مرده إلى أسباب مختلفة منها مقاومة هذا التحوّل من قبل النخب المعادية للتغيير (عسكرية كانت أم مدنية)، أو نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة[4].

ب- مرحلة اتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي:

تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويحدث هذا التحوّل عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

---

[1]- أنظر :حنان قنديل، ***التجربة الديمقراطية في شرق أوربا :رؤية نظرية وتطبيقية*** ، في .مصطفى كامل السيد (محرر)، ***شرق أوربا بعد انتهاء الحرب الباردة، تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية***، (القاهرة :مركز الدراسات وبحوث الدول النامية .بجامعة القاهرة، 2004)، ص22 .

[2] - Doh Chull Shin, ***On The Third Wave Of Democratization***..., *Op. Cit*, p.145.

[3] - G. O Donnell, And P.C.Schmitter, ***Transition From Authoritarian Rule***, Op.Cit, p. 16
- أيضا في نفس الإطار يرى" **لاري دياموند** "أنّ هناك سببان أساسيان للانقسام بين المتشددين والمعتدلين وهما تدهور الشرعية السياسية للنظام، والتدهور في قدراته المادية والقهرية الأخرى .أنظر:
Larry Diamond, ***Political Culture And Democracy In Developing Countries***, London:Lynne Rienner Pubblishers, 1993, p. 43.

[4]- G. O Donnell, And P. C.Schmitter, *Op.Cit.* , p p. 8 –10

وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تطور ديمقراطي محتمل فيما بعد .وهنا يتفق دارسوا تلك المرحلة أنه إلى جانب إجراء انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، لا بد أيضا أن تشتمل على تعديلات وتغييرات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية وضمان الحريات المدنية[1] .

وبالنظر لأنها فترة من عدم التأكد والشك حيث تزيد مخاطر الانتكاس والتراجع إلى الحكم السلطوي، فقد وصفها **"أدام بريزفورسكي"** " A. PRZEWORSKI "بأنها تشبه" **آلة الغزل** " (PINBALL) ، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود مؤسّسات النظام القديم إلى جانب مؤسّسات النظام الجديد، وبالتالي الديمقراطيون والسلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق [2].وفي هذه المرحلة يتم التمييز بين التحوّل الديمقراطي والتحوّل الليبرالي كما سنرى لاحقا[3].

ج – مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي:

وهي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة[4]، وبالتالي حسب" فالونزيلا" VALENZUELA لن يتحقق التماسك (ضمان الاستقرار للديمقراطية الوليدة) إلا إذا تخلى النظام عن كافة المؤسّسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم والتي تعيق الأداء الديمقراطي، وفي نفس الوقت بناء مؤسّسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية[5]. وهنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل مما يخلق هياكل جديدة للمشاركة وتزداد درجة المحاسبة والشفافية، وهنا أيضا حسب" دياموند "و" بيتنامPUTNAM " فإنّ نشر الثقافة السياسية الديمقراطية وتجذير قيمها (التسامح، قبول الآخر، الوسطية والاعتدال ..)هي العامل الأساسي في تحقيق التماسك الديمقراطي[6].

ويشير كل من" **جون هيجلي**" JOHN HIGELY و"**ريشارد جينتر** " RICHARD GUNTHER إلى أنّ تماسك وبالتالي استقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسّسية الأخرى[7]،ويضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة

---

[1]- أنظر :حنان قنديل، ***التجربة الديمقراطية في شرق أوربا :رؤية نظرية وتطبيقية، مرجع سابق***، ص22 .

[2]- جي، هيرميت،" ***مقدمة :هل هو عصر الديمقراطية ؟*** " ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ع. 128 ، (ماي 1991) ،ص11 وأيضا :فرانشيسكوسي ويفورت، ما هي الديمقراطية الجديدة ؟، ***مرجع سابق***، ص98 .

[3]- أنظر الفرع المتعلق بتمييز مصطلح التحوّل الديمقراطي عن بعض المصطلحات المشابهة له في هذا الفصل.

[4] - Guillermo O Donnell, ***Illusion About Consolidation***, Journal Of Democracy, Vol.7, No. 2, (April 1996), p. 36.

[5]- نجلاء الرفاعي، <<***التحوّل عن النظم السلطوية في جمهورية أوريا وتايوان*** >>، رسالة ماجستير،(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997)، ص29 .

[6] - O Donnell, And P. C.Schmitter, ***Transition From Authoritarian Rule***, ***Op.Cit***, p. 12.
- Larry Diamond, Political Culture..., ***Op.Cit***, p.13

[7] - Doh Chull Shin, ***On The Third Wave Of Democratization***.., ***Op. Cit***, p.145.

المدنية على المؤسّسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة[1].

إنّ بقاء واستمرارية النظام الديمقراطي لا يعني أنه قد حقق التماسك، فهذا الأمر كما أشار إليه "**روبرت دال** "يتطلب جملة من الشروط الأساسية هي :مجموعة من القادة لديهم الرغبة الحقيقية في الحفاظ على الديمقراطية، وجود ثقافة سياسية ليبرالية مؤيدة ومدعمة للديمقراطية ومؤسساتها، وجود مجتمع تعددي منظم ويقر بحقوق الأقلية، بيئة دولية مؤيدة لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الأخرى وإقامة علاقات وثيقة مع هذه النظم الديمقراطية الجديدة بل ومساعدتها للتغلب على العقبات التي تواجهها[2].

كما يشير عدد من الباحثين إلى أنّ تدعيم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها :تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية بحيث لا تناصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة، عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات، كفالة النزاهة والحياد لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي مستقل،توافر تعددية حزبية غير مقيدة[3].

د – مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:

وهي أعلى مراحل التحوّل الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

فالديمقراطية الاجتماعية تعني أنّ يكون المواطنون على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع فاعلين لهم حقوق وواجبات متساوية. فالتحرك نحو الديمقراطية حسب " **جون لوكا** "JEAN LECA > **.هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على هدى مبادئ أخرى، أو توسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا (اعتبارا من النساء والشباب والأميين إلى المقيمين الأجانب)، أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة.>>** [4].

أما الديمقراطية الاقتصادية فهي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد، وبالتالي ترتكز على امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية.

---

[1]- بلقيس أحمد منصور،"***الأحزاب السياسية والتحوّل الديمقراطي في اليمن :1991-2001*** "،(رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص43 .

[2] - George Sorenson, ***Democracy And Democratization***, ***Op.Cit***, p.53.

[3]- حسن سلامة، ***مرجع سابق***، ص.63

[4]- جون لوكا، ***التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي***، في :غسان سلامة (معد)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين :سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 1995)، ص ص 36 - 37 .

وبمعنى آخر، فإنّ مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، إتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز[1].

إنّ هذه المرحلة تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي، إضافة إلى الرفع من كفاءة (فعالية) وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها[2].

بشكل عام، وبعد أن وقفنا على مضمون كل مرحلة من مراحل التحوّل الديمقراطي،لا بد من التأكيد على أنّ لحظة الانتقال الديمقراطي ذاتها هي لحظة مهمة جدا، لأنّ أسلوب تسييرها(تدبيرها) يؤثر بشكل كبير على نجاحها أو انتكاسها .فهي لحظة تكون فيها السلطة هشة، وتعطي الأهمية لأسلوب التدبير السياسي الذي يقوم على التفاوض والتوافق لبناء الثقة بين الأطراف(والتي انعدمت خلال فترة الإقصاء والانغلاق) وتهيئة شروط الانتقال الديمقراطي، وتقوم أيضا على الاستعداد للتنازل، وهي أساليب استثنائية وانتقالية تفصل بين عهدين، وهي اللحظة التي ينفتح فيها النظام على جزء من المعارضة داخل المجال السياسي.

يضاف إلى ذلك أنّ المرحلة الانتقالية هي مرحلة صعبة وحرجة في حياة المجتمعات، لأنّ بعض القوى السياسية المعارضة للتغيير قد تستغل الوضع لصالحها وتحاول بكل الوسائل أن توقف هذا المسلسل، وكسب مواقع سياسية، وبالتالي احتمالات التراجع تظل قائمة.

من جهة ثانية، فإنّ الأساليب الإجرائية المتّبعة لتدبير المرحلة الانتقالية تخضع للسياق التاريخي لكل تجربة، ولخصوصيات كل مجتمع، ولكن على العموم تعطى الأهمية للتوافق السياسي لإعادة توزيع السلطة والثروة بين الأطراف في أفق المرور إلى المرحلة الديمقراطية، حيث تصبح الانتخابات هي الآلية الديمقراطية الأساسية لاشتغال النسق.

من جهة ثالثة، لا بد من التأكيد على أنه إذا كانت الديمقراطيات الغربية لم تتأسس (لم تأخذ البعد المؤسّساتي) إلا بعد الثورات التي عاشتها الدول الغربية (بدءا بالثورة الإنجليزية سنة 1688 مرورا بالثورة الأمريكية سنة 1765 وصولا إلى الثورة الفرنسية سنة1789) والتي أرّخت للصراعات الاجتماعية الطبقية، وجعلت الدولة في هذه الأقطار تتحوّل من دولة الأمير إلى دولة المؤسّسات مع ضمان الحريات العامة والخاصة، فإنّ الديمقراطية الحديثة على العكس من ذلك تتميز بقدرتها على استيعاب التحوّلات السلمية <<**..ففي الديمقراطيات الحديثة تبرز حقيقة واحدة بوضوح جلي، لقد انتفت الحاجة إلى الثورة في هذه الدولة، لأنّ النظام الدستوري يسمح بتغيير منظم، وبذلك تنتفي الحاجة إلى اللجوء إلى العنف...**>> [3].

---

[1]- أنظر :علي خليفة الكواري، ***الخليج العربي والديمقراطية:نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية***،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص36 .

[2]- نجلاء الرفاعي، ***مرجع سابق***، ص ص 29- 30 .

[3]- لسلي ليبسون، ***الحضارة الديمقراطية***، ترجمة :فؤاد موباقي و عباس عمر،(بيروت :دار الآفاق الجديدة، 1980)،ص28.

غير أنه إذا سلمنا بحتمية التغيير السلمي فإنّ ما يجب التسليم به أيضا هو أنّ أي نظام يصبو إلى الديمقراطية مجبر على احترام المعايير والمبادئ التي ذكرناها سابقا في بداية هذا المبحث، والتي تعد أهم ركائز الديمقراطية المعاصرة، وأنّ أي تحوّل يراد به أن يكون ديمقراطيا لا بد له من الأخذ بعين الاعتبار هذه المقاييس .فالتحوّل الديمقراطي إذا يتأسس على حقيقة الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية والاستيلاء على السلطة وهي حقيقة بارزة اليوم في أكثر من بلد، ففي التجارب السياسية الحديثة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية فشل الاحتكام إلى القوة [1].

من ناحية رابعة، نجد أنّ الموجة الثالثة للديمقراطية قد مسّت أكبر عدد من الدول مقارنة بسابقاتها، ولكنها تختلف فيما بينها في درجة التحوّل وشدته ودرجة الإيمان بأهميته ومدى الاستمرار فيه، فهناك دول قطعت أشواطا عديدة على طريق التحوّل الديمقراطي، وهناك دول أخرى ما تزال في بداية طريق التحوّل، ومن ناحية أخرى هناك دول حققت نجاحا واستقرار في تحوّلها الديمقراطي، وهناك دول أخرى شهدت تراجعا أو انتكاسات لهذا التحوّل، كما أن بعض الدول استطاعت أن تحقق استقرارها السياسي من خلال التحوّل الديمقراطي بمقابل دول أخرى عانت من عوامل عدم الاستقرار في مرحلة تحوّلها نحو الديمقراطية[2] ويرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة السياق المجتمعي لكل نظام سياسي.

ومن ناحية خامسة نسجل تباين أسباب التخلي عن النظام السلطوي والتحوّل إلى الديمقراطية من حالة إلى أخرى، فهناك الأسباب الداخلية النابعة من بيئة النظام السياسي، وهناك الأسباب الخارجية المرتبطة بالبيئة الدولية[3] .

وأخيرا فإنّ القول بأنّ التحوّل الديمقراطي بدلالاته اللفظية يعني تلك المرحلة الوسيطة بين نظام غير ديمقراطي بأشكاله المختلفة ونظام ديمقراطي، يعني أنّ هناك درجات للتحوّل، ويقاس مدى نضج التحوّل بمدى اقترابه من مرحلة الديمقراطية وبالتالي يمكن أن نتحدث عن تجارب تحوّل ديمقراطي ناشئة وأخرى وسيطة وثالثة متقدمة وهكذا، وكل ذلك بناء على اقتراب تجربة التحوّل من الوصول إلى تحقيق الديمقراطية التي رغم الاختلاف حول أشكالها فإنّ هناك اتفاقا حول جوهرها (حريات الرأي والتعبير والتنظيم والتداول السلمي للسلطة،...إلخ).

الفرع الرابع: تمييز مفهوم التحوّل الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به

---

[1]- محمد عابد الجابري، ***الديمقراطية وحقوق الإنسان***، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 1994)، ص 88 .

[2]- إكرام بدر الدين، ***اتجاهات التحوّل الديمقراطي في شرق أسيا*** ، في :محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية،(القاهرة :مركز الدراسات الأسيوية جامعة القاهرة، 1998)، ص212 .

[3]- المكان نفسه، ص 211 .

من الصعوبات التي يطرحها مفهوم التحوّل الديمقراطي هو ارتباطه بمفاهيم مشابهة،ولكن ينبغي عدم الخلط بين هذه المفاهيم بالرغم من وجود خطوط تماس وأحيانا خطوط تقاطع معهم، من أهم هذه المفاهيم نذكر :التحوّل الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي.

- ✓ **التحوّل الليبرالي:(LIBERALISATION)**

يتضمن التحوّل الليبرالي أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، وهي لا تعني ضرورة إرساءها لتحوّل ديمقراطي ولو أنه يمكن أن تسهم في حفز هذه العملية[1]، وبالتالي فالتحوّل الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة، لكن مع الإبقاء على السّمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها (خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات).

فهو يرتبط بزيادة مساحة الحريات المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة،وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم[2]، وبالتالي التحوّل الليبرالي ينصب على أهداف أكثر اعتدالا، وهنا قد يؤدي التحوّل الليبرالي إلى التحوّل التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك[3].

أمّا التحوّل الديمقراطي على العكس من ذلك يتجاوز هذا النطاق الضيق، كونه يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[4] .فالتحوّل الديمقراطي وعلى خلاف التحوّل الليبرالي عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماسك الديمقراطي للنظام، وتتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، بحيث يتمتع الحكام بطاعة محكوميهم، ويلتزم المحكومون بقواعد اللعبة السياسية، ويكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية[5].

وعلى هذا النحو فإنّ التحوّل الديمقراطي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحوّل الليبرالي[1] وبالتالي لا يحدثان بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحوّل الليبرالي

---

[1]- هدى ميتكيس، **مرجع سابق**، ص 136. وأيضا :بلقيس أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص27 .

[2] - Voir: Doh Chull Shin, ***Op.Cit***, pp. 143 – 144.

[3]- صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة :التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، مرجع سابق، ص68 .

[4] - Voir: Larry Diamond, << ***The Globalization Of Democracy:Trends, Types, Causes And Prospects*** >> In: Robert O, Slater, and Barry M, Schutz, and Steven R Dorr, (Eds), Globale Transformation And The Third World, Boulder:Lynn Rienner, 1993, p. 52.

[5]- أنظر :نجلاء الرفاعي، ***مرجع سابق***، ص 27 أيضا يمكن الرجوع إلى :
.G. O. Donnell, And P. C. Schmitter, ***Op. Cit***, p.6

اعتقادا منهم أنّ انفتاح النظام أو وجود هامش أوسع من الحرية للأفراد من شأنه أن يزيد من شرعية النظام بدون مقابل سياسي(تغير في هيكل السلطة خصوصا)، إلا أنه مع القدر الإضافي من الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنّه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحوّل الديمقراطي.

وفي سياق هذا المعنى، فإنّ التحوّل الليبرالي يتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية ومحسوبة مسبقا من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السّمات الرئيسية للنظام السلطوي لتحقيق القبول والإذعان.

وهكذا فإنّ عملية التحوّل الديمقراطي لا تعتبر مرادفا لعملية التحوّل الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإنّ الديمقراطية ستتعرض لعامل الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية، وبمقابل ذلك فإنّه بدون تحمل الحكومة للمسؤولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات، فإنّ الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية، وبالتالي فإنّ التحوّل الليبرالي قد يسهم في إحداث التحوّل الديمقراطي (وقد لا يسهم في ذلك)، ومع ذلك يعتبر خطوة لمزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحوّل ديمقراطي بسماته الإيجابية[2].

- ✓ **الانتقال الديمقراطي (DEMOCRATIC TRANSITION) :**

عرفنا سابقا أنّ مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحوّل الديمقراطي نظرا لإمكانية التعرض للتراجع أو الانتكاس، حيث ارتأت الدراسات أنّ النظام في هذه المرحلة يكون ذا طبيعة هجينة (مختلطة) بالنظر لتعايش مؤسّسات النظام القديم والجديد معا، ومشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية والانفتاحية (الديمقراطية) في السلطة جنبا إلى جنب سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[3].

ولذلك فإنّ هذه المرحلة من مراحل التحوّل الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة.

- ✓ **رسوخ الديمقراطية (DEMOCRATIC CONSOLIDATION) :**

---

[1]- يقف وراء قرار التحوّل الليبرالي من جانب الحكام السلطويين هدفان بارزان، أحدهما الحد من الضغوط الشعبية المتزايدة على النظام (نتيجة أزمة داخلية معينة) والتي تطالب بالتحوّل الديمقراطي، والثاني زيادة شرعية النظام دون إحداث تغيير جذري في هياكل السلطة.

[2]- جون لوكا، ***مرجع سابق***، ص ص 48-49.

[3] - Voir: Giuseppe Di Palma, ***To Craft Democracie:An Essay On Democratic Transitions, Berkeley univ. Of California press,*** 1995, pp. 65 – 71.

أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذين سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة وضع طرق لضمان استقرار الديمقراطية (ضمان ديمومتها) في دول العالم الثالث بشكل خاص.

إنّ هذا الاهتمام والجدل تعكسه مكانة هذه المرحلة كمرحلة متقدمة من التحوّل الديمقراطي تستغرق مدى زمنيا طويلا نسبيا وتكون محصلة لكفاح من أجل الديمقراطية تقوده بعض القوى والفئات السياسية والاجتماعية وهذا ما أسمته **"تاتي فان هنان"** VANHANEN TATU إستراتيجيات الفعل السياسي **Political Action Strategies**[1] .

ولذلك فإنّ أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية هي حث أفراد النخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية والالتزام بها على حد تأكيد **"لينز** " LINZ و" **وايت هيد" WHITEHEAD** [2]، وتأكيد دور المؤسّسات .

في هذا الإطار، أثارت الدراسات الحديثة للنظم السياسية في دول العالم الثالث تساؤلات حول العوامل التي يمكن أن تسهم في رسوخ النظام الديمقراطي، إلى جانب محاولاتها تسليط الضوء على مؤشرات (سمات أو خصائص) نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الرسوخ. فمثلا[3] تكلم" هيجلي " **HIGELY** و**"جينتر GUENTHER "** عن ضرورة اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات.

واشترط**" فالونزويلا "** VALENZUELA إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية وأن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي .بينما رأى **"ماين وايرينغ"** MAINWAIRING أنّ رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع ذوو الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة والجماهير بأهمية الديمقراطية، والتزامهم بها، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسّسات ديمقراطية فاعلة وضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في الارتقاء بأدائها السياسي. في حين يتحدث" **لاري دياموند" L. DIAMEND** عن ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية.

- ✓ **الإصلاح السياسي:(POLITICOL REFORM)**

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وعلى العموم فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات .والإشكاليات الجديدة .فالإصلاح هو تغيير من داخل

---

[1]- توفيق حسنين إبراهيم، ***دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث***، في :د .علي الدين هلال، ود .محمود إسماعيل محمد (محرران)، ***مرجع سابق***، ص189 .

[2]- هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص 137 .

[3]- المكان نفسه، ص 149 .

النظام وبآليات نابعة من داخل النظام[1].وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا[2].

وعلى هذا الأساس فالتحوّل الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

المطلب الثالث :عوامل التحوّل الديمقراطي:

[1]- محمد سعد أبو عامود، ***محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية***، بحث مقدم إلى مؤتمر :قضية الديمقراطية في الوطن العربي، (القاهرة : 3-4 ماي 2004، مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة)،ص 2 .

[2]- أمين المشاقبة، شملان العيسى، ***الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي*** ، بحث مقدم إلى مؤتمر :قضية الديمقراطية في الوطن العربي، (القاهرة: 3-4 ماي 2004، مركز دراسات وبحوث الدول النامية- جامعة القاهرة)، ص 2.

إنّ القول بالصفة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي، لا يعني أنّ غاية أو مصير أي تجربة تحوّل ديمقراطي هو تحقيق الديمقراطية بالفعل، أو حتى الوقوف عند ما تم تحقيقه من تقدم في إطار تجربة التحوّل، ففي بعض الأحيان تتكلس تجربة التحول عند حد معين قد يحدث انفراجا في النظام السياسي، دون أن يكون قادرا على التقدم في اتجاه التأسيس لنظام ديمقراطي، وفي أحيان أخرى قد تحدث انتكاسات تعود بالأمور إلى نقطة البداية .كما أنّ العوامل المسؤولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي تختلف عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي، بل إنّ الظروف التي تسهم في قيام نظام ديمقراطي قد لا تسهم في ترسيخه على المدى البعيد[1].

من هنا فإنّ متغير التحوّل الديمقراطي هو متغير لا يتسم بالثبات وإنما بالديناميكية والتعقيد، وبالتالي فإنه لا يمكننا تفسير عملية التحوّل الديمقراطي بالنظر إلى متغير واحد وإنما هناك مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتفرز في النهاية تحوّلا ديمقراطيا.

لقد شهد العالم موجات متتالية من التحوّل الديمقراطي[2]، خلقت تحدّيا أمام الكثير من المفكرين وصانعي القرار، وحثهم على توضيح مختلف العوامل المحركة(المحفزة والدافعة)لهذا التحوّل في محاولة لمراجعة المناهج والإقترابات القائمة التي أصبحت تعطي أهمية خاصة لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحقيق هذا التحوّل، إلى جانب اهتمامها بسبل ترسيخ التحوّل الديمقراطي واستراتيجيات تحقيقه.

ولذلك سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على أسباب (عوامل) التحوّل الديمقراطي خاصة في دول العالم الثالث في ظل ما اصطلح على تسميته بالموجة الثالثة، ولقد ذهبت معظم الأدبيات التي تناولت عملية ظهور واستمرارية الديمقراطية في أي بقعة من العالم إلى وجود مجموعة من العوامل التي تسهم في تحفيزه وبالتالي دفع عملية التحوّل، إلى جانب مجموعة أخرى شكلت معوقات في هذا الصدد، فعملية التحوّل الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بيئة هذا النظام،

---

[1]- في هذا الإطار أشار " O` Donnell" إلى أنّ التوصل إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي يتطلب عادة نبذ أي اتفاقات سابقة حتى ولو اتسمت بالفاعلية أثناء مرحلة الانتقال لاحتمال تمثيلها لعائق أثناء مرحلة الرسوخ.
راجع :هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص138 .

[2]- حسب" هانتنجتون "فإنّ التحوّل الديمقراطي في العالم المعاصر (أو في عالم الغد على حد تعبير" روبرت دال "في كتابه الديمقراطية ونقادها) عرف ثلاث موجات من الديمقراطية، وكل واحدة منها عرفت موجة مضادة لها .الموجة الأولى(1828 – 1926)انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية كما عرفتها كل من بريطانيا وإيطاليا، وترجع جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، لكنها عرفت نكوصا في الربع الأول من القرن العشرين بسبب صعود الإيديولوجيات الفاشية والدكتاتوريات العسكرية، إلا أنّ هذه الردة عن الديمقراطية لم تدم طويلا لتحدث الموجة الثانية(1943 -1962) حيث شهدت العديد من دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحولات باتجاه الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكن أخذت هي الأخرى منحى سلطويا في نهاية الستينيات، لتأتي الموجة الثالثة منذ 1974، وهي الموجة التي نعيش تأثيراتها اليوم .أنظر:
صامويل هانتنجتون، ***الموجة الثالثة :التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ***مرجع سابق***، ص ص85 74 .
- وأيضا :هالة مصطفى، ***الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية***،" **السياسة الدولية**"، ع. 140 (أبريل 2000) ، ص61 .

حيث أنّ النظام السياسي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة معينة (بشقيها الداخلي والخارجي) يؤثر فيها ويتأثر بها.

وعلى هذا النحو توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج أهمها [1]:

أ – توافر مجموعة من العوامل والشروط المهيئة والمساعدة لظهور التحوّل الديمقراطي، وهي تختلف من دولة لأخرى (من بيئة إلى أخرى) .

ب – استحالة الاستناد إلى عامل واحد لتفسير ظهور هذا التحوّل.

ج – العوامل المسؤولة عن ظهور التحوّل الديمقراطي ليست هي العوامل التي تؤدي إلى الرسوخ والاستقرار الديمقراطي(تحقيق التماسك الديمقراطي)[2].

د – اختلاف الأسباب التي تقود إلى موجات من التحوّل الديمقراطي في فترات زمنية متباينة

وفي إطار هذا السياق، ركزت مختلف الأدبيات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة للتحوّل الديمقراطي :**العوامل الداخلية** (اهتمت بالبعد السياسي وبمختلف التغيرات التي تحدث في نطاق الدولة)، **والعوامل الخارجية**(المرتبطة بالبيئة الدولية) وكلاهما جعل النظام السلطوي يتجاوب مع المتغيرات والضغوط الداخلية والخارجية.

وهنا يلاحظ أنّ موجات التحوّل الديمقراطي تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسببية بين كل من المتغيرات الداخلية والخارجية، ولكن أغراض التحليل العلمي تفرض هنا دراسة كل من هذه المتغيرات والعوامل على حدى، كما أنّ تنوع وتباين تجارب وخبرات الإصلاح السياسي في دول الجنوب تبين أهمية التأصيل المنهجي لهذه الظواهر من خلال دراسة الديناميكيات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي[3].

الفرع الأول: العوامل الداخلية

حظيت العوامل والأسباب الداخلية التي حفزت عملية التحوّل الديمقراطي خلال الموجة الثالثة باهتمام متزايد من قبل معظم الباحثين والسياسيين، وعلى هذا النحو يمكن حصر أهمها فيما يلي:

---

[1] - Voir: ***Doh.Chull.Shin, Op.cit***. , pp. 150 -151

[2] - فمثلاً في الموجة الأولى كان النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي وانتشار البروتستانتية، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الأولى من أهم العوامل المشجعة على التحوّل الديمقراطي .بينما في الموجة الثانية كانت العوامل السياسية والعسكرية واضحة بحيث= =أنّ معظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في تلك الموجة تندرج تحت ثلاث نوعيات .أولها الحلفاء المنتصرون والذين فرضوا الديمقراطية على الدول التي احتلوها، والثانية وهي الدول التي تحولت إلى الديمقراطية لأنّ الحلفاء الغربيين قد انتصروا في هذه الحرب، والثالثة هي مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قبل القوى الغربية فتبنت هذه الدول النظام الديمقراطي .في حين الموجة الثالثة حسب" هانتنجتون" تخضع لحصيلة عوامل متضافرة مختلفة .أنظر :صامويل هانتنجتون، ***مرجع سابق***، ص ص 100-101.

[3] - أحمد ثابت، ***الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم***، (القاهرة :مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999)ص ص15 - 16.

❖ **انهيار شرعية النظام التسلطي (الإخفاق السياسي):**

تمثّل مصدر شرعية النظام السياسي خلال الماضي في التقاليد الدينية والحق الإلهي للملوك في الحكم، وبالتالي كان الملك غير مسؤول أمام شعبه عن أفعاله بمقابل تأييد الشعب له، ومع التقدم الاجتماعي والعلمي تحولت مصادر الشرعية إلى القومية والإيديولوجية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشعوب تتقبل القيم والأفكار الديمقراطية.وفي هذا الإطار، يذهب" **ماكس فيبر** "إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأنّ ذلك النظام يستحق التأييد .وقد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية روحية أو عقلية دنيوية[1].

وهكذا فإنّه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه أو ما يمكنه من البقاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلاً .وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام، ومن هذه الأسباب [2]:

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسّسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضاء أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإنّ التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ وحجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحوّلات اقتصادية أو اجتماعية.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أنّ البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثمّ عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.
- استنفاذ النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها، أي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية، عنف سياسي..إلخ) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه أو بشرت به.
- التغيّر في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلاً للحكم التسلطي وبالتالي أقل تسامحا معه، خاصة وأنّ شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته على إيجاد والمحافظة على الاعتقاد بأنّ المؤسّسات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع.

---

[1]- أحمد منيسي، ***آفاق التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي*** ، في :أحمد منيسي (محررا)، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص297 .

[2]- أنظر:نجلاء الرفاعي، ***مرجع سابق***، ص 34 .

وأيضا :أحمد منيسي، ***آفاق التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي***، ***مرجع سابق***، ص ص 297 – 298.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار حاليا بالنظر للتطور الكبير في مجال الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة أوبطريقة آلية إلى انهياره، وإنما تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسّسية.

فإذا كانت الشرعية هي الشرط الضروري لبقاء النظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أوانهياره، إذ أنّ النظام يظل مسيطراً على الحكم لأنه لم يتواجد بعد النظام البديل والمقبول.ويزداد تآكل شرعية الأنظمة السلطوية بسبب غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتي، وبالتالي يمكن القول إنّ مشاكل الشرعية تختلف تبعاً لطبيعة النظام السياسي .وعليه إذا كانت شرعية الحكومات الديمقراطية تقوم أساساً على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، فإنه بالنسبة للنظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام ككل، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط الحكام والنظم معاً.

في هذا الإطار، يشير البعض إلى أنّ عدم قدرة العديد من الأنظمة العربية على مواجهة مطالب مواطنيها إنما يدفعها في طريق عدم الاستقرار واهتزاز الشرعية خاصة وأن قدرة تلك الأنظمة مقيدة إما بمحدودية الموارد أو بسوء استخدام تلك الموارد، في الوقت الذي تتزايد فيه كثافة السكان بدرجة كبيرة[1].

❖ التغيّر في إدراك القيادة والنخب السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحوّل لقيادة ماهرة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي التحوّل يحتاج إلى قيادة لها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحوّل، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلا.

وبالنسبة لدور القيادة في التحوّل الديمقراطي من داخل النظام التسلطي، ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم" **تومسون" THOMPSON** من ملاحظة أنّ النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطاً متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك [2].فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول، أكثر من المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه(مثلاً :احتمال حدوث

---

[1]- إنّ النمو السكاني السريع يفرض المزيد من المشكلات على الاقتصاد في البداية ويستتبعه إيجاد مزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية .راجع :حسن سلامة، ***مرجع سابق***، ص42 .

[2]- أحمد ثابت،،***مرجع سابق***، ص262 .

انقلاب نتيجة نمو الشللية والزمرة داخل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة) .

كما تعتبر القيادة مسؤولة عن التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحوّل مصالحها، للوصول إلى صيغ تحوّل مقبولة (توافقية) في المجتمع، ولذلك لا يعد توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحوّل، وإنما يلزم رغبة القيادة السياسية نفسها في التحوّل، فالديمقراطية لن تنتشر إلا بالقدر الذي يريده لها أولئك الذين بيدهم السلطة، لأنهم يجعلون منها أمرا واقعا[1].

ويؤكد كل من " **دياموند** " و "**لينز** " و "**مارتن ليبست** " أيضاً على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي [2]، بالإضافة إلى زيادة إدراك هذه القيادة بأنّ استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أنّ النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل.

ويمكن حصر الأسباب التي تجعل القيادة السياسية في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي فيما يلي [3]:

-تردي الشرعية السياسية للنظام.

-تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية والمادية والإكراهية القمعية.

-إدراك القيادة بأنّ تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحوّل لعدة أسباب منها انقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.

-قد يتم اللجوء إلى الديمقراطية كبديل عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

- اعتقاد القيادة أنّ التحوّل الديمقراطي يمكن الدولة من جني العديد من الفوائد (المنافع)كزيادة الشرعية الدولية، التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات المختلفة(خاصة الاقتصادية منها).

-في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أنّ الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم،وأنّ دولهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

❖ الأزمة الاقتصادية:

تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقد، وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا أنه من المؤكد أنّ العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم

---

[1]- صامويل هانتنجتون، ***مرجع سابق***، ص 408 .

[2] - Larry Diamand, ***Juan Linz And Symor Martin Lipest (Eds), Democracy In Developing Countries***:Latin America. boulder co: Lynne Rienner publishers, 1989, p. 49.

[3]- أحمد ثابت، ***الإصلاح السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق***، ص 264 . وأيضاً:

-Larry diamond, ***political culture and democracy in developing Countries***, ***Op. Cit***, p.46

في عملية التحوّل الديمقراطي، إذ يمكن القول إنّ التنمية الاقتصادية تعد عنصراً ضرورياً إلا أنه غير كاف لتحقيق التحوّل الديمقراطي.

في هذا السياق فإنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهذا ما تعكسه الاضطرابات والمظاهرات الشعبية[1] التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لضمان العدالة التوزيعية .ولم تسلم الأنظمة العربية من هذه الأوضاع، مما جعلها تنظم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمتها[2]، فكانت البداية بانفتاح اقتصادي ولكن بدون مقابل سياسي.

لقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دوراً هاماً في دفع عجلة التحوّل الديمقراطي خاصة وأنها واجهت أزمات اقتصادية لا زالت آثارها بادية (ركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع حجم المديونية، تراجع احتياطات الصرف...الخ)، خاصة بعد أن ربطت سياساتها الاقتصادية بتنفيذ توجيهات المؤسّسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، دون أن ننسى أنّ شرعية هذه الأنظمة السياسية ارتبطت عموماً بما توزعه من ريع.

❖ تطور المجتمع المدني:

يعدّ نمو المجتمع المدني سببا قويا في عملية التحوّل الديمقراطي، بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية .ومن ثمّ يكون وجود أو نمو المجتمع المدني دافعا لإحداث التحوّل، وهو في الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحوّل وانتقاله إلى مراتب أعلى .يعتبر المجتمع المدني قوة لها أهميتها في الدفع إلى التحوّل الديمقراطي، خاصة وأنه عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية .فمثلاً المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر كلها متغيرات تعمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية والجمعيات المنظمة، التي أصبحت مصادر بديلة للمعلومات والاتصالات.

كما أنّ تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسائل الإعلام ...الخ فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، كل ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والمهارات ، والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية[3] وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية[4]، وبالتالي تنامي المطالبة

---

[1]- أحمد البرصان، ***الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية***، في :حمدي عبد الرحمان(محرر)، التحوّل الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات،(عمان :جامعة آل البيت،2000)، ص ص 181- 186.

[2]- حسن سلامة، ***مرجع سابق***، ص42.

[3]- أميرة إبراهيم ذياب، ***مرجع سابق***، ص 41.

[4]- عبد الإله بلقزيز، ***الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والإمكانيات*** ، **المستقبل العربي**، ع 219 ، (ماي 1997)، ص21 .

بالمشاركة السياسية لدى الفئة المثقفة (خاصة خريجي الجامعات) وبروز دور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان.

إنّ هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، ورغم أنّ هذا الانفتاح كان مقيداً إلا أنّ هذا الخيار الديمقراطي جاء نتيجة عجز هذه الأنظمة عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي[1].

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تشمل هذه العوامل مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وغيرها من العناصر التي تشكل البيئة الدولية (الخارجية) للنظام السياسي بشكل عام .إلا أنّ تأثير هذه العوامل الخارجية على عملية التحوّل الديمقراطي يبقى نسبيا، بمعنى أنه لا يوجد اتجاه واحد أو نتيجة حتمية بالنسبة لتأثير العوامل الخارجية على التحوّل الديمقراطي داخل النظم السلطوية، فالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة من الدول الغربية، وهذا الأمر حسب منظري التحديث مشجع للديمقراطية.

ولكن منظري التبعية يعتقدون عكس ذلك لأنه حسبهم عدم المساواة وتشويه الاقتصاديات والبنية الاجتماعية لدول العالم الثالث هو نتيجة مركزها التابع للغرب، وهو ما يجعل الديمقراطية صعبة التحقيق[2]، وعلى العموم يمكن إجمال هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

❖ **دور القوى الخارجية في دفع التحوّل الديمقراطي:**

يمكن القول إنّ هناك مصادر[3] للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي)[4] والهيئات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط على النظم السلطوية خاصة في دول العالم الثالث للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي .كما تستطيع هذه الدول والهيئات تقديم حوافز إيجابية للدول التي تدعم التحوّل إلى الديمقراطية .هذه الضغوط والحوافز في نفس الوقت أدت إلى إضعاف الأساس المادي للحكم السلطوي (من خلال قطع المساعدة الاقتصادية والعسكرية)، وأيضا إضعاف أساسه المعنوي من خلال تشجيع الجماهير على إدراك أنّ التحوّل الديمقراطي هو أساس المستقبل المزدهر والتحضر.

لقد تعرضت هذه القضية لجدل حاد وواسع بين الباحثين والخبراء والمراقبين والسياسيين .فقبل منتصف السبعينيات لم تكن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة بالقدر الكافي لممارسة ضغوط على حلفائها من النظم السلطوية من أجل إحداث إصلاح سياسي باتجاه الديمقراطية، بالنظر لاعتبارات المواجهة والتنافس والصراع مع الكتلة السوفياتية في تلك الفترة .ولكن

---

[1]- أحمد البرصان، ***مرجع سابق***، ص ص 190 – 194.

[2]- أحمد ثابت، ***الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم***، ***مرجع سابق***، ص.37

[3]- من أهم المصادر نذكر :***المساعدات والمعونات الفنية والمالية والتسهيلات التجارية والاستثمارات، التكنولوجيا المتطورة***. ..الخ.

[4]- أحمد البرصان، ***مرجع سابق***، ص ص 206 – 214.

هذا الوضع تغير بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع الخطر الشيوعي، وبالتالي قلت القيمة الإستراتيجية لهذه الأنظمة الحليفة للغرب، وهذا ما خلق مناخا ملائما لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، ولولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقل قوة وأكثر هشاشة كما يذكر" **هانتنجتون**[1]" .

على العموم يمكن إبراز أبعاد دور القوى الخارجية في دفع عملية التحوّل الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة فيما يلي:

ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل الإسراع في عملية التحوّل نحو الديمقراطية، إذ أصبحت هذه الدول المانحة تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية كشرط لتقديم القروض والمساعدات المالية وتشجيع توطين الاستثمارات الأجنبية .وهكذا نجد كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تؤكد على الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول [2].وهنا فإنّ فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة،ولكن الجديد في السنوات الأخيرة أنها أصبحت سلاحا إستراتيجيا واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي[3]. وقد زادت وتيرة القوى الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تحوّلت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي نحو التأكيد على مسألة التحوّل الديمقراطي بالدول العربية .ففي عام 2003 أقر الإتحاد الأوربي" سياسة الجار الصالح الجديد "التي تركزت بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، وبدا واضحا أنّ الإتحاد الأوربي يتراجع عن الشراكة الأورو متوسطية متعددة الأبعاد، متحولا باتجاه الاهتمام بصورة أكبر بقضية إحلال الديمقراطية وربطها بالمساعدات الاقتصادية . ودعّمت واشنطن هذا الأمر من خلال" مبادرة الشرق الأوسط "في أكتوبر 2003 ، ثم" مبادرة الشرق الأوسط الكبير "في فبراير 2004 ، ثم في نفس التاريخ طرحت فكرة" إتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط "من طرف ألمانيا وفرنسا ومن ورائهما الإتحاد الأوربي[4].

هناك العديد من المؤسسات الدولية التي أنشئت في الغرب من أجل تحفيز عملية التحوّل الديمقراطي (المساعدة في التحوّل) مثل مؤسسة" **فريدريش ابرت "و"فريدريش نورمان"**، إضافة

---

[1]- صامويل هانتنجتون، *مرجع سابق*، ص ص 152-168 ، ص ص 373- 374.

[2] - Larry Diamond, ***Political Culture And Democracy In Developing Countries***, ***Op.cit***, p.55.

وأيضاً :وليد عبد الحي، ***علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي***، المستقبل العربي، ع 267 ، (ماي 2001) ، ص ص59 - 74.

[3]- ينبغي أن يكون واضحا لدينا أنّ عملية التحوّل الديمقراطي أصبحت أداة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ذلك أنّ الالتزام الأمريكي بدفع الديمقراطية واحترامها منذ 1977 مع إدارة =الرئيس" **جيمي كارتر**" ورفع شعارها والتلويح بالديمقراطية وحقوق الإنسان ليس هدفاً مطلقاً لها أو قيما تسعى لتعميمها وإنما تسعى من خلال ذلك الحفاظ على أمنها من جهة، وتوظيفه دعائياً (سياسيا) لتأكيد الحق في القيادة العالمية.

[4]- لتفاصيل أكثر حول هذه المشاريع والاستراتيجيات الغربية اتجاه فرض الإصلاح السياسي على الدول العربية، يمكن الرجوع إلى دراسة :د .محمد السيد سليم، ***تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط :وجهة نظر عربية*** ، ***الديمقراطية*** ، ع24 ، (أكتوبر 2006)، ص ص 14 – 19.

إلى المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية الصناعية والتي تهدف إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الدول الأخرى، من خلال خلق أدوات اتصال ومنظمات تتمتع بالاستقلال عن الدولة، فضلا عن المنظمات الدولية الحكومية (الأمم المتحدة مثلاً وتوابعها) التي تقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان والتي تهدف إلى زيادة فعالية المؤسّسات والمنظمات التطوعية الأخرى [1].كما أنها قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحوّل لتفعيله (مثلا تدخل كوسيط في الصراعات التي تمر بها هذه المجتمعات أو كمراقب للعملية الانتخابية..)[2].

أيضاً التكتلات الاقتصادية تلعب هذا الدور المؤثر، بالنظر لاحتمال تزايد فرص النمو الاقتصادي للدول المنتمية إليها أو التي تجمعها معها الشراكة، وهذا ما يدفع الكثير من النظم السلطوية إلى إبداء الرغبة في الانضمام إلى أحد تلك التكتلات .والأمر يتوقف هنا على ضرورة أن يكون النظام الراغب في ذلك متجانسا مع باقي نظم الدول التي تشكل هذا التكتل. وبالنظر لسيطرة الدول الديمقراطية الغربية على هذه التكتلات الاقتصادية يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام لهذه التكتلات (حالة تركيا مع الإتحاد الأوروبي) أو الاستفادة من منافع الشراكة معها (حالة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي)[3] أن يحدث تغييرا أو تحوّلا في شكل نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء ومن ثم يصبح ديمقراطياً أو على الأقل أكثر ديمقراطيةً عما هو عليه[4] .وأحسن مثال على ذلك المجموعة الأوروبية التي لعبت دورا مهما في تدعيم الديمقراطية في جنوب أوروبا (البرتغال مثلاً) خاصة وأنّ الانضمام والاستفادة من منافع الاندماج يعد ذا أهمية اقتصادية كبرى لهذه الدول، إذ اعتبرت الديمقراطية شرطا لتأمين الفوائد الاقتصادية والرخاء المرتبط بعضوية الجماعة الأوروبية أو الشراكة معها.

❖ **النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة:**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية متسارعة مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي كانت البداية مع تحوّل أغلبية أنظمة الحكم السلطوية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.

هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام الأنظمة السلطوية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة . ذلك أنّ الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية، وفشل وعجز النظم السلطوية ونجاح

---

[1] - Voir: Doh Chull Shin, ***Op.Cit***, pp153 – 154.

[2] - Voir: Larry Diamond, Political Culture …, ***Op.Cit***, p56.

[3]- جاء في المادة الثانية من اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي (الذي تم توقيعه في 2002/04/22) ما يلي: << **يعد احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق** >>.راجع:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجزائر :المطبعة الرسمية، 2005 ، ص.7

[4]- حسن محمد سلامة، ***أثر العولمة على تطور النظام السياسي ، الديمقراطية***، ع2 ، (ربيع 2001)، ص 31 .

النظم الديمقراطية، وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، جعل من الصعب على أي دولة أن تتحدى الإرادة الدولية وأن تقاوم رياح الإصلاح والتغيير، حيث بدأت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على النظم غير الديمقراطية لإجراء تعديلات وإصلاحات ديمقراطية بها، خاصة مع تخلي الإتحاد السوفياتي عن دعم النظم الشيوعية القائمة، وقد فتح هذا الاتجاه الجديد الطريق لتغييرات عميقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وعلى خط مواز تدعم الاقتناع بهذا الطرح أيضا لدى قوى المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتعبير والمشاركة والمنافسة على كسب رضاء الرأي العام والوصول إلى السلطة، وينطبق هذا بصورة واضحة (وبدرجات مختلفة) على كثير من بلدان العالم العربي[1].

❖ **العدوى أو الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) DEMONSTRATION EFFECT:**

يقصد بهذا العامل أنّ التحوّل الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحوّل الديمقراطي في دولة أخرى، أو أنّ التجارب المبكرة(الأولى) للتحوّل الديمقراطي مثلت نماذج لبقية دول العالم الثالث.

وهذه الظاهرة هي ما أسماه" **سكالابينو**" SCALAPINO بالانتشار أو العدوى[2] وعبّر عنها "**هانتنجتون** "بـــ" **كرات الثلج** "بحيث إنّ وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحوّل شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت[3] .وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها جميعا تواجه مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا أو دواءً مفيدا لكل مشكلاتها، أو لأنّ الدولة التي تحوّلت إلى الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثالا سياسيا واقتصاديا يقتدى به[4].

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج دور واضح في تحفيز عملية التحوّل الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، لم يكن يظهر في الموجتين الأولى والثانية، وربما العامل الحاسم في ذلك هو التقدم الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال الدولية والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام عموما (بما فيها شبكة المعلومات الدولية أو الإنترنت [5]، وسهولة التقاطها أو الإطلاع عليها، وبالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة والقيود وكأنّ العالم أصبح قرية صغيرة محدودة الأبعاد، وهذا ما جعل احتكار الدولة للمعلومات(وهو مصدر أساسي من مصادر قوة

---

[1]- مركز الدراسات الحضارية، ***الأمة في عام :تقرير حولي عن الشؤون السياسية والاقتصادية العربية 1991 – 1992***، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية،1993)، ص17 .

[2] - Voir: Robert A. Scalapino, ***Democratizing Dragons: South Korea And Taiwan***, Journal Of Democracy, Vol 4, N°.3 (Juily 1993).

نقلا عن:هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص141 .

[3]- بلقيس أحمد منصور، ***مرجع سابق***، ص35.

[4]- صامويل هانتنجتون، ***مرجع سابق***، ص 168.

[5]-تقدر مواقع الإنترنت المتخصصة عدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 19.382.400 ، ولوحظ أنّ عدد المستخدمين خلال الفترة من 2000 إلى 2006 قد زاد بنسبة% 491,4 ، علما أنّ نسبة الزيادة في الجزائر في نفس الفترة بلغت .% 3740 أنظر:

http://www.internetworldstats.com/middle.htm
http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

الدولة) يتراجع بشكل تدريجي[1]، ومن ثم تحوّلت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم خاصة المتخلفة منها، ومن جهة أخرى أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري داخليا من أحداث.

والأكثر من ذلك سمحت هذه التطورات للأفراد بسهولة تلقي المعلومات والإطلاع على تجارب الآخرين وبالتالي محاولة الاستفادة منها، بل ومقارنة أداء أنظمتهم وإنجازاتها بأداء وإنجازات الأنظمة الديمقراطية. وبالإضافة إلى السيولة الكبيرة في المعلومات وسهولة الوصول إليها، فإنّ التقدم الهائل في وسائل الاتصال الحديثة جعل ظواهر القهر وانتهاك حقوق الإنسان في أي مكان من العالم مسألة عالمية تمس المجتمع ككل، مما خلق قيدا كبيرا على قدرة الدولة على التعسف واستخدام القوة(الموارد الإكراهية القمعية) تحسباً لردود الفعل الدولية [2]وبالتالي وسائل الاتصالات الحديثة أصبحت تضاعف من جاذبية البدائل الديمقراطية وتفضح ممارسات الأنظمة السلطوية[3].

وقد ساعد على ذلك أنّ العالم أصبح الآن يشهد ميلاد مجتمع مدني عالمي بعيداً عن سطوة الحكومات يراقب معاملتها لمواطنيها[4].

في هذا السياق، نشير إلى أنّ التأثر بالعدوى الديمقراطية وحده لن يحقق التحوّل الديمقراطي إذا كانت تنقص الظروف الداخلية الملائمة، وبالتالي فقد تخلق الثورة الديمقراطية بيئة خارجية تدفع إلى التحوّل الديمقراطي وتساعد عليه، ولكن لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية لعملية التحول نفسها[5].

---

[1]- كانت النظم السلطوية على اختلاف أشكالها تعتمد على أجهزة الإعلام من أجل التعبئة وتكوين رأي عام متعصب ضد الآخرين، إلا أنّ ثورة المعلومات جاءت لتكسر هذا الاحتكار وتكشف كثيرا من التزييف الذي تقوم به هذه الأنظمة . لمزيد من المعلومات حول دور وسائل الإعلام، أنظر:
رابح الصادق، ***وسائل الإعلام والعولمة*** ، ***المستقبل العربي***،ع 243 ،(ماي1999)، ص ص23 - 38 .

[2]- نجلاء الرفاعي، ***مرجع سابق***، ص 41.

[3] - Voir: Larry Diamond, The Globalization Of Democracy, ***Op.cit***. , p. 37.
وأيضاً:لمزيد من المعلومات حول ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي يمكن الرجوع إلى: توفيق إبراهيم، حسنين، ***ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي***، كراسات إستراتيجية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، السنة الرابعة عشرة، ع 139 ،(ماي2004).

[4]- لمزيد من المعلومات حول المجتمع المدني العالمي ودوره راجع :أماني قنديل، ***المجتمع المدني العالمي***،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2002).

[5]- صامويل هانتنجتون، ***مرجع سابق***، ص 173 ، ص ص175 – 177.

كما تجدر الملاحظة إلى أنّ ثورة الإعلام والاتصالات والمعلومات كان لها دور كبير في إحداث الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية، فهذه الثورة عملت على إظهار الصورة الحقيقية للأنظمة التسلطية، وبالتالي كان لها انعكاسات على عملية التطور السياسي والديمقراطي خاصة في العالم العربي[1]. كذلك يشار في هذا الصدد إلى أثر التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي في انتقال عملية التحوّل الديمقراطي من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في أوربا الشرقية، وفي كثير من النظم العربية في أعقاب التدخل العراقي في الكويت سنة1990 .

في الأخير، فإنّ الحديث عن المحاكاة والتقليد لإحداث التحوّل الديمقراطي يرتبط أيضاً بظاهرة أخذت حيزاً واسعاً من النقاش والجدل بين المفكرين ألا وهي العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج معين في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول، ولهذا نجد " لاري دياموند " L.DIAMONDيستعمل مصطلح **عولمة الديمقراطية**"Globalization Of Democracy" ، والبعض الآخر يستعمل مصطلح الديمقراطية العالمية "Global Democracy"[2].

[1]- لمزيد من التفاصيل راجع :حسنين توفيق إبراهيم، ***ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي*، مرجع سابق**.
وأيضا :مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ***واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي***(الحلقة النقاشية الثانية)،(الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أفريل 2004)، ص25 .

[2]- راجع: ثناء فؤاد عبد الله، ***الإصلاح السياسي..خبرات عربية(مصر: دراسة حالة)*** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع12، **(سبتمبر** 2003)، **ص ص** 13-14.

خلاصة الفصل الأول

إن دراسة الظاهرة الحزبية نشأتها، وتطورها، يعبر في الواقع عن مخاض عسير ، إرتبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتها في بلاد الإغريق ، والملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع السياسي والاجتماعي لهذه الشعوب ،وهذا ما يفسر أن الدولة الوطن والمواطنة ،والبرلمان السيد ، مفاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية و مجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل ، أهمها بروز نخب سياسية متشبعة بثقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي الذي راج مع بداية القرن السابع عشر.

ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي ، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية ، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب ، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.

والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة ، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية ،أين توطد هيمنة نخبة سياسية ، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة ، ومهيكلة للاختلافات ، وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته ، لكن هذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز أما التنظيمات الأخرى لأنها تفترض أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة ،[1]في حين أنها لا يمكن أن تسعى إلى وحدة المجتمع، لأنها تعبر داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي.

ويمكن القول أن الحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي، وأن بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية، فالأحزاب في الغرب اليوم ، تلعب دور اجتماعيا أكثر منه سياسيا ، بينما تضل هذه الظاهرة في العالم المتخلف بعيدة عن هذا الدور ، لأن هدفها الواحد والوحيد ، هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها ، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية.

وتعبر مختلف الأحزاب السياسة التي أفرزتها الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية وغير شرعية.

ومن خلال المبحث الثالث تمت دراسة التأصيل النظري للتحول الديمقراطي،وتم استعراض مختلف التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به كالليبرالية السياسية والانتقال الديمقراطي..، مرورا بعوامل التحول الديمقراطي بشقيها الداخلية والخارجية.

---

[1]- Jean Marie Donegani et Marc Sadoun, ***la démocratie imparfaite "essai sur le parti"***, paris ; Gallimard, 1994 ; p 259.

المبحث الأول: دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية:

المطلب الأول:التفسير النظري:

يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة ،أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية و يبحثون عن المشاركة الديمقراطية و يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة[1].

حدد هنتغتون أنماط للتحول الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال ، و الإحلال التحولي ، يتمثل الأول منهما في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل انهيار قوة النخبة الحاكمة ما يؤدي لترسيخ الديمقراطية،أما الإحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغيير بين الحكومة و المعارضة ، لحدوث تواز في القوة بينهما ، و هذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ و رصد ظاهرة الديمقراطية[2] .

حدد هنتغتون موجات التحول نحو الديمقراطية ، أول موجة تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية و الأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية ، و أهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز و شكلت أساسا لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة آنذاك ، و هو ما ساهم في بروز الديمقراطية ، و مع تراجع التعددية الحزبية أدى ذلك إلى تراجع الديمقراطية في النظم الأوروبية الغربية خاصة ايطاليا ،ألمانيا ،وحتى فرنسا و هو ما أدى إلى ما يسميه هنتغتون بالموجة المضادة الأولى لتعود الديمقراطية من جديد في إطار الموجة الثانية من خلال تفعيل الأحزاب السياسية[3].

نظريات التحديث و التنمية قدمت مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية و المؤسسية و النخبة و القيادة السياسية[4] ،و تطور المجتمعات من مجتمعات بدائية إلى إقطاعية إلى صناعية ، يؤدي إلى ظهور نخب مختلفة تتميز بها كل حقبة و تؤدي لتشكل تنظيمات متعددة تتنوع وفقا لنموذج التنمية السائد في المجتمع سواء تنظيمات عمالية أو تجمعات و تكتلات صناعية تعمل جاهد على تحقيق مصالحها و منها تبلورت الأحزاب السياسية كنتيجة لهذه التكتلات و هو ما أدى لتطور أنواع من الديمقراطية.

---

[1]-بلقيس أحمد منصور ،***الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي*** ،(مصر:مكتبة مدبولي،2004) ص.ص15-16 ..

[2]-سعد الدين إبراهيم،***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*** ،(لبنان:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،2005)،ص307 .

[3]-صمويل هنتغتون ،***الموجة الثالثة*** ،ترجمة عبد الوهاب علوب،(الكويت:دار سعاد الصباح،ط1 ،1993)،ص74 .

[4]-بلقيس أحمد منصور،***مرجع سابق*** ،ص21 .

المطلب الثاني : المساهمة العملية للأحزاب السياسية :

إن بداية الأحزاب كانت ذات نشأة برلمانية ،و جاءت نتيجة لثورات قادتها الأمم من أجل التعبير عن خياراتها و مشاركتها في الحكم و التخلص من الاستبداد ، و كان لكل ثورة أو مرحلة من مراحل تطور المجتمعات ، خاصة على المستوى الاقتصادي دور بارز في بلورة التشكيلات السياسية التي عرفت فيما بعد بالأحزاب السياسية ، فببروز هذه الأخيرة بشكل واضح أدى إلى ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية التي من خلالها يعطي الموطنون وكالة للبعض منهم عن طريق الانتخاب لممارسة السلطة نيابة عنهم ، و هذا يعبر عن تطور كبير في الديمقراطية ، فسابقا في العصر الإغريقي كانت هناك جمعيات سياسية تمثل طبقات اجتماعية معينة –نبلاء–أرستقراط وهو ما أدى لإفراز الديمقراطية المباشرة المقتصرة على الطبقات العليا فقط من المجتمع دون باقي الطبقات ، لكن ومع تطور المجتمعات و توسع الطبقة البرجوازية ، و تطور النظام الليبرالي و السماح بالحرية أدى لبروز تشكيلات متعددة ساهمت في ظهور ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية ، التي فعلتها الأحزاب ذات النشأة الداخلية البرلمانية ،ومع بروز الفكر الاشتراكي أدى إلى ظهور الأحزاب الاشتراكية التي تنادي بالديمقراطية الاقتصادية و الاجتماعية أين لا يكون المواطنون أحرارا إلا إذا توافقت مشاركتهم في السلطة بنشاط السلطة نفسها ،يرمي إلى تحريرهم من التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية ، و تتمثل في مجموعة الإجراءات الرامية لتصحيح كل ما هو نظري في الديمقراطية الليبرالية عن طريق تدخل الدولة ، هنا وجود حزب واحد مسيطر على النظام أدى إلى بروز نوع أخر من الديمقراطية .

إلا أن و مع تطور التقنية الاتصالية في عالم الحداثة و سهولة انتقال المعلومة بين الأفراد من مختلف مناطق العالم أدى إلى بروز أحزاب على المستوى الدولي و كذا الإقليمي ، كما هو الحال على مستوى الاتحاد الأوروبي ، و هو ما ساهم في بلورة نوع جديد من الديمقراطية قائمة على الحاسوب و شبكة الانترنيت،كمصدر لإجراء الانتخاب دون الحاجة إلى الانتقال على مراكز مخصصة أو الحضور المباشر كما كان سائدا قديماMichel J.Sandel و هو ما أدى لبروز مفهوم الديمقراطية الإجرائية ،طرحه في سنة 1984 من خلاله يوضح أن الأنظمة الديمقراطية القائمة حاليا لا تنضوي إلا على مجموعة إجراءات وسائلية تحط من قدر الديمقراطية باعتبارها قيمة أو مشروع[1] . ومنه فالتعددية الاجتماعية سمحت منذ وقت مبكر بظهور الطبقات الاجتماعية و البرلمانات و المؤسسات الأخرى ، و هذه الأجهزة وفرت أشكالا من التمثيل الذي تطور إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة ساهمت في توسيع المشاركة السياسية ، و من ثم تفعيل أكثر للديمقراطية[2] .

---

[1]-أحمد سفيان ،***قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية*** ،(لبنان:مكتبة لبنان ناشرون،ط1 ،2006)،ص.ص182-183 .

[2]-محمد سعدي، ***مستقبل العلاقات الدولية***، (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص111.

من خلال النشأة الداخلية للأحزاب، لوحظ دخول بعض الهيئات في تكوين اللجان الانتخابية و منها الجمعيات الفكرية و النوادي الشعبية، و من أمثلة ذلك:

- دور جماعات المثقفين و اتحادات الطلاب و ما قامت به في أوروبا خلال القرن التاسع عشر(19م) في إنشاء أحزاب متعددة ، التي أدت بدورها لإنشاء أحزاب اليسار،كما لعبت الكنيسة و الجماعات الدينية دورا بارزا في إنشاء الأحزاب الكاثوليكية [1].

فظهور الأحزاب السياسية ونشأتها التاريخية العلمانية و ذلك لأن الناس سئموا من استبداد الكنيسة ورجالاتها و مواقفها السياسية و أرائها الفكرية و نظرياتها البعيدة عن الواقع و قد ثار الناس ضد رجال الدين المسيحيين الذين كانوا يجبرون الناس بالقوة على قبول أرائهم الباطلة غير المنسجمة مع الحياة و التطورات البشرية ،فبعد إخفاق الصياغات الدينية المتعسفة التي كانت تحكم المجتمعات الغربية ،ولدت أحزاب سياسية كردة فعل على تصرفات الكنيسة ، و طالبت بفصل الدين عن السياسة فكان الحزب هو المتنفس الوحيد للتعبير عن آراء و مواقف و نظريات السياسة ، كما أن التقدم الصناعي و التطور الاقتصادي والنهضة الحديثة في جميع مجالات الحياة ساهم في تكوين و نشوء الأحزاب السياسية[2] .

إن العامل الجغرافي و المهني سمح بخلق تجمعات ناتجة عن الانتماء لمنطقة أو وظيفة واحدة ، و هدا سمح بخلق مصالح مشتركة بين أعضاء في بعض المجالس النيابية الأوروبية،فهدا النوع من الانتماءات ساهم بشكل كبير في إنشاء الأحزاب السياسية ، وكان أبرز مثال لذلك في المجلس التشريعي الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر18. ففي ذلك الوقت، أخذ نواب المناطق الريفية بالذات في إقامة تكتلات على أساس جغرافي للدفاع عن مصالح المقاطعات المختلفة.

كما أن الاتصال المستمر بين الكتل البرلمانية المتشكلة داخل المجالس النيابية، واللجان الانتخابية هو ما ولد أحزاب سياسية، ساهمت في تشكيل المجالس النيابية التـــي تزايدت أهميـــتها وصارت تمثل سلطات تشريعية ،تتمتع باستقلالية و هو ما أدى لنشوء نظم ديمقراطية فعلية [3].

فالديمقراطية اليونانية كانت ديمقراطية مقتصرة على طبقة معينة ، وتلتها مراحل من الاستبداد بالحكم إلى أن برزت الثورات الفكرية التحررية في أرويا و أدت لتشكل التمثيليات المختلفة التي تطورت في تركيبتها إلى أن تم تشكيل الأحزاب السياسية ،كتنظيم مهيكل يسير الحياة السياسية و ينظم من خلالها ممارسة السلطة،وهو ما أدى لبروز النظم الديمـــقراطية فـــي أوروبـــا ،ومن ثم امتدادها إلى باقي المناطق في العالم ،من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي حسب هنتغتون،فالديمقراطية لم تكن ممارسة تشير إلى التطبيق الفعلي للمفهوم إلا بعد تشكل

---

[1]- نبيلة عبد الحميد كامل، ***الأحزاب السياسية في العالم المعاصر***، (دار الكتاب الحديث-الكويت-1977)، ص30.

[2]- نور الدين ثنيو، ***نشأة الأحزاب السياسية***، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من موقع:
http:// www.almohri.com/pages/1-maqalat/2-siyaseeya/p13.htm.

[3]- نور الدين ثنيو ،**كيف نشأة الأحزاب السياسية**، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من موقع:
http://www.ghorab.org/forum

الأحزاب السياسية، التي جسدت التمثيل الشعبي، و مشاركة كل الطبقات في الحكم إما من خلال تكوين أحزاب تعبر عن مطالب شعبية، أو من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات التي تحدد الحزب الذي يصلح لاعتلاء سدة الحكم ، و يعكس معظم التوجهات الشعبية .

وفي صون وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وتحقيق ديمقراطية الشعب يجب العمل على تشكيل حكومة من اختيارهم، والطريقة الرئيسية للقيام بذلك هي من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعية التي تربط بين الشعب وحكومته. فهي تجند المرشحين للانتخاب منهم في المناصب العامة ،والتي تعبئ الناس على المشاركة في اختيار قادةالحكومة.

فمن خلال الأحزاب تجسدت وسائل التغيير وعدم السيطرة على الحكم،و صارت المنافسة بين الأحزاب السياسية ليست معركة من اجل البقاء ، ولكن المنافسة على خدمة الشعب[1].

الفرع الأول:علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع

نتيجة ما سبق عرضه ، فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزابونية في الانتخابات.

ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية[2]. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط أتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الارسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.

---

[1] ***Political Parties***:http://www.usinfo.state.gov/products/pubs/principles.

[2] - نور الدين ثنيو، ***"الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"***، متحصل عليه من موقع: التجديد العربي، يوم (2010/06/09)

http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1584

المطلب الثالث:دينامية العمل الحزبي وتفعيل التحول الديمقراطي:

يذهب السيد ياسين في كتابه" الثورة الكونية والوعي التاريخي " إلى أن العالم مر ولا زال يمر بثورة مثلثة الجوانب، ولعل أولها يتمثل في الثورة السياسية والتحول من السلطوية والشمولية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، حيث ثبت أن هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الإنسانية وأن التعددية السياسية و الثقافية أصل من أصول المجتمع الإنساني[1]. وعلى هذا الأساس فقد أصبحت التعددية السياسية السمة الأولى والأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد السواء، وقد أثبتت أحدث التطورات في مجال المؤشرات السياسية والمؤسسية والفكرية من أهم المؤشرات التي من خلالها تقاس درجات تنمية البلدان وتقدمها[2]، لهذا فقد اكتسى العمل الحزبي والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية أهمية بالغة في مسار التنمية السياسية وتحقيق التنمية الشاملة للدول والمجتمعات.

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد أن للأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في إطار إستراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية والمعاركة الانتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب و يدرج "فيليب برو "هذه الوظائف بشكل دقيق في الآتي[3]:

أولا: الأحزاب كآلات انتخابية : ويعد المظهر الأكثر وضوحا لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات(الوطنية والمحلية) وتعد هذه أهم وظيفة لها، ويشكل الدخول في المعترك الانتخابي الفيصل بينها وبين جماعات المصالح(*) ، وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقا متفاوتة الاتساع؛ إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في حين تكون بطرق اختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في" تعبئة الدعم " بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الانتخابي، و هنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح , فضلا عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، وترويض النشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها، وتكمن الوظيفة الثالثة في اختيار" القادة الوطنيين "وهي عملية مشروطة للوصول إلى السلطة.

و تعد ظاهرة التحالف والائتلاف بغية الوصول إلى الأغلبية الانتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتأثر استراتيجيات التحالف بالغرب السياسي وما يفرزه

---

[1]- السيد ياسين:المداخلة الثانية (بدون عنوان)، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، ***مرجع سابق***، ص 187 .

[2]- ابراهيم العيسوي : ***التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها***،(القاهرة : دار الشروق،2000)

[3]- فيليب برو، ***علم الاجتماع السياسي***، ترجمة عرب صاصيلا،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998)، ص ص375 - 387.

(*)لتفاصيل أكثر انظر : أحمد بدر، ***مرجع سابق***، ص ص257 - 260.

من ثنائية (شركاء، خصوم) وهذا يزيد من إمكانية دمج أكبر للأحزاب الأكثر تقاربا سياسيا في المسرح الانتخابي.

ثانيا: الأحزاب كحلبات للجدل : تسهم الأحزاب دائما في تكوين الإرادة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب، أو داخل المؤسسات البرلمانية ,حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تتجلى أيضا في المشاهد الإعلامية . ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطالب صريحة أو استياءات وآمال عددية الأشكال ومائعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح المجتمع، هذا فضلا عن الاضطلاع باهتمامات الناخبين حول القانون الانتخابي والأعضاء والقادة...الخ وتؤخذ التوقعات الاجتماعية عموما من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الاستياءات , وهذا ما يظهر جليا في الأحزاب الإيديولوجية أكثر من غيرها لاعتمادها على المذهبية والمرجعية النظرية.

ثالثا: الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي : إذ يعد المذهب والبرنامج وحتى مواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب، بل لناخبيه والمتعاطفين معه أيضا على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم، فالمراهنة على قضايا كالحرية والتضامن وحقوق الإنسان تخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية، والمحلية أو الجهوية وتشجع بشكل أكبر التكامل الاجتماعي، وهذا ما يجعل دينامية الجدل السياسي بين الأحزاب يكون بمثابة المحرك الذي" يستفز "المواطنين للدخول في الحياة السياسية، ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عمليا إلا في إطار العملية التنافسية نجد الأحزاب تسلم بمنطق الانتخاب العام والشامل وتقبل بمبدأ الأغلبية وتعترف بشرعية المنتخبين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

في ضوء ما سبق نستشف أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزما فعليا في تعبئة الجماهير ورفع مستوى وعيها السياسي، وكذا الإلمام بالمطالب الجماهيرية إيديولوجيا وميدانيا من خلال استراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة والنظرية إلى تطبيق وطبعا ذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ودرجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السوسيوسياسية، وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لمحكية ما هو متاح وما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما أنه أيضا يتأثر بهذه التنمية حيث أن التعددية الحزبية ترقى وتتقدم بما توفره الساحة السياسية من إمكانات للتحرك والعمل الديمقراطي الفعال، وعلى حد ما يقول" السيد

عبد الحليم الزيات" " فالحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا ومؤثرا، فهو من ناحية يعد أحد نتائجها وبالتالي يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغيرا مستقلا عنها[1] "وعموما سنحاول التعرض لتأثيرات وآثار هذه العلاقة الجدلية وتفعيلها لمسارات التحول الديمقراطي فيما يأتي[2]:

1-**التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية:** تعد التبعية الاجتماعية العملية الدينامية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، وهي عملية توكل بالدرجة الأولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم هذه الأخيرة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع عموما، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال تنظيمات المساعدة أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي تعقدها، أو من خلال وسائل الإعلام والمد ارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلا عن تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الحلول لها، واختبارها وتقييمها. وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليته في بناء الوعي السياسي للمواطنين وتنميته، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل إيجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع بعامة، ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دوره أيضا في تعزيز الثقافة السياسة السائدة إن كانت مجدية، ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها بطريقة دينامية وعملية متجددة تتمخض من توجهات المجتمع الإيديولوجية، وأفكاره السياسية الحية والحركية، ولعل هذه العملية تبدو بشكل جلي في الدول النامية أين تعمل الأحزاب السياسية فيها على استئصال البقايا الثقافية المخلفة من الاستعمار التي تمارس أدوارا وظيفية رثة لا تتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته وتكرس أكثر التخلف والتبعية وتعمقهما.

2-الاتصال السياسي : يعد الحزب ميكانيزما أساسيا للاتصال السياسي، فهو من خلال عملية التنشئة تلك يقوم بدور" المرسل "وتمثل الجماهير بالنسبة إليه دور" المستقبل "هذا من جهة, ومن جهة أخرى يعتبر الحزب كتنظيم سياسي يستقطب الجماهير ويبلور مطالبها ويعقلنها يمثل دور "المستقبل "في حين تمثل الجماهير بذلك دور" المرسل ,"ومن خلال التغذية الراجعة(Feed back) يتم التفاعل السياسي المطلوب وتتكامل عملية الاتصال السياسي بكافة أبعادها وجوانبها المختلفة، وما يلاحظ في دول العالم الثالث أنه نتيجة لمحدودية دور وسائل الإعلام وغيابها وتخلفها أو عدم

---

[1]-السيد عبد الحليم الزيات، ***التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي***،ج3، ***الأدوات والآليات***،(دار المعرفة الجامعية، 2002).ص 151.

[2]- لتفاصيل أكثر انظر- :***المرجع نفسه***، ص ص 150 - 168

عبد الله محمد عبد الرحمان:علم الاجتماع السياسي ,***مرجع سابق***، ص ص 345 – 354.

كفايتها ونقص فاعليتها يصبح دور الاتصال السياسي مناطا أكثر للأحزاب السياسية أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة.

3-**تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين** [1](*): ويعتبر الحزب أيضا ميكانيزما للمشاركة السياسية وتفعيلها، بحيث من بين أهداف قيامه تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وذلك بتمكين الجماهير التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بأكثر حرية هذا من ناحية، وتهيئتهم للمشاركة في صناعة القرار السياسي واختيار الحكام بأسلوب مشروع، ويساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف هؤلاء وصفوف الصفوة الحاكمة على حد السواء من ناحية أخرى، وبصفة عامة فالمشاركة السياسية التي تنشأ في إطار الأحزاب تأخذ صيغتين ؛ صيغة المشاركة الديمقراطية وصيغة مشاركة التأييد , كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا أكبر للخيارات السياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام والقادة السياسيين من خلال ترشيح الأعضاء الأكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية والإدارية السامية، وممارسة المسؤوليات وتولي زمام الحكم بمستوياته المحلية والوطنية، بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية، ويخضع الاختيار بذلك إلى محكية الكفاءة والجدارة لا لمحكية توارث الصفوية، كما أن هذا يعطي أيضا لجميع المواطنين الأكفاء والقادرين المتطلعين للممارسة المسؤولية حظوظا متقاربة إلى حد ما، وفي مستوى ديمقراطي أكثر قد تكون هذه الحظوظ متساوية.

4-**تشكيل الرأي العام:** حيث تقوم الأحزاب بدور هام لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وإيديولوجيتها العامة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية، وكذا تكوين الآراء الواعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية بحيث تبلور لديهم اعتقادات معينة حول هذه المشكلات من خلال ما يتاح لها من وسائل دعائية وإعلامية وكذا من خلال المناقشات العامة.

5-**احترام مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة السياسية وتحديد المسؤوليات:** تشارك الأحزاب باعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع بشكل مستمر على احترام مبدأ الفصل بين السلطات كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية واستجواب المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهم الصالح العام، كما تعمل حثيثا على احترام الدستور وسيادة القانون في تشكيل السلطات وبناءاتها وأدوارها المختلفة وضرورة احترام مسؤوليات كل سلطة تجاه الوطن والمجتمع.

6-تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة: عموما يرتبط التكامل الاجتماعي-السياسي (Socio-political integration) بالمشاركة السياسية

[1]- (*) :انظر- اسماعيل علي سعد ، ***علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع***،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999). ص ص384 - 389.

وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المرتبطة والمتداخلة معا في آن واحد , كتلك المتعلقة بالتغلغل الجغرافي للنظام في جل أقاليم الدولة وبسط سيطرتها وسلطتها عليها، وأيضا العمل على تخطي الفجوة بين الصفوة السياسية والجماهير من جهة وداخل صفوف الصفو ة ذاتها من جهة أخرى، فضلا عن إدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية والسوسيوثقافية داخل المجتمع لتتفاعل مع النظام في إطار هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء والانتماء إلى الأمة والدولة الوطنية التي تمثلها بما يضمن دعم واستمرار البناء الكلي للمجتمع وتطويره وتحديثه، وتتأكد قيم المساواة والحقوق والواجبات في النظم التعددية خاصة إن عرفت ما يسمى بظاهرة "الائتلاف"(Coalition) وتجميع الأحزاب في إطار جبهة وطنية واحدة(National front) من أجل تحقيق أهداف وطنية مشتركة ويعمل هذا على تطوير نسق الثقافة السياسية بحيث تصبح تنطوي على قيم المساواة كمعيار أساس، وكذا تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي، وتطوير قاعدة التوزيع في المجتمعات وإقامة بنائها على أساس" التكافؤ والعدالة " وهذا ما يتطلب استحداث برامج وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية المناطة للأحزاب , كما أن التوغل الجغرافي يحقق بدرجات كبيرة التكامل الإقليمي والذي يساعد على التكامل الاجتماعي- السياسي سواء في صفوف الصفوة الحاكمة أو بين صفوف الجماهير أو بين الاثنين معا من خلال تطوير شبكة اتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات، وهذا ما يمثل بحق نشرا لروح المواطنة ومبادئها ودعما لمسارات التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية، خاصة إذا تعلق الأمر ببلداننا العربية حيث نجد أن الولاء للدولة قد بات مغيبا ومتجها أكثر للولاءات الاثنية والعرقية والقبيلة، أين أصبحت" العصبية العشائرية (*)[1]" وما قاربها تشكل بحق عاملا معيقا لعملية تحول ديمقراطي ناجع وناجح.

الفرع الأول:الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد و التمثيل و المراقبة،فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم و بالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها.

توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد و بين المجتمع المدني و مؤسساته كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم و الانتخابات النزيهة و التمتع بالحقوق السياسية و المدنية،و التي هي من بين معالم الديمقراطية كما تعكس طبيعة العلاقة

[1]- (*)-سمير عبده، ***تحديث الوطن العربي بين الميكانيكية العقلية والميكانيكية الخرافية***،(بيروت:دار الأفاق الجديدة)،ص 51.

بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني و من بينها الأحزاب أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة احد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية و الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية.

فالحكم الرشيد في الحياة السياسية هو من دون أي شك الحكم الديمقراطي أي المستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار، و في المتابعة و المحاسبة و المساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة،لأنه إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة و المحاسبة شكلية[1].

- **دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:**

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد و حماية الديمقراطية و حقوق الإنسان وإقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة لابد لهذه الأحزاب أن تتصف بما يلي:

1_الاستقلالية 2_الديمقراطية الداخلية 3_العضوية(فتح أبوابها للجمهور).

4_التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تسعى الأحزاب لتجسيد قيم و معايير الحكم الرشيد بواسطة ما يلي [2]:

***التجنيد السياسي** :إعداد القيادات و يشتمل القيادة العليا في البرلمان و الحكومة و كذلك على مستوى الوظيفة الحزبية.

***التنشئة السياسية** و غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة و احترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية .

***المساءلة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول (بعض) المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش تمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية و ذلك عن طريق السؤال الشفوي (المساءلة التشريعية البرلمانية).

– أو عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية (المساءلة التنفيذية)،و هي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية و المحاسبية .

– المساءلة عبر السلطة الرابعة (الإعلام)،الجرائد و الصحف الحزبية.

– المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة (التمثيل القاعدي),

***الشفافية:** تعني توفر المعلومات في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة،مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات

---

[1]-تقرير مؤسسة فريدريش ايبرت"***المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي***"، ص 60.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص62.

العامة،هذا الأمر لا يمكن توفيره،إلا بإطلاق حريات الرأي و التعبير و إفساح المجال لحرية الصحافة خاصة الصحافة الحزبية،هو ما يسمح للمواطنين بالمراقبة و المساءلة .

***التنافسية السياسية:**يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع و ذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف.

*توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين و الحكام و يفتح المجال للأفراد للاتصال و المساهمة في الحياة العامة.

*إضفاء الشرعية.

***محاربة الفساد:** إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية و تداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة و النفوذ و يجعل الذي في السلطة محل متابعة و رصد و محاسبة.

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول:الخليفة التاريخية للنظام التونسي

نالت تونس استقلالها عن فرنسا في 20 مارس 1956، فقد قاوم التونسيون الاستعمار الفرنسي مقاومة مسلحة من عام 1952- 1955 وأرغمت الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات توجت باعترافها باستقلال تونس.

و بعد أن ألغي النظام الملكي و أعلن النظام الجمهوري في 1957/07/25 صدر دستورا ديمقراطيا، يعترف بحرية الرأي و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و التجمع و قد عدل في 22-12 – 1988.

لجأت النخبة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال إلى تطبيق الأنماط الغربية في تسيير شؤون الدولة و المجتمع و كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يتفاخر بالعلمانية كما كان يتمنى لو كان موقع تونس الجغرافي على مقربة من الدول الاسكندينافية .

فالحبيب بورقيبة الذي كان مشبعا بالثقافة الفرنسية و أحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى أتاتورك في تركيا . و لجأ في بداية حكمه إلى تجميد دور جامع الزيتونة الذي لعب أكبر الأدوار في تاريخ تونس المعاصر و احتضن رواد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي[1] .

أصبح بعض اليهود التونسيين وزراء في أول حكومة تونسية و منهم ألبير بسيي ، و تجدر الإشارة أن أندري باروش مؤسس الحزب الشيوعي التونسي .

و في سنة 1970 و في جامع سيدي يوسف بالعاصمة التونسية التقى راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورد لتقديم المفهوم البديل الإسلامي في مواجهة البديل العلماني التغريبي .

الفرع الأول: مؤسسات النظام السياسي التونسي و علاقات التفاعل التي تحكمها

ينص الفصل الأول من الدستور التونسي على أن " تونس دول حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، و تقوم السلطة بموجب الدستور على أساس سيادة الشعب والفصل بين السلطات أما النظام الذي يقره الدستور فهو النظام الجمهوري.

- **طبيعة المجتمع المدني في تونس**

1-الأحزاب السياسية:

" حرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس الجمعيات مضمونة و تمارس حسبما يضبطه القانون، و الحق النقابي " الفصل الثاني من الدستور. [2]

أ-المجتمع الدستوري الديمقراطي:

---

[1] - اليحياوي المختار ،" ***مشروع الازمة الدستورية في تونس*** "،متحصل عليه من الموقع :2010/02/14 http.wordpress.com : " kalimathak verrision conytitutes

[2] - دستور الجمهورية التونسية 1996.

تأسس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي أو حزب الدستور ، و في سنة 1934 ، و على إثر انشقاق حدث في صلب هذا الحزب ، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد ، و بقرار في مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري و بعد التحول في السابع من نوفمبر 1987 و تجسيدا لتوجهات العهد الجديد ، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فيفري 1988 على تسميته باسم التجمع الدستوري الديمقراطي للمجتمع الدستوري الديمقراطي صحيفتان ناطقتان باسمه :

- " صحيفة الحرية" تصدر باللغة العربية
- "صحيفة لورونوفو" تصدر باللغة الفرنسية

ب- حركة الديمقراطيين الإشتراكيين:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 و صحفية " المستقبل" هي لسان هذا الحزب.

ج- حزب الوحدة الشعبية:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 و صحفية " الوحدة" هي لسان حال هذا الحزب. [1]

د- الحزب الاجتماعي التحرري:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988 و الصحيفة الناطقة بإسم هذا الحزب هي " الأفق".

ه- الحزب الديمقراطي التقدمي:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988 و كان يحمل إسم التجمع الاشتراكي التقدمي يصدر هذا الحزب مجلة " الموقف" .

و- الإتحاد الديمقراطي الوحدوي:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 30 نوفمبر 1988 و صحفية " الوطن" هي اللسان الناطق باسم الحزب.

ز- التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات:

تم الاعتراف به قانونيا 25 أكتوبر 2002.

ح- حركة التجديد:

تأسست يوم 23 أفريل 1993 لتحل محل الحزب الشيوعي التونسي مجلة " الطريق الجديد" هي الناطقة بلسان الحزب.

ط- حزب الخضر للتقديم:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 3 مارس 2006.

---

[1] - اليحياوي المختار ، ***مرجع سابق*** ، ص 31.

- و إلى جانب هذه الأحزاب السياسية توجد ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان و هي[1]:
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (7 ماي 1977)
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات العامة(5 ماي 1987)
- فرع تونس لمنطقة العفو الدولية (12 أفريل 1988) .
- كما تم إحداث هيأة عليا لحقوق الإنسان و الحريــات الأساســية (7جــانفي 1991) تابعــة لرئيس الجمهورية.

2- المنظمات الوطنية:

* الإتحاد العام التونسي للشغل
* الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة ة الصناعات التقليدية
* الإتحاد الوطني للمرأة التونسية
* الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري
* الإتحاد العام لطلبة تونس[2].

3- الحركة الجمعاوية:

يوجد حاليا بتونس أكثر من 6700 جمعية 90% منها تم إحداثها بعد تحــول الســابع مــن نوفمبر 1987، و تلعب هذه الجمعيات دورا فاعلا في الميادين الاجتماعيــة و الثقافيــة و العلميــة و الإنسانية و الرياضية، و تساهم الجمعيات النسائية بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونســي، و من هذه الجمعيات:

- الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- الإتحاد الوطني للمكفوفين
- منظمة الدفاع عن المستهلك
- المنظمة التونسية للتربية و الأسرة
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- جمعية الصحافيين التونسيين
- الجمعية التونسية للمحامين الشبان
- الجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي.

[1]- هدى حافظ ميتكيس، ***النخبة السياسية في تونس***،رسالة ماجستير ،(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1981)،ص55

[2] - اليحياوي المختار. ***مرجع سابق*** ، ص ص 32.31 .

المطلب الثاني:علاقات التفاعل بين مؤسسات النظام التونسي

يؤسس الدستور التونسي الصادر في 1959/06/01 لنظام جمهوري قائم على ديمقراطيـــة أساسها سيادة الشعب و قوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفريق السلطات.

إن اسقاط مشروع التحرير الدستوري في الظروف السياسية و الاجتماعيـــة و دون أدنـــى استشارة وطنية حول مضامينه من طرف السلطة و مهما كان محتواه لا يمكن أن يشكل إلا اهتمام لسيادة الشعب و تكريسا لمبدأ الوصاية الفوقية المحتقرة لأدنى مقومات المواطنة [1].

جاء في الفصل 28 من الدستور الجديد : " لا تكون مشاريع القوانين المقدمة مـــن طـــرف أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض الموارد العامـــة أو إلـــى إضـــافة أعباء أو مصاريف جديدة، و تنطبق هذه الأحكام على التعديلات المدخلة على مشاريع القوانين."

إن هذه الاستثناءات تشكل إفراغا فعليا للعمل التشريعي من محتواه و قلبـــا لـــلأدوار بـــين مؤسسات الدولة يجعل في السلطة التنفيذية " رئيس الدولة" المتصرف الوحيد فـــي تقريـــر مـــوارد الدولة و مصاريفها، إضافة إلى سلطة الصرف التي تمنحه له صفته التنفيذية دون مراجعة من أحد بتقرير مبدأ عدم المساءلة والمصادقة على المعاهدات بحيث ألغى تماما نظر السلطة التشريعية[2].

-إن مختلف هذه الملاحظات تبرر بجلاء تناقص مشروع التحرير الدستوري مع المبادئ المؤسســـة للنظام الجمهوري سواء من حيث انتهاكها لمبدأ سيادة الشعب أو إلغائها لمبدأ الفصل بين الســـلطات أو وضعها للسلطة المتحكمة في كل الاختصاصات خارج نطاق المساءلة و المسؤولية بمـــا يجعـــل منه تفويضا للجمهورية في حد ذاتها و إرساء للحكم الفردي المطلق.

الفرع الأول:واقع و آفاق التحول الديمقراطي في تونس

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي و الليبرالي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات بتولي محمـــد مزالي الحكومة في أفريل 1980 . من خلال إجراءات عفوا و إطلاق سراح المتعلقين مع بعـــض الانفتاح اتجاه تأسيس أحزاب سياسية معارضة .

بعد منتصف الثمانينيات حدث تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية أدى إلى ارتفاع في أسعار الخبز و السلع الأساسية نتيجة إلغاء الحكومة الدعم على تلك السلع.

استغل زين العابدين بن علي تلك الفترة و التي كان فيها رئيسيا للوزراء و نائب للرئيس مـــع تدهور صحة الرئيس بورقيبة ليقوم بانقلاب ســـلمي فـــي08/ 1987/07. و تبنـــي فـــورا خطابـــا إصلاحيا مدعما ذلك بإجراءات و خطوات شكلت نوعا من التحول . فما هو واقع هـــذا التحـــول ؟ و ما معوقات تطور تونس ديمقراطيا؟ و ما مستقبل الديمقراطية فيها على ضوء متطلبـــات البيئـــة الداخلية و ضغوطات البيئة الخارجية؟

---

[1] - هدى حافظ ميتكيس،***مرجع سابق***،ص 56.

[2] - اليحياوي المختار ،***مرجع سابق***،33.

- **بيئة التحول الديمقراطي في تونس**

✓ **الإطار القانوني و الدستوري:**

إن أحد الشروط الرئيسية لتأسيس نظام ديمقراطي هو إقرار الحقوق ذات الصلة دســـتوريا، و منها حريات التعبير و التنظيم و الترشيح و الانتخاب و الاجتماع و النشر.... إلخ .

لكن الملاحظ أن الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات، كمـــا أنـــه أخـــذ بالنظـــام الرئاسي و الفصل بين السلطات إلا أنه لم يتضمن النصوص اللازمة لضمان التـــوازن بـــين تلـــك السلطات[1] .

✓ **الواقع الاقتصادي و الاجتماعي:**

أ-برنامج الخصخصة في تونس:

لم يكن لعملية الخصخصة تأثير على عملية التحول الديمقراطي في تونس و ذلك بـــالنظر إلـــى عاملين رئيسيين:

1- الحكومة التونسية احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاســـتقلالية فيمـــا يخـــص قـــرار الخوصصة و أولويات و مراحل تطبيقية.

2- عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قويـــة فـــي مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة بل ارتبطت بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطهـــا بآليـــات السوق[2] .

ب – برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية:

قامت الرؤية الحكومية على أن نجاح المشروع يتطلب ضـــمان الاســـتقرار السياســـي كشـــرط رئيسي، مما ترتب على ذلك اتجاه الحكومة إلى فرض المزيد من القيـــود و عـــدم الســـماح مـــع المعارضة السياسية. و في هذا العدد لم يقتصر انشغال الحكومة على مصادر التهديد الداخلية فقـــط و لكنها أولت قدرا من الاهتمام بمصادر التهديد التي يمكن إن يرتبها عدم الاستقرار السياسي فـــي المحيط الإقليمي.

-و هكذا لم يلعب تطبيق برنامج الخصخصة أو مشروع الشراكة الأوربية التونسية دورا مؤثرا في عملية الإصلاح السياسي بسبب التصور و الإفتراضات التي انطلق منها النظام السياســـي الجديـــد بشان العلاقة بين هاذين البرنامجين و عملية الإصلاح السياسي[3].

---

[1]- منيسي أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، 2004)، ص 165 .

[2] - منيسي أحمد. ***مرجع سابق***، ص ص 165. 166

[3] - منيسي أحمد، ***مرجع سابق*** ، ص 166.

ج- البيئة الدولية و الإقليمية:

من العوامل التي خففت من حدة الضغوط الدولية المفروضة على النخبة السياسية الحاكمة فـــي تونس لإجراء تحولات ديمقراطية حقيقة:

-النجاح في ترويج صورة الدولة الأكثر ليبرالية على المستويين الاقتصادي و السياسي قياسا إلـــى واقع الدول العربية مستندة في هذا الإطار إلى عدد من السياسات تتعلق بالتوجهات الخارجية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي و السياسات الاجتماعية الداخلية. و تعود تلك التوجهات إلـــى السياســـة البرجماتية التي بدأها الحبيب سوف تقبل في الستينيات حيث عبر عن قناعته بأن الـــدول العربيـــة سوف تقبل في يوم ما بالتعاطي مع إسرائيل، و قد أخذ هذا التوجه البرجماتي بعدا أكثر و وضوحا مع اتجاه نظام زين العابدين بن علي إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل و فتح " مكاتـــب مصالح" في تونس و إسرائيل في جانفي 1996.

-و على المستوى الاجتماعي أيضا تميزت السياسات التونسية بقدر كبيـــر مـــن الليبراليـــة علـــى مستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة و موقع الدين ، فقد استبدل الـــرئيس بورقيبـــة قوانين الطلاق الأوربية بالإسلامية و منع تعدد الزوجات بالإضافة إلى التركيز على تعليم الفتيات ، مما أدى إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع التونسي و الحيـــاة العامـــة بالمقارنـــة بـــدورها فـــي المجتمعات العربية الأخرى ، مع إضفاء الطابع العلماني على المجتمع و الحياة التونسية و تهمـــيش دور الدين سواء في الحياة السياسية أو الاجتماعية.

-و قد تكرس ترويج هذه الصورة مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي[1].

الفرع الثاني:معوقات عملية التحول الديمقراطي في تونس

اتسم البناء السياسي و الاجتماعي للمجتمع التونسي بعدد من الخصائص الهامة التـــي كـــان من المفترض أن تدعم عملية التحول الديمقراطي و منها:

- الدرجة المتقدمة من الاندماج الوطني .
- غياب الانقسامات الدينية و الاجتماعية و العرقية و الإثنية الحادة.
- النجاح في استيعاب الأقليات العرقية (البربر) .
- تطور الهوية القومية التونسية و الوعي القومي التونسي .

-لكن الملاحظ أن هذه العوامل لم توفر شروطا كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي في تـــونس الأمر الذي يثير التساؤلات حول العوامل التي أعاقت نجاح هذه العملية في البلاد.

- و يمكن الإشارة هنا إلى عدد من العوامل منها ما يتعلق بطبيعة القيادة السياسية و النخبوية التونسية و أخرى تتعلق بطبيعة المعارضة السياسية و الحزبية:

[1] - منيسي أحمد ،***مرجع سابق*** ، ص 168.

1-طبيعة القيادة السياسية:

لا يمكن فهم تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس شأنها شان العديد من الـدول العربيـة دون الرجوع إلى طبيعة القيادة السياسية سواء فيما يتعلق بخبراتها و خلفياتها الاجتماعية و المهنية أو نسقها القيمي. و على الرغم من إن الخطاب السياسي للقيادة السياسية في تونس يعكس إيمانهـا بقيم الديمقراطية و الليبرالية و التعديدية ، إلا أن المشكلة تكمن في ترتيبها للأهمية النسـبية لتلـك القيم بالمقارنة بالقيم الأخرى خاصة قيمتي[1] الأمن و الاستقرار ، و في هذا الإطار يمكن القـول أن الخلفية المهنية الأمنية للرئيس زين العابدين بن علي كان لها دور مؤثر في تعثر عمليـة التحـول الديمقراطي في تونس.

2- طبيعة مبادرة الإصلاح السياسي:

تبرز لنا حقيقة في هذا المضمار أن تجربة الإصلاح السياسي في تونس حـال معظـم الـدول العربية قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه سواء في عهد الراحل بورقيبة أو الرئيس الحالي على الرغم من إن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة من الضغوط الداخليـة ، إلا أن الهـدف و المحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تحقيق هدفين هما:

- تأمين الاستقرار و ضمان السيطرة على السلطة.
- ضمان تحقيق الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظـام السياسـي دون أزمات هيكلية[2] .

- و قد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإصلاح السياسي وفق مستوى الضغوط التي يتعرض لها النظام وليس وفق خطة و أهداف طموحه في إرسـاء تجربـة ديمقراطية حقيقية.

3- طبيعة المعارضة السياسية:

يعد الواقع المجتمعي في تونس أيضا أحد عوامل إخفاق عملية التحول الديمقراطي خاصة منـه طبيعة المعارضة السياسية بكل توجهاتها، و التي تعاني الضعف في عدة جوانب نذكر منها[3]:

- سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية و خصوصا منها ذات التوجه العلماني.
- الأحزاب السياسية في تونس تيارات مرجحة في المعادلة السياسـية الداخليـة بمعنـى إن دورها الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة السياسية الداخلية بقدر ما يقتصر على ترجيح ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الرئيسيين في الحياة السياسية .
- مختلف الأحزاب السياسية المعارضة تعاني من ضعف الموارد المالية.

---

[1] - منيسي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 203.

[2] - منيسي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 205.

[3] - المديني توفيق، ***المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها***، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 266.

- عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تعبئة المجتمع و توجيهه نتيجة التذبذب الحاصل في الخطاب السياسي من جهة و انشغالها بالتصدعات و الانقسامات الهيكلية الداخلية فيها من جهة ثانية.
- حداثة التجربة السياسية للمعارضة مقابل تجربة الحزب القائد في تونس .

لذا يمكن اعتبار النظام الحزبي في تونس هو من النظم التعددية المقيدة و التي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم و إحاطة ممارسات الأحزاب المعارضة بكثير من القيود القانونية و الإجرائية التي تسلبها فعاليتها[1].

4- التحول في وظيفة الحزب الحاكم:

لم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للحزب الحاكم فقد شهد التجمع الدستوري الديمقراطي خلال الفترة منذ الاستقلال وحتى النظام الراهن لزين العابدين بن علي على عدد من التحولات الهامة أدت إلى تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظائف و الأدوار الأمنية . و ذلك من خلال سيطرة البيروقراطيين على الحزب و تحويله إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية بحيث أضطلع بوظيفتين رئيسيتين[2]:

1-ضرب الحركة الإسلامية بالتعاون مع القوى السياسية العلمانية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام الجديد .

2-ممارسة الضبط و الرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما أسمي " لجان الأحياء" و التي تعمل كخلايا مدنية أمنية[3].

-و في هذا الإطار ، لم يعد التجمع الدستوري الديمقراطي يمثل إحدى القوى السياسية المسؤولة عن بناء أو إرساء تجربة ديمقراطية و فق مشروع خاص، كما أنه فقد طابعه كحزب جماهيري.

5- ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

يرجع البعض نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس إلى الحقبة الرومانية، إلا أنها لا زالت تتسم مؤسسات المجتمع المدني في تونس بالضعف الشديد ليس فقط بالمقارنة بالديمقراطيات الغربية،و مقارنة أيضا بالدول العربية الأخرى.

بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وافتقارها إلى الموارد المالية و البنية الأساسية اللازمة لعملها – و هو حال مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، فإن النسبة الغالبة من تلك المؤسسات تتمتع بعلاقة تحالف أو شراكة قوية مع الدولة من خلال دورها في العمل على

---

[1] - هلال علي الدين، سعد نيفين، مرجع *سابق*، ص 70.

[2] - فايزة سارة ، ***الأحزاب والحركات السياسية في تونس*** ، (بدون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى 1986 ، ص222.

[3] - منيسي أحمد. ***مرجع سابق***، ص ص 209.206

إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة و طلبة المدارس في عملية التنمية ، و تنمية الوعي لدى الشــباب و المرأة بالقضايا الاجتماعية و الصحية.[1]

6- طبيعة النخبة المثقفة:

على الرغم من أن الطبقة المثقفة في تونس تتميز بإيمانهــا بقــيم العلمانيــة و الديمقراطيــة و الحرية، بالنظر إلى تلقي نسبة هامة منها تعليمها بالخارج أو بالمدارس الأجنبية داخل تونس ،إلا أنها خضعت لدرجة متقدمة من الاستيعاب داخل مؤسسات الدولة بسبب اعتماد هذه الأخيرة علــى تلك الطبقة في تسيير الجهاز البيروقراطي و مؤسسات الدولة . الأمر الذي فرض على الدولة تقديم الرعاية الخاصة لهذه الوضعية المتميزة لتلك الطبقة أدى تراجع مستوى معارضتها للنظام السياسي القائم تركيزها على المزيد من تعظيم مكاسبها الاقتصادية و الاجتماعية داخل مؤسسات الدول[2] .

[1] - منيسي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 209.
[2] - منيسي أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 210.

المطلب الثالث: آفاق عملية التحول الديمقراطي في تونس.

تكشف خبرة التحول الديمقراطي في تونس طوال العقدين السابقين عن كونها لا تعـدو مجـرد محاولات للاستجابة لنوعين من الأهداف ، الأول هو حرص النظام على تحسـين صـورته أمـام العالم الخارجي بما يجنبه التعرض لضغوط المجتمع الدولي و التي ظلت محـدودة طـوال الفتـرة السابقة- أما الهدف الثاني فهو ضمان الاستقرار السياسي و استمرار هيمنة النظام الحاكم . و هـذا لم يتخذ نظام الرئيس بن علي أية إجراءات في اتجاه عملية الإصلاح السياسـي و الـديمقراطي إلا بالقدر الذي يضمن له تحسين صورته أمام العالم الخارجي من ناحية و استقرار الأوضاع الداخليـة بما يحول دون انفجارها على نحو ما حدث خلال السنوات الأخيرة من نظـام بورقيبـة . و مـن المتوقع أن يستمر النظام على هذا الأداء ما لم تحدث أية تحولات هيكلية سواء فيما يتعلق بمستوى الضغوط الخارجية ، أو المعادلة الداخلية.

-غير أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بعض التحولات الهامة التي سيكون لها تأثيرها بلاشك على مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس:

التحول الأول: يتمثل في تصاعد اتجاه المعارضة السياسية و الحزبية فـي تـونس نحـو العمـل الجماعي و تصاعد المطالب الخاصة بالديمقراطية و الإصلاح السياسي، قد ترتب عبر هذا الاتجاه تزايد عدد المبادرات الحزبية و السياسية الفردية و الجماعية المطالبة بالديمقراطيـة و الإصـلاح السياسي.

التحول الثاني : هو تصاعد عملية المراجعة الفكرية و التنظمية داخل حركة النهضة و تعـود فـي حقيقتها إلى نهاية الثمانينات ، و مع بدء محاولات تحول الحركة إلى حزب سياسي[1].

-و في ضوء هذين التحولين يمكن تصور سيناريوهين لمستقبل عملية التحـول الـديمقراطي فـي تونس[2] .

السيناريو الأول : إقدام النظام القائم على إجراء انتخابات حرة نزيهة تتوافر لها مختلف الضـمانات القانونية و العملية لنزاهتها و في هذه الحالة لايمكن تجاهل احتمالات تصاعد التيار الإسلامي بقيادة حركة النهضة سواء بمفردها أو في إطار ائتلاف مع القوى السياسية و الحزبية الأخرى غيـر أن هذا السيناريو يحتاج إلى نقطة بدء وهي قبول أو اضطرار النخبة السياسية الحاكمـة إلـى إجـراء انتخابات حرة وفق تلك الشروط وهو ما يصعب تحققه دون توافر ضغوط خارجيـة قويـة وفـق سيناريو الإصلاح من الخارج .

السيناريو الثاني : يتمثل في تكتل المعارضة و تطويرها سياسيا وتطبيق إستراتيجية محكمة مـن خلال استرجاع تجربة السنوات الأخيرة من الحقبة البورقيبة غير أن هذا السـيناريو يظـل أيضـا

[1] - حسنى أحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 218

[2] - فايزة سارة، ***مرجع سابق***، ص 230.

مستبعدا في المرحلة الراهنة و يتطلب اقترانه بعدد من الشروط الأخرى خاصة تدهور الأوضـــاع الاقتصادية و الاجتماعية .

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول :التطور التاريخي للمملكة المغربية

وصلت المملكة المغربية إلي ما عليه الآن بعد مرورها بمراحل متعددة على مر التاريخ ، إذ سبق حكم العائلة العلوية (1666 حتى يومنا هذا) سبعة عائلات متتالية [1]* ،أثناء حكم العلويين خضعت المملكة المغربية للحماية الفرنسية التي استمرت من 1912 إلي غاية 2 مارس 1956 ، أين تولي الحكم السلطان محمد الخامس 5 نوفمبر 1955 – 26 فيفري 1961 ، ليخلفه الملك الحسن الثاني 1961–1999 بوفاته تولي نجله الملك محمد السادس الملك 1999 ليومنا هذا [2].

سمحت الفترة الاستعمارية بتشكيل مجموعة من التنظيمات ساهمت في بناء النظام السياسي المغربي على ما هو عليه الآن ، إذ تشكلت أثناء هذه الفترة العديد من الحركات التي طورت الأحزاب إضافة إلى تكون نقابات عمالية ساهمت في تفعيل ديناميكية المجتمع المدني المغربي.

عرفت المملكة المغربية أيضا الاستعمار الاسباني ، الذي أنهي حمايته على المنطقة الشمالية من المغرب وهي سيدي أفني وطرفايا من خلال المعاهدة التي تم توقيعها في 7 ابريل 1956 ، إضافة إلي اتفاقية فاس 1969 التي بموجبها أعيد إقليم ايفي للمغرب.

الفرع الأول:الدراسة التحليلية للنظام السياسي

- **البنية المؤسساتية**

يقوم النظام السياسي المغربي أساسا على مبدأين :

* **مبدأ التعاقد :** وهو أساس لسلطة الملك ، ويتم تحقيقه وفق آلية البيعة* فهي عرف دستوري ذو طبيعة تعاقدية ، حيث تقيد الملك وواجباته تجاه الجماعة ، وتكون البيعة من قبل زعماء القبائل و كبار المسؤولين والعلماء [3].

***مبدأ السيادة:** تخضع الحياة السياسية و التفاعلات الداخلية لعلاقات السلطان الثلاث ببعضها البعض، وبباقي مكونات الحياة السياسية.

---

[1] - عبد الواحد بلقصيري : " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب المقارنة "، متحصل عليه يوم 2010/01/27 من موقع:

www.ahewar.org/debat/show.art

* حكم الادريسسن 780- 974 ثم المغراوية 987-1070 م فالمرابطين 1073-1147 م ليليهم الموحدين 1147-1253 م ثم المرنية 1258-1420 م الوطاسية 1420-1547 م السعدية 1554-1659 م لتأتي فيما بعد العائلة العلوية.

[2] - عبد الله حسن جوجو ، ***الأنظمة السياسية المقارنة*** ، (دون بلد ، الجامعة المفتوحة ،1997) ، ص 313.

* البيعة من أبرز جوانب الفعل السياسي في نظام الحكم الإسلامي فهي التي تضفي الشرعية على نظام الحكم و البيعة فيما هو متعارف عليه ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي أو الخلافة الإسلامية و الالتزام بجماعة المسلمين و الطاعة لإمامهم فهي ميثاق إنساني يتأسس على رؤية عقدية و يتضمن ثلاث أطراف الخليفة القائمون بالبيعة المبايع عليه و هو الشريعة.

[3]- يونس زكور : ***طبيعة النظام السياسي المغربي مقاربة على ضوء التمثيلية في المغرب ومبادئ القانون في العالم الإسلامي*** ، متحصل عليه يوم:01/03/ 2010 من موقع:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

1- **السلطة التنفيذية:** وتضم الملك و رئيس الحكومة والحكومة.

أ-**الملك** : تحدد صلاحياته بمقتضي الفصل 19 من دستور 1996 وهي توضح أسس سلطاته فهو :

* الممثل الاسمي للأمة وهذا مصدر لشرعيته السياسية.
* حامي حمي الدين و أمير المؤمنين، كأساس لشرعيته الدينية.
* رمز الوحدة الوطنية كدليل على شرعيته التاريخية .

أهم اختصاصاته :

-يعين الوزير الأول.

-يعين باقي الوزراء باقتراح من الوزير الأول باستثناء وزراء السيادة وهم وزير الداخلية وزير العدل، وزير الخارجية، وزير الأوقاف، وإدارة الدفاع.

-إمكانية إعفاء أعضاء الحكومة من مهامهم ، وهذا ما نص عليه الفصلين 24 و 60 من الدستور.

-يرأس الملك المجلس الوزاري حسب الفصل 25 من الدستور.

-يصدر الأمير بتنفيذ القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان خلال ثلاثين يوما الموالية لإحالة الحكومة للقانون إلى البرلمان، بعد تمام الموافقة عليه.

-يمكن له إعلان حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس المستشارين و رئيس المجلس الدستوري و توجيه خطاب إلى الأمة حسب الفصل 35.

-يمارس حق العفو.

-يعين رئيس المجلس الدستوري.

-هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

-له حق من التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية.

-له الحق تفويض غيره في ممارسة هذا الحق حسبما جاء في الفصل 30 من الدستور.

ب-الحكومة : مكونة من الوزير الأول و مجموعة من الوزراء ، وهم مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام الملك .

للوزير الأول صلاحيات لكنها تبقى في سياق اختصاصات الملك المركزية حيث تأخذ أهم وظائفه شكل اقتراحات، تبقي خاضعة لقبول أو رفض الملك لها حيث:

-يقترح الوزير الأول وزراء حكومته على الملك، باستثناء وزارة السيادة.

-يقترح مشاريع القوانين ، لكن قبل طرحها على البرلمان يناقشها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك.

رغم هذا هناك مهام خاصة بالوزير الأول، متمثلة في السلطة التنظيمية حيث:

-يصدر مراسيم تنظيمية.

-ينسق النشاطات الوزارية.

-له حق تفويض بعض سلطات للوزراء.

ومنه نجد أن ازدواجية السلطة التنفيذية في المغرب لا تدل على مشاركة رئيس الوزراء في السلطة والدليل أنه نص على اختصاصات رئيس الوزراء ضمن الفصل من الدستور الذي نص على اختصاصات الملك المركزية.

2-السلطة التشريعية:

تتكون من مجلسين انطلاقا من التعديل الدستوري لعام 1996 م ، وهما مجلس النواب المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات ، ومجلس المستشارين منتخب من طرف المجالس المحلية و الغرف المهنية و كاسبي الأجور لمدة 9 سنوات.

ما الهدف من خلق مجلس المستشارين إلى جانب النواب سنة 1996 ؟

إن خلق غرفة ثانية لم تكن توسيعا لتمثيلية سياسية بقدر ما كان احتياط دستوري وجد لإسقاط الحكومة الناتجة عن تجربة التناوب التوافقي 1998 ، فالدستور يعطي لمجلس المستشارين حق ممثلا في حق إسقاط الحكومة[1].

تكمن مهام السلطة التشريعية في منافسة اقتراحات القوانين المقدمة من طرف الحكومة ، كما تتولى اللجان المتفرعة عنه تقديم دراسات تفصيلية عن القضايا التي تحال إليها ، كما تقوم بتشريع القوانين [2].

3- **السلطة القضائية:**

تتكون من المجلس الأعلى للقضاء الذي يترأسه الملك ، وهناك أيضا المحاكم العادية و المتمثلة في المجلس الأعلى ، محاكم الاستئناف ، و المحاكم المتخصصة مثل محاكم الجماعات و محاكم المقاطعات و المحاكم الإدارية والتجارية ، إضافة إلى المحاكم الاستثنائية كالمحكمة العسكرية والمحكمة العليا.

الأحكام تصدر و تنفذ باسم الملك الذي يعين بدوره القضاة بظهير شريف* باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء .

---

[1] -عبد الواحد بلقيصري : ***إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة*** ،متحصل عليه يوم:2010/02/12 من موقع:

www.ahewar.org/debat/showart.

[2] عبد الله الجوجو ، ***مرجع سابق*** ، ص 319 .

* الظهير الشريف هو المرسوم الملكي و هو الشكل الأول للقرار السياسي الملكي و أهمها الخطاب السياسي و كذا الكلمات التوجيهية.

4- العلاقة بين السلطات :

إن مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي أدت إلى سيطرت الملك على أهم الوظائف السياسية في النظام ، فتدخله في السلطة التنفيذية مطلق** كما أن تدخله في السلطة التشريعية واسع إذ له الحق في الاعتراض على القوانين الصادرة عن البرلمان و ذلك بخطاب ملكي بإعادة مناقشة اقتراح القوانين و لا يحق للمجلس رفض المناقشة و إذا أصر على موقفه يحق للملك استفتاء الشعب ، و يحق له حل البرلمان و ينتخب من جديد خلال 3 أشهر من تاريخ الحل و لا يجوز حل البرلمان جديد إلا بعد سنة [1].

إضافة لما سبق فالملك يلعب دور الحكم بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في حالة خلافها حول مسألة دستورية أو سياسية ، كما يتدخل في حالة عدم وجود نص دستوري وفقا لصلاحية تشريعية ، كما له الحق تأويل النص [2].

فيما يبرز تأثير البرلمان على الحكومة و ليس المؤسسة الملكية من خلال تقديم سؤال الثقة وكذا ملتمس الرقابة أو ملتمس توجيه التنبيه.

يشير توزيع القوة في المغرب إلى تفوق هائل لسلطة الملك ما أدى لغياب المؤسسات السياسية نوعا ما فهي مجرد كيانات شكلية و تتجلى مظاهر الضعف في علبة السلطة التنفيذية و بالضبط الملك على السلطة التشريعية ، كما أن الوزارة في حد ذاتها مسؤولة أمام الملك [3].

الفرع الثاني:ديناميكية العملية السياسية الداخلية

لفهم طبيعة و كيفية العملية السياسية في المغرب من خلال طبيعة العلاقة و التفاعلات البينية بين مختلف مكونات الحياة السياسية و ذلك على مستويين :

المستوى الأول: العلاقة بين المؤسسة الملكية و الأحزاب السياسية.

المستوى الثاني: تفاعلات المجتمع المدني و الرأي العام والإعلام.

قبل ذلك لابد من التعرف على الخريطة الحزبية في المغرب إذ يمكن تقسيم الأحزاب المغربية إلي ثلاث تيارات رئيسية.

التيار اليساري : و يضم مختلف الأحزاب المعارضة مل حزب الاستقلال و حزب الوطني للقوات الشعبية وحزب المستقلين ، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، حزب التقدم والاشتراكية ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

** ارجع للسلطة التنفيذية.

[1] عبد الله حسن الجوجو ، ***مرجع سابق*** ، ص 323 .

[2] يونس زكور : ***النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف***، متحصل عليه يوم: 2010/02/10 من موقع:

www.ahewar.org/

[3]- أحمد منيسي ،***مرجع سابق***، ص 102.

التيار اليميني: و قد اشتمل على الأحزاب الموالية لسياسات المؤسسة الملكية و قد عرفة بأحزاب اليمين الإداري، ومنها التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية، جبهة الوفاق الوطني، حزب الإصلاح و التنمية و غيرها.

التيار الإسلامي : و الذي نشأ عن ظروف إقليمية و دولية و محلية ، مثل نجاح الثورة الإسلامية في إيران و انتقال تأثيرها إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي ، و من ضمن هذه الأحزاب : حزب العدالة و التنمية و قد اشتهر بموالاته للقصر عكس جماعة العدل والإحسان ، أما الجماعة السلفية الجهادية فنشاطها محظور [1].

- **المستوى الأول : علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية**

وقد مرت بمراحل:

أ-خلال فترة الحماية الفرنسية : خلال هذه المرحلة كانت هناك علاقة تجانس بين أحزاب الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية حول مطلب الاستقلال لذا كانت الأحزاب السياسية تدعم الملكية ، وفي هذا السياق قال علال الفاسي : " ليس في المغرب إلا قوات ثلاث : قوة الاستقلال و قوة جيش التحرير وقوة القصر و إذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب و إليه كانت هناك قوتان في المغرب لا ثالثة لهما قوة حزب الاستقلال و قوة القصر " [2]، حيث كان هناك نوع من التكافؤ النسبي بين مكونات الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية و ذلك بسبب تجمع المصالح تحت سقف مطلب الاستقلال حيث كان هناك تحالف بين الطرفين [3] .

ب-بعد فترة الحماية الفرنسية: خلالها حكم التفاعلات الحزبية متغيرين أساسيين :

* محافظة المؤسسة الملكية على سلطتها و مركزها المحوري في هرم السلطة السياسية في المغرب حيث لم تكن سلطتها محل نقاش في أي من التعديلات الدستورية [4].

حيث فضل الملك حسن الثاني و كذا الملك محمد السادس القيام بدور الحاكم السياسي بدلا من أن يكون زعيما سياسيا فهذا الأخير يتطلب ضرورة البدء في تحقيق برنامج شامل للتنمية كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية و الاجتماعية المتعارضة [5].

* الثقافة السياسية السائدة على مستوى القاعدة و المستمدة من شرعية تقليدية هي مزيج بين الدين و التاريخ.

---

[1]- مسعود الخوند : ***الموسوعة الجغرافية السياسية*** ، (لبنان: 2004 ، الجزء 19) ، ص 121 ، 124 .

[2]- أمحمد مالكي : ***مرجع سابق***،ص 132 .

[3]-Remy leveau : **" réussir la transition démocratique au Maroc**"; www.monde-deplomatique.fr/-26/02/2010

[4] - يونس برادة : ***" الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية "*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2004) ص 132 .

[5]- مالكي أمحمد ، ***مرجع سابق*** ، ص 161 .

و على هذا الأساس ظهر انقسام ثنائي بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية من جهة و داخل الأحزاب السياسية نفسها من جهة أخرى و قد دار هذا بالأساس حول إشكالية بناء دولة ما بعد الحماية الفرنسية ، حيث كانت الأحزاب الحركة الوطنية تطمح إلى زيادة هامش الحريات السياسية وتمثيلها في أجهزة صنع القرار بينما كانت المؤسسة الملكية تحافظ على سلطاتها بل توسع منها إضافة إلى محاصرتها نشاط الأحزاب السياسية و حظره في الكثير من الأحيان، و لتخلق نوعا من التوازن مع هذه الأحزاب أنشأت المؤسسة الملكية أحزابا سياسية موالية [1] .

– انحسار وظائف الأحزاب السياسية ، حيث جعلت المؤسسة الملكية مع الأحزاب من التعددية الحزبية مبدأ دستوري ثابت على المستوى التمثيلي ، وتعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع ومدى تمثيلها لقاعدة الانتخابية معينة أي أن الحزب السياسي في المغرب جرد من وظائفه الأساسية ومنها التمثيلية و الوصول إلى السلطة[2] .

على هذا الأساس كان تمثيل أحزاب المعارضة في السلطة متذبذبا ، تراوح ما بين الإقصاء و القبول ، فعام 1958 كان رئيس الوزراء آنذاك عبد الله إبراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [3]، حتى عام 1963 أين أجريت انتخابات تشريعية حصلت فيها بعض الأحزاب المعارضة على مقاعد في البرلمان ، و لكن بسبب التجاذبات بين الأحزاب عجز الدستور عن ضمان سير المؤسسات السياسية لا سيما مع رفض هذه الأحزاب فكرة الائتلافية فأعلن الملك حسن الثاني آنذاك الحالة الاستثنائية و التي دامت خمس سنوات من 1965 إلى 1970 .

عام 1970 اجتمع كل من حزب الاستقلال و الاتحاد الدستوري و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت " الكتلة الوطنية"* [4]بهدف معارضة دستور 1972 ، لكن في ذات السنة و على اثر المحاولة الانقلابية للجنرال أفقير[5] ، أعلن الملك حسن الثاني عن نيته في إحداث تعديلات دستورية تتيح هامشا أوسع لحركة هذه الأحزاب مما احدث تقاربا نسبيا بين المؤسسة الملكية من جهة و الكتلة الوطنية من جهة أخرى.

عام 1991 اتسعت الكتلة الوطنية لتضم بالإضافة إلى الأحزاب السابقة حزب التقدم و الاشتراكية وحزب منظمة العمل الديمقراطي تحت اسم " الكتلة الديمقراطية المعارضة" لمعارضة

---

[1]- حمدي عبد الرحمن : ***" المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي "*** (مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط1 ، 2001)، ص 333 .

[2] - يونس برادة : "***طبيعة النظام السياسي المغرب وجوهر الممارسة الحزبية***" متحصل عليه يوم:2010/03/12 من موقع:

www.aljazeera.net/nr/3d6198-29/01/2008

[3]- ابتسام الكتبي و عبد النور بن عنتر و آخرون : "***الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي*** " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ص 194.

* هو حزب منشق عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشق بدوره عن حزب الاستقلال عام 1956 .

[4]- مهدي جرادات ،***" الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي*** " (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2006) ص 290 .

[5] مجموعة باحثين ***:" المجتمع المدني في الوطن العربي "*** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1992) ص 458 .

دستور 1992 ، لكن و بناء على مذكرة رفعها ممثلوا الكتلة إلى الملك بدأ مسار تفاوضي بينها وبين المؤسسة الملكية ما بين 1993 و 1996 أسفر في نهاية المطاف إلى حدوث تقارب بين هذه الأحزاب و المؤسسة الملكية ، حيث حشدت هذه الأحزاب مناضيلها للاستفتاء بالإيجاب على دستور 1996 و الذي تضمن حسبهم بعض التعديلات الايجابية منها : إحداث مجلس المستشارين كغرفة ثانية للبرلمان و إعطاء الوزير الأول صلاحية اقتراح وزراء حكومته إضافة إلى الانتخاب المباشر لكل النواب (ثلثين يختارهم الشعب و ثلث من طرف الأعيان و المخزن) هذا التوافق أفرز ما عرف بحكومة التناوب التوافقي حيث تمثلت المعارضة في السلطة من خلال ائتلاف حكومي ضم سبع أحزاب من المعارضة في تشريعيات 14 مارس 1998 تحت قيادة عبد الرحمن اليوسفي الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا أن ما حدث قد أبعد هذه الأحزاب عن قاعدتها الشعبية ، حيث كان هذا الائتلاف مدفوعا من قبل المؤسسة الملكية حتى لا يكون هناك فاعل موحد متجانس منافس لها و إنما مجزأ،حيث بقيت هذه الحكومة في السلطة ما بين 1998 و 2002 ، بعدها جاءت حكومة ترأسها رجل الأعمال إدريس جطو لعهدتين متواليتين من 2002 إلى 2007 وهذا ما يوضح مدى تأثير المخزن* على عملية صنع القرار في المغرب وفي أخر تشريعيات في ابريل 2007 صار رئيس الوزراء عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال .

و الحقيقة أن هذا التمثيل للمعارضة في السلطة هو بمثابة توفير قنوات تنقص من حدة ضغوط القاعدة لا سيما فيما يخص تدهور أحوال المعيشة ، وهناك من يرجع دوافع المؤسسة الملكية من دفع هذا الائتلاف إلى المخاوف من المد الإسلامي و تغلغله في أوساط الشعب المغربي.

- **المستوي الثاني : المجتمع المدني**

وجدت تشكيلات المجتمع المدني منذ عهد الاستعمار و كانت متحدة تماما مع الحركة الوطنية للاستقلال ، لكن بعد الاستقلال و حتى الثمانينات من القرن الماضي لم تتقبل السلطة مؤسسات المجتمع المدني خشية من تحالف مع أحزاب المعارضة ، إلا أنه مع بداية التسعينات عملت على توطين مؤسساته ، فمثلا تم إشراك منظمات حقوقية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كما انه أثناء فترة الملك الحسن الثاني لم تتحقق التنمية المنشودة من طرف الشعب و تميزت فترته بالانقلابات و تشكل معارضته قوية ، إلا أنه عرف كيف يحتويها من خلال إنشاء هيئات من خلال الإلمام بكل القوى السياسية و الاجتماعية بما فيها المعارضة مثل المجلس الأعلى للشباب.

عموما يجمع معظم الباحثين على انعدام توازن بين قوى المجتمع المغربي في مؤسساته الاجتماعية و قوة السلطة السياسية ، كما أن سيطرة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية

* المخزن تسمية تطلق على النخبة الحاكمة في المغرب و المتمحورة حول الملك و حاشيته من أعيان ورجال الأعمال و ملاك الأراضي و زعماء القبائل و كبار العسكريين و مدراء ورؤساء الأمن و غيرهم من أعضاء السلطة التنفيذية و يختار المخزن أعضاءه عن طريق المحسوبية من خلال استخدام شبكاته الخاصة و هو المسؤول عن توزيع الثروة و السلطة و ذلك لشراء الولاء.

و الاجتماعية أدى لصعوبة بروز نشاطات فعالة لأطراف المجتمع المدني فمؤسساته هي امتداد للدولة و تعد علاقة المخزن أهمها ، حتى عندما سمحت الدولة نشاط المعارضة عملت من جهة أخرى إلي دفع الفئات الموالية لها إلى إنشاء جمعيات تابعة للنظام لتضم جمعيات عناصر من النخب المحلية الموالية للسلطة [1].

أما الصحافة في المغرب فالمطبوعة لها مقدار واسع من الحرية و حق النقد و لكن ليس بإمكانها أن تهاجم سياسات الملك أو تنتقد قراراته أما التلفزيون مملوك للدولة و يخضع لسياستها أما باقي القطاعات الخاصة فيديرها جهاز قريب من الحكم ، في عهد حكومة اليوسفي 1998-2002 عرفت الصحافة حرية كبيرة إلا أنها تعرضت لنكسة بعد تجاوزها للخطوط الحمراء أين صودرت أسبوعية le journal و الصحيفة لنشرها حوار مع محمد عبد العزيز زعيم البوليساريو في نهاية 2000 ، و أوقفت تماما لنشرها مقالا حول علاقة عبد الرحمن اليوسفي بالانقلاب العسكري في سبعينات ضد الحسن الثاني ، كما أقال محمد السادس الطاقم القيادي لقناة 2M لإشارتها لعدد Le journal .

ومازاد من التحكم في المجتمع المدني ، هو امتداد سياسة المخزن في المجتمع المغربي التي سمحت بوجود نوع من التماهي بين الحاكم والمحكوم.

الفرع الثالث :تفاعل النظام السياسي المغربي مع بيئته الداخلية

تخلل فترة الملك الحسن الثاني العديد من التوترات التي لو لم يتداركها النظام السياسي المغربي لكانت سبب في اختلال توازنه و ربما تؤدي لسقوطه ، تمثلت أهم هذه التهديدات في الانقلابات العسكرية ، مواجهة المعارضة ، عدم تحقيق التنمية المنشودة .

و لتدراك هذه المشاكل و معالجتها تم طرح تجربة التناوب التوافقي لسنة 1998 التي سمحت بصعود المعارضة و توليها رئاسة الحكومة و سبق هذه التجربة إنشاء العديد من المجالس منها تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسنة 1990 ، إنشاء مجلس دستوري بمقتضي دستور 1992 ، استحداث وزارة حقوق الإنسان لسنة 1993 ، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و عودة المنفيين من سنة 1991-1994 ، صعود نقاش حول الإصلاح السياسي و الدستوري ما أدى لميلاد دستور 1996 ، انتخابات تشريعية سنة 1997 بمشاركة كل الأحزاب بما فيها المعارضة [2].

وتواصلت هذه الإصلاحات لخلق توازنات سياسية مع حكم الملك محمد السادس ، إذ قام بإعفاء وزير الداخلية إدريس البصري* و رئيس الحكومة غائب و تعيين شخصية غير محبذة لدى رجالات البصري ، هذا ساهم في تقوية شعبية المؤسسة الملكية و التفاف القوى الحزبية حولها

---

[1]- حمدي عبد الرحمن ، ***مرجع سابق*** ، ص 334

[2] -عبد الواحد بلقصيري، ***إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب المقارنة***، متحصل عليه يوم 2010/02/20 من موقع: www.ahewar.org/show.art.

* تولي منصبه لمدة 25 سنة لمزيد من التفاصيل في هذا الشان انظر إلي موقع الصحيفة الالكترونية

و الإبقاء على قوة الملكية في إدارة التوازنات السياسية ، كما سمح للمغربي المعارض أبراهام السرفاتي بدخول البلاد و هو ما ترفضه وزارة الداخلية بقوة[1] .

كما واصل الملك محمد السادس في العمل على ملف حقوق الإنسان إذ تم تشكيل هيئة الإنصاف و المصالحة لمعالجة تجاوزات حقوق الإنسان من تعذيبات و اعتقالات وضحايا العنف ، المفقودين، حيث تعامل النظام بذكاء مع هذه القضايا أين تمكن من إرضاء أغلبية الأطراف ، كما قام محمد السادس بإطلاق سراح عدد كبير من المسجونين أبرزهم عبد السلام ياسين زعيم أكبر حركة إسلامية " العدل و الإحسان" كما عدل قانون العقوبات و اعترف بمسؤولية الحكومة عن عمليات التعذيب و انتهاكات حقوق الإنسان و انشأ منظمة مستقلة معنية بمكافحة الفساد في أكتوبر 2005 ، و تطرق لحقوق المرأة و حريتها في المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إصدار ظهير شريف .

بالرغم من تعامل النظام السياسي مع قضايا مهمة و شائكة إلا انه لا تزال هناك قضايا أخرى لا يزال يدار حولها النقاش ، مثل المؤسسة العسكرية فهي متمثلة في إدارة الدفاع الوطني بدلا من وزارة الدفاع ، و هناك أصوات تنادي بإصلاحها خاصة بعد فضيحة كوتد فوار* إضافة إلى التهديد بعودة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 مارس و 14 ابريل 2007 ، وذلك راجع لعدم وجود توزيع عادل للموارد ، عدم نجاح الإصلاح الإسلامي إلى حد ما، إضافة إلى سهولة سيطرة الفكر التعصبي على المناطق الريفية ، وهذا رغم سياسات الإدماج التي تحاول أن يطبقها النظام السياسي المغربي في الأرياف ، و رغم زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي داخل المغرب بسبب وحدة التسيير الراجعة لمركزية صنع القرار المجسد في المؤسسة الملكية.

❖ التفاعلات الخارجية:

بحكم البيئة الإقليمية المتواجد بها النظام السياسي المغربي ، أضفى هذا على السياسة الخارجية المغربية نوع من الديناميكية مع المحيط الدولي و الإقليمي و كذا الداخلي ، و أهم القضايا المطروحة على المستوي الخارجي قضية الصحراء الغربية أو ما يسميها النظام المغربي بالأقاليم الجنوبية ، تعامل النظام المغربي مع هذه القضية بذكاء إذ استطاع تحقيق إجماع كل الأطراف الموالية والمعارضة حول قضية الصحراء الغربية ، ومن ثم توظيفها سياسيا لحماية النظام من الاختلال ، فالنظام السياسي المغربي عرف انقلابين عسكريين سنة 1971 و *1972 إضافة إلى تدهور الأوضاع التنموية بكل مقاييسها الاجتماعية و الاقتصادية و كذا السياسية ، ولهذا بمجرد خروج اسبانيا من الإقليم ، طالبت به المغرب و اعتبرته جزء من الوحدة الترابية المغربية ، وتم توجيه كل الأنظار الداخلية و إشغالها بقضية خارجية عن الأوضاع و المشاكل الداخلية ، أما إقليميا

---

[1]- يونس برادة : "***طبيعة النظام السياسي المغرب وجوهر الممارسة الحزبية***"، ***مرجع سابق***، ص134.

* قضية اغتصاب فتيات من طرف جنود مغاربة.

* انقلاب للجنرال أوفقير و لهذه الحادثة تم إلغاء وزارة دفاع و تعويضها بإدارة الدفاع الوطني .

فقد انسحبت المملكة المغربية من المنظمة الإفريقية سنة 1984 بعد مؤتمر سنة 1983 تم فيه الاعتراف بالصحراء الغربية عضوا فيها ، والمفاوضات لا تزال مستمرة بين المغرب والبوليساريو حول ما تبقى من الصحراء الغربية إذ تم سيطرت المغرب علي 80 % من مساحتها و هي الأغنى و الأهم .

دوليا :تربط المغرب علاقات وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية و كذا الدول الأوروبية خاصة فرنسا و هو ما ساهم في دعم موقف النظام السياسي المغربي عند طرح قضايا مثل الصحراء الغربية.

كما أن علاقة المغرب بإسبانيا رغم وجود بعض القضايا العالقة بينهما مثل قضية سبته ومليلية إلا أن الأمر يكاد يكون محسوم بين الطرفين و مابقي ما هو إلا محرك يعاد استخدامه في حالة حدوث أزمات داخلية ، لتوجيه الرأي العام نحو قضايا خارجية و إشغاله عن الداخلية .

فالسياسية الخارجية المغربية هي نتاج تفاعل بيئتين الداخلية من جهة و الإقليمية و كذا الدولية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المواقف الداخلية من الإصلاحات:

الفرع الأول: المواقف المؤيدة للنظام الحاكم

لم يعد يخفى على أحد أن التطورات الأخيرة التي عرفها المغرب عصفت بالكتلة الديمقراطية المكونة من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية الشيء الذي فرض على قادتها محاول إنقاذ دم الوجه و إلى إعادة تفعيل دور الكتلة على الصعيد الوطني، لا سيما وأنهم كلهم، كانوا ولا زالوا ينادونا بالتغيير وبترسيخ الديمقراطية عبر تفعيل مشروع ديمقراطي حداثي.

وهذا في وقت عملت فيه أحزاب أخرى على التنسيق فيما بينها قصد التمكن من تفعيل ضغطها أكثر ونخص بالذكر هنا الأحزاب الحركية وحزب التجمع الوطني للأحرار.

ومن جهة أخرى تحرك اليسار الجدري في اتجاه تفعيل التنسيق مع مختلف مكوناته إلا أنه، وبشهادة أغلب المحللين السياسيين، كل هذه التحركات لا زالت مطبوعة بغياب أفق استراتيجي واضح المعالم ومحدد المقاصد.

ومن المعلوم أن عبد الرحمان اليوسفي سبق له أن حاول تهميش الكتلة من أجل تفعيل كيان أغلبية تضمن استمرارية تجربة حكومة التناوب التوافقي.

والأكيد الآن هو أن التحركات ضمن الكتلة تظل مرتبطة بالأساس بالمشاركة الحكومية وبنيل الكراسي وبعيدة كل البعد عن الارتباط بالإصلاح الدستوري والسياسي أو برؤية ومحددة المقاصد إستراتيجية واضحة المعالم.

وبالرجوع إلى الوراء يتبين أن انتخابات 1997 خلقت جملة من الحواجز بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال الذي رفض التناوب سنة 1994.كما أن تشكيل حكومة عبد الرحمان اليوسفي وممارساتها اليومية أدت إلى خلق تنافر حاد بين الحزب الاتحادي وشبيبته التي اعتبرت أن طبيعة تجربة حكومة اليوسفي تظل عاجزة على فتح ورشات إصلاح كبرى وفعلية، وبالتالي تحقيق التغيير المنشود الذي ظل الحزب ينادي بها.

ففي فجر سبعينات القرن الماضي جاء دور الكتلة الوطنية وتكونت من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.إلا أن التناقضات الإيديولوجية وتخلخل حزب الاتحاد الوطني وانقساماته أدى إلى موت الكتلة وإقبارها.آنذاك عرفت الحركة الماركسية اللينينية تطورا ملفتا للنظر والفلاحين،ظهرت الجبهة الماركسية اللينينية في سنة السبعينات بفضل منظمة الأمام ومنظمة 23 مارس ومنظمة لنخدم الشعب.وكانت تهدف بالأساس إلى تغيير النظام وإقامة دولة العمال والفلاحين، إلا أن تصاعد موجات القمع في السنوات الرصاصية وبروز جملة من الخلافات السياسية والإيديولوجية والإستراتيجية بين مكوناتها أدت إلى تصفيتها وإنهاء وجودها.

وبعد فترة الجمر والسنوات الرصاصية الدامية ظهرت سنة 1992 الكتلة الديمقراطية التي

ضمت حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي والشعبي وحزب التقدم والاشتراكية قصد المطالبة بالإصلاح الديموقراطي وتفعيل مسلسل التغيير.إلا أن الصراعات وتضارب مصالح الأحزاب المكونة لها كبلت عملها وحدت من آفاقه.

وفي ذات الوقت جاء رد فعل اليمين التقليدي بتأسيس الكتلة الديمقراطية حيث ضمت حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي، تحت اسم "الوفاق الوطني "إلا أنه سرعان ما تلاشت هذه الكتلة.و تأسس التجمع اليساري الديمقراطي، وضم حزب اليسار الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب التجمع الديمقراطي ومجموعة الوفاء للديمقراطية.وقد سعى هذا التجمع إلى بناء حزب اشتراكي لتحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية وتفعيل مسلسل الانتقال الديمقراطية.[1]

وقد تعهدت الكتلة الديمقراطية بالعمل على إقرار إصلاح دستوري عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون والديمقراطية وتحديث أجهزة الدولة وتكريس فصل السلطات لضمان قيام حكومة تكون ممثلة لأغلبية الشعب المغربي ومتحملة لمسؤولياتها كاملة غير منقوصة، وصيانة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة والخاصة.وكل ذلك من أجل تلبية طموحات الشعب وتطلعاته وبناء مجتمع عصري يعتمد الإسلام ويستند إلى كل المقومات الثقافية والحضارية للمغرب إلا أن الحصيلة على أرض واقع كانت هزيلة مقارنة لما كان منتظرا منها ومقارنة لما التزمت به.

ويعتقد الكثيرون أن الكتلة وقعت على صك إعدامها منذ حكومة التناوب، وقد تأكد لخلاصهم، الصراعات والنزاعات حول المصالح الحزبية الضيقة، في حين تناست الكتلة المهام التي على أساسها بنيت وهكذا ساد التملق وبرز واضحا، وعقدت تحالفات تقزز منها الشارع المغربي والرأي العام وانكشفت الحقيقة مع ظاهرة الترحال السياسي ونشر الغسيل المتسخ على مرأى العيان.وبدا للجميع أن أغلب مكونات النخبة السياسية المغربية التي توخى فيها المغاربة خلاصهم، متورطة من أخمص القدمين إلى رأسها فيما آل إليه المغرب اليوم.[2]

الفرع الثاني:المواقف المعارضة

- **النموذج الإسلامي:العدل والإحسان**

تتخذ جماعة العدل والإحسان داخل المشهد السياسي المغربي مركزا استراتجيا مهمـــا، فهـــي بتعبير"علماء" الاجتماع تحولت إلى حركة مجتمعية تغيرية ضاربة في العمق الشـــعبي المغربـــي،

[1]- عبد الكريم غلاب، ***التطور الدستوري والسياسي للمغرب***،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2005) ص 127 .

[2]- مصطفى القاسمي ، ***دولة الحق و القانون في المغرب*** ،(الرباط:المطبعة الملكية، ط1 ،2004)، ص.281.

موقع لا يمكن للنظام الحاكم أو للفاعل السياسي المغربي أن يقفز عليه، مما جعل جماعـــة العـــدل والإحسان في السنين الأخيرة محط اهتمام الداخل والخارج. وذلك نظرا للشعبية الكبيرة التي تحظى بها الجماعة داخل الشعب المغربي وللمشروع المجتمعي الذي تحمله، فمنذ نشأتها أعربت جماعـــة العدل والإحسان عن موقفها من النظام الحاكم، وقد تضمنت رسالة "الإسلام أو الطوفـــان"، وهـــي رسالة موجهة إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1974، هذا الموقف بشكل واضح دون التـــواء، كما أن "مذكرة إلى من يهمه الأمر" باعتبارها نصيحة موجهة إلى ملك البلاد الجديـــد ســـنة 2000 جددت هذا الموقف.

معارضة الجماعة لنظام الحكم ليست كباقي المعارضات اليسارية المتهاوية الســـابقة باعتبارهـــا أرضية في المنطلق ومادية المقصد، فالجماعة تعارض الحكام لأنهم لا يحكمون شرع الله في غيـــر عنف ولا خوف، ولأنهم يتسلطون على الأمة بالسيف والقهر بعيدا عن الشورى والعدل.

معارضة لا تدعي امتلاك الجواب الوحيد والأوحد لكل الملفات العالقة بل تـــروم إلـــى التغييـــر الجماعي الذي يشارك فيه الجميع.

- **النموذج العلماني: حزب الطليعة وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي:**

أما حزب الطليعة الاشتراكي الذي انشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فيمثـــل الوجهة المقابلة لتشدد العدل والإحسان في سياق اليسار الراديكالي، فهو يشكك في عملية التحـــول الديمقراطي برمتها التي جلبت الزعيم الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي للحكم سنة 1998، ويعتقد في وجود خيانة قامت بها بعض الأطراف اليسارية لصالح السلطة أو ما يســـمى فـــي المغـــرب بـــ"المخزن"، وبالتالي فإن كل انتخابات تجرى، وليس الانتخابات الأخيرة فقط انتخابـــات مـــزورة بالضرورة، تندرج في إطار مصالح المخزن.

يظل الطرف الوحيد الذي يتوجه بالطعن في نزاهة الانتخابات 2002 بالتحديد هو حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المنشق سنة 2001 عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والذي لم يحُز إلا على مقعد واحد، ويأتي تشكيكه برأي المحللين طبيعيًّا، بالنظر إلى كم المزاعم التي أقام عليها خطابه السياسي خلال الأشهر الأخيرة، والتي تصب في مجملها في كونه الوريث الشرعي والوحيد لشعبية وتراث الاتحاد الاشتراكي، في مقابل الجناح الذي استولى على السلطة وتحالف مع المخزن[1].

[1] ـ مصطفى القاسمي ، ***مرجع سابق*** ، ص، 282.

المطلب الثالث: آفاق الإصلاح السياسي

لكي يصبح المغرب بلدا ديمقراطيا يجب نزع السلطات من الملك والفصل فيما بينهـا والسـماح للمؤسسات المنتخبة أمام الشعب من لعب دورها الحقيقي، و لن يتأتى الإصلاح باكتفـاء الأحـزاب بالتنظير للديمقراطية وانتظارها مبادرة الملك بالإصلاح بل يجب الضغط على الملك لكـي يقـوم بالإصلاحات الضرورية فالمبادرة لا تنبثق من أعلى بل من فعل الضغط الـذي تمارسـه القـوى السياسية، ومادام انعدام التوازن ما بين القصر والقوى السياسية الأخرى تظل المبادرة بالإصـلاح ضعيفة وتبقى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان واردة.

ولكي ليتحقق الإصلاح السياسي لا بد من وجود قوى سياسية لا يمكن قمعها أو تدجينها وتكـون ذات قواعد شعبية و أن لا تكون معتمدة على عطايا القصر، فيوجد في المغرب اليوم ثلاث فاعلين رئيسيين وهم القصر أو المخزن والمعارضة السابقة والفاعل الثالث وهو الحركة الإسلامية.

- **الأحزاب الغير الدينية:**

بانخراط أحزاب الكتلة في الحكومة واعترافها بشرعية الملك ولكن مع ذلك فهي تؤيـد إجـراء إصلاحات سياسية بإقامة ديمقراطية حقيقية بتعزيز سلطات البرلمان لكن مـا يعـاب علـى هـذه الأحزاب التشابه في برامجها وصعوبة إيصال خطابها.

إن من الخطأ إقصاء حزبي الاستقلال والإتحاد الاشتراكي مـن أي عمليـة إصـلاحية نظـرا لامتلاكها لقواعد شعبية مهمة وقد ظهر ذلك في النسب التي حصلا عليها في انتخابات 2002.

رغم امتلاك أحزاب الكتلة لقواعد مهمة إلا أن فاعليتها قد تأثرت بصـعود الحركـات الإسـلامية بالمغرب لكن مع مطالبتها بالإصلاح فهي تطالب بدور مركزي للملكية.

- **الأحزاب والمنظمات الدينية:**

في الساحة السياسية المغربية يوجد حزب واحد إسلامي هو حزب العدالة والتنميـة والمنظمـة التابعة له وهي التوحيد والإصلاح وهناك منظمة بارزة أخرى وهي جماعة العدل والإحسان وكلا المنظمتين تتبذان العنف.

إن إضافة الأحزاب الدينية لمسلسل الإصلاح لن يتأتى إلا من خلال مدى وقوة صـمودها أمـام إغراءات القصر والدعم المقدم لحزب العدالة والتنمية من طرف المنظمات الإسلامية ومدى رداءة فعل الأحزاب الغير الدينية .

رغم أن حزب العدالة والتنمية حصل على المركز الثالث في إنتخابات2002 وعـدم حصـوله على ذات المركز في انتخابات 2007 نظرا لقانون الأحزاب المعدل خصيصا ضده بالإضافة إلـى تخوف النظام وقدرته على المناورة إلا أنه يعتبر أكثر تنظيما وانفتاحا مـن الأحـزاب الأخـرى و أكثر اعتمادا على الديمقراطية الداخلية من الأحزاب الأخرى، وانحدر حزب العدالة والتنمية من

حركة العدالة والإصلاح التي تنحدر بدورها من حركة راديكالية هي الشبيبة الإسلامية والتي تـم منعها من تأسيس حزب خاص بها.

تبنت حركة الإصلاح والتجديد سياسة الاندماج مع حزب الاستقلال بصفة أعضائه الاسمية فقـط ومع حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية حيث تمكنت عناصر حركـة الإصـلاح مـن السيطرة على الحزب وتحويل اسمه إلى العدالة والتنمية وأصـبحت الحركـة تـدعى بالإصـلاح والتوحيد،وإن إصرار الحركة على الاعتراف بها وإتباع الحزب لسياسة حذرة قائمة علـى النقـد البناء للحكومة والاعتراف بشرعية المؤسسة الملكية كل ذلك ساهم في تحقيق إنجاز المرتبة الثالثة في انتخابات 2002 رغم منع الحزب من الترشح في كل الدوائر والرابعة في 2007.

ويعتبر مبدأ المشروعية العنصر الموجه لحزب العدالة والتنمية وهو في نفـس الوقـت نقطـة ضعف بالنسبة له نظرا لوجود توجسات حول مدى صمود الحزب أمام القصر أو باكتفائـه بـدور المنتقد.

- **تعزيز الإصلاح السياسي بالمغرب**

يتعلق بالأحزاب التي تحولت من الخط الثوري إلى الخط الديمقراطي والتي أطلق عليها التقريـر الأحزاب العلمانية خصوصا حزبي الاستقلال و حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وإشـارته إلى الأزمة التي يتخبطان فيها والتي أدت إلى ترهلهما إلا أن التقرير أشـار إلـى أهميـة هـذين الحزبين في أي عملية للإصلاح.

فالحزبان يشبهان حزب العدالة والتنمية من حيث أنهما حزبان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة وشبكة هامة من المكاتب الفرعية و بالفعل فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن لديه أكثر مـن ألف فرع وهو رقم يقر حزب الإتحاد الاشتراكي بأنه رقم لا يمكنه إدراكه ورغم ذلك فإن الكثيـر من المكاتب الفرعية ليست لها أداء فعال وهي حقيقة يسلم بها مسؤلوا الحزبين.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادرين على منافسة الأحزاب الإسلامية، أما رد فعلهمـا فهو الاقتراب أكثر من الملكية وهو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصة أمام المستاءين من الوضع الراهن.

أما كيفية تحول حزب الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال من كونهما نواة أحزاب المعارضـة إلى حزين أقرب إلى الحكومة فهي حكاية تكشف عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية في المغـرب وعن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام لقد بدأ هذا التحول مـع إقـرار الملـك الحسن الثاني بالدعوة إلى جعل الانتخابات العامة في عام 1997 انتخابات تنافسـية بهـذا أعطـى الملك حيزا سياسيا أوسع للأحزاب القديمة لكي تنظم صفوفها لكنه سمح في الوقت نفسـه وللمـرة الأولى للحركة الإسلامية بأن تشارك في المعترك السياسي بصورة شرعية لقد شكل هذا الانتقـال المعروف بالتناوب نقطة تحول تاريخية ،في نظام التناوب دخل الحزبين المـذكورين مـن صـقيع

الخارج إلى دفئ الحكم . نظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم ، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هامش الشرعية ، أو إلى عودة ملاحقتهما باعتبارهما أنهما خطر يهدد السلطة والأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد وذلك في أفضل الأحوال مثل هذا الوضع يبدو غريبا في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها أمرا مؤقتا لا يتوقع له الدوام ألا عبر العديد من الدورات الانتخابية ،لكن بالنسبة لبلد شهد تناوبا واحدا فقط ، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال ،فإن فكرة بقاء الحزب في الحكومة بشكل دائم لا يثير استغرابا.[1]

إن إصرار حزب الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة يعكس أيضا خوف الحزبين من النمو المتعاظم لحزب العدالة والتنمية وحتى منة النمو المتعاظم من النمو المتعاظم الحزب الإسلامي الآخر الأكثر شعبية وهو حزب العدل والإحسان وحزبا الموالاة المشار إليهما سلفا لا يثقان كل الثقة في قدرتهما على المنافسة فهما حزبان هرمان وإنجازاتهما الأساسية التي وفرت لهما الشرعية و الاحترام، وهي مشاركتهما في النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثا طواه الماضي منذ أمد بعيد أما إنجازاتهما في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن،فمن جهة تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفيه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى العشر سنوات الماضية ،ومن جهة أخرى لم يظهر هذين الحزبين الكثير من الحيوية ولم يقدما، أو يتابعا ،تنفيذ برنامج إصلاح الحيوي كما يعترف بذلك بعض أعضائها ،لذلك فإن التصاقها بالنظام الملكي كان سياسة حذرة ، وبالفعل فإن ثمة محاولات لضم حزب العدالة والتنمية أيضا في الميدان السياسي ،بينما تقف الأحزاب العلمانية و المنظمات الغير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعي .

ونتيجة لذلك ،تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة في وسط هذا الوضع لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة التي تقف تماما في صف القصر الملكي ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك ومع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان وأنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية إلا أنهما يتوقعان أن تأتي هذه الإصلاحات من جانب الملك وفي ظل شح الإنجازات ،طيلة عشر سنوات في السلطة ،بات هذان الحزبان في حاجة إلى حماية القصر لهما في مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة،وهكذا عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداهما، وذلك بالانضمام إلى الملك. [2]

---

[1] - تقرير كرينجي،" ***الأحزاب العلمانية في العالم العربي :الصراع على جبهتين"*** ، ص 8/7 ، متحصل عليه يوم 2010/02/14 من موقع: WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG

[2] -تقرير كرينجي،" ***الأحزاب العلمانية في العالم العربي :الصراع على جبهتين*** "، مرجع سابق،ص 9 .

غير أن التقرير يناقض نفسه فإذا كان يعترف بكون هذين الحزبين قد تحولا إلى حزبين براغماتيين وسعيهما إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلا عليها بسبب الـذي أدى إلـى تـدجين الحـزبين وتحويلهما إلى خدام للقصر في نفس الوقت يشير إلى دور الحزبين في أي عملية للإصلاح وهنـا تطرح إشكالية عن الدور الذي سيقومان به هذين الحزبين في أي إصلاح والتقرير نفسه يشير إلـى رغم مطالبة هذين الحزبين بالقيام بإصلاحات لكنهما يكتفيان بالبـدائل التـي يطرحهـا القصـر، والشاهد هنا هو التناوب نفسه الذي كان بمبادرة من القصر.

كذلك الانتخابات ودورها في عملية أي إصلاح سياسي فتقرير كارينجي لم يتحدث عن عامـل الانتخابات باعتباره أحد أهم العوامل التي تبرز مدى استعداد النظام ليكون أكثر ديمقراطية فالنظـام يتحكم في شكل الإقترع ونمط التصويت بالشكل الذي يمنع حصول أي حزب على الأغلبية لتشكيل حكومة قوية فتوقع تقرير كارينجي النسبة التي يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يحصل عليها والتي لا تتجاوز20 في المئة من الأصوات فآلية الانتخابات تبقى من الطرق التي تمكـن أي نظـام مـن التحكم في رسم الخريطة السياسية لأي بلد بما فيها المغرب ، خصوصا مع وجود عوامل مسـاعدة على ذلك في الواقع القائم، كارتفاع نسبة الأمية(ما يقارب 50% من المغاربـة أميـون)،وهيمنـة الولاءات القبلية في مناطق واسعة ومتعددة من البلاد، فضلا عن عوامل أخرى، يظل التحكم فيهـا بيد النظام فالانتخابات في المغرب طالما كانت سيفا مسلطا ضد الأحزاب المعارضة للنظام.

في هذا الإطار، يتحدث محمد الساسي- أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الرباط- عن خمس آليات قانونية وسياسية سخرتها إلى حد الآن أجهزة الحكم المغربيـة لضـمان نتـائج انتخابية لا تخرج عن أطر معينة، تراها هذه الأجهزة مقبولة لاستيعاب أي تغيير ممكـن، **وهـذه الآليات هي: أولا:** عدم السماح بتخفيض سن الناخبين إلى 18 سنة بدل 20 سنة .

ثانيا: التقسيم الانتخابي، من خلال خلق دوائر انتخابية بمواصفات محددة يعرف مسـبقا أنهـا لا تخدم مصالح تيار سياسي يخشى فوزه.

ثالثا: رفض إعادة وضع قوائم الناخبين من جديد والاقتصار على مراجعتها.

رابعا: اعتماد صيغة "غير مألوفة" لنظام الاقتراع اللائحي، على نحو بدا أقرب منـه إلـى نظـام الاقتراع الفردي منه إلى اللائحي، حيث فتح المجال على مصراعيه أمام الـراغبين فـي إنشـاء أحزاب جديدة، بما يساعد على تشتيت أصوات الناخبين، وضمان استحالة فـوز حـزب بمفـرده بالأغلبية[1].

[1] - خالد شوكات، **"الانتخابات المغربية ..الدولة حددت قواعد اللعبة"، متحصل عليه يوم:2010/02/15،من موقع:** www.isslamonlaine.com

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج مما سبق ذكره أن العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ.

وقد ارتبطت الظاهرة بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية مثل تزايد دور المجالس النيابية والمجالس الشعبية في النظام السياسي والإقرار بحرية التنظيم والاجتماع والمشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب. وفي نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبي ولها دور هام في الحياة السياسية في تدعيم التحولات الديمقراطية، وأصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية.

ولقد أثار موضوع التحول الديمقراطي اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا سبر أغوار تلك الظاهرة والتعرف على أسبابها والسمات المميزة لها ومدى استمراريتها والعوامل التي تدفع نحو استمرارها من عدمه. وبذلك فقد أصبحت الأحزاب السياسية تمثل العمود الفقري للحياة السياسية المعاصرة وأحد ركائز البناء الديمقراطي،إذ أن فعاليتها تنضوي على أهداف واسعة تتمثل في المشاركة بمعناها الواسع السياسية،الاجتماعية ،الاقتصادية و الثقافية أي أن وظيفتها تسييرية شاملة في المجتمع مما يجعلها ملزمة بإظهار الاحترام لقواعد النظام الديمقراطي،و العمل على دعم وإدامة دولة القانون و المؤسسات الدستورية، فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و النهوض به .و ترجع أهمية الأحزاب السياسية في السلطة إلى أنها تقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- الرقابة على الصراع من أجل السلطة – تكوين و توجيه الرأي العام
- التصدي للاستبداد الحكومي – تنشيط الحياة السياسية في الدولة

ومن خلال دراستنا للنظام التونسي وتسليط الضوء على أهم الفواعل فــي النظــام السياســي ونخص بالذكر الأحزاب السياسية يمكن إبراز جملة من الخصائص و الاستنتاجات حــول النظــام السياسي التونسي في النقاط التالية:

1- يمكن إدراج النظام السياسي في تونس ضمن النظم السياسية التسلطية البوليسية في لباس ديمقراطي.
2- تدخل الرئاسة (الرئيس) و الحزب الحاكم المباشر أدى إلى زيادة المدخلات الغير معالجة و بالتالي عجز النظام و دخوله في أزمة وظيفية .
3- علاقات الاعتماد المتبادل بين قوى المجتمع المدني و هياكــل صــناع القــرار تميــزت بالهرمية و فعاليتها كانت رهينة الرئيس عن طريق الحزب الحاكم

4- التدخل المباشر للرئيس – رغم سلبيته –و ما أعقبه من تغيرات إيجابية كما جعل تـــونس تنعم بشيء من الأمن و الانتعاش الاقتصادي.
5- هناك تأثير متبادل للمشاكل الداخلية على سياسة الخارجية و للمـــؤثرات الداخليـــة علـــى التفاعل مع المحيط الخارجي بالنسبة للنظام السياسي في تونس .
6- إن التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية كما تتضمنه من حرية التعبير و المشاركة السياسية و مبدأ الفصل بين السلطات و إجراء الانتخابات الحرة و النزيهة مع تطبيـــق مبـــدأ تكـــافؤ الفرص للجميع و التداول السلمي للسلطة و حدها الكفيلة بضمان الاستقرار و الذي هو في الوقت الحالي هش و غير دائم .

أما فيما يخص النظام السياسي المغربي نظريا، تساند كل الأحزاب السياســـية تعـــديل الدســـتور لتحقيق التحول، لكنها لا تبذل أي جهد للوصول إلى ذلك لكونها منشغلة في الوقت الراهن بتحصين مواقعها ضد الإسلاميين استعدادا للانتخابات أكثر من انشغالها بتدعيم مسلسل الدمقرطة.

وكان الملك قد أكد مرارا أنه لا يرى داعيا لتعديل الدستور، و الأحزاب لا تضغط عليه في هـــذا الاتجاه،ولن يأتي الإصلاح السياسي من الأعلى بشكل عفوي ، ولا يوجد هناك لحد الآن أي ضغط من الأسفل يمكن أن يثير انتباه الملك .

وحتى يخطو المغرب باتجاه الديمقراطية، يجب أن لا تنبثق المبادرة،أو ضغط على الأقل، مـــن القصر، بل من القوى السياسية الأخرى .لكن هل من الممكن تصور مسار سياسي يمكن أن يقنـــع الملك ـــأو يجبره ـــ على تغيير المنحى والقبول بتقليص دوره؟هل يمكن أن ينشـــأ تـــوازن جديـــد للقوى السياسية بإمكانه تحقيق هذه النتيجة ؟ فدون تغيير موازن القوة ، قد يصير المغرب بلدا أكثر حداثة وفاعلية ، لكنه لن يكون أكثر ديمقراطية.

وتمثل الأحزاب و المنظمات الإسلامية أكبر تحد لسلطة الملك كما أن من شأنها أن تعطي نفســـا جديدا لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب إلا أن ذلك لن يكون بالأمر السهل حيـــث ســـيتوقف نجاحها على مدى مقاومة حزب العدالة والتنمية لاستقطاب القصر له و مدى مســـاهمة المنظمـــات الإسلامية ودعمها له في حالة التحاقه بالحكومة، كما أن نجاح هذا الحزب سيتوقف على رد فعـــل الأحزاب الغير الإسلامية التي ستكون أمام خيارين : إما أن تسانده فـــي فـــرض الإصـــلاح أو أن تذهب مذهب القصر من أجل وقف المد الإسلامي إلا أن هـــذا الخيـــار سيقضـــي علـــى مسلســـل الإصلاح.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري (1962-1988)وإشكالية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: ملامح النظام السياسي الجزائري(1963-1965)

الفرع الأول:الدولة الجزائرية اثر الاستقلال مباشرة

لقد تضاربت الآراء بعد الاستقلال مباشرة بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية[1]، وكانت أزمة صيف 1962أبرز تجليات هذا الصراع وبدخول الجيش بقيادة"هوراي بومدين" العاصمة تقرر بتاريخ1962/09/09 إجراء الانتخابات في 20 سبتمبر من نفس السنة، وتعيّنت على إثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسة" أحمد بن بلة "الذي كان قد دخل العاصمة مع أعضاء المكتب السياسي في 30 أوت 1962 ، وكان فوزه في 29 سبتمبر بهذه الانتخابات بدعم من الجيش وزعمائه من جهة، وبموجب حصوله على 128 صوتا ضد مصوت واحد مع امتناع 19 نائب عن التصويت من جهة أخرى .وهكذا وفي ظل الظروف حصلت هذه الحكومة ومن ثم المجلس التأسيسي على مشروعية السلطة[2]، وقد تراوحت صدقية هذه الشرعية بين مصدق ومشكك وطاعن فيها[3] في الأوساط النخبوية السياسية، ويذهب" سعيد بوشعير "بأنه يصعب القول بكون هذه الشرعية قد تمت في إجراءات ديمقراطية، ولكنها كانت في إطار وعلاقات قوة مهّدت لبروز نظام تسلطي يرفض الاعتداد بفكرة الدسترة والدستور، حيث تحول الشعب من منشئ للمجلس إلى موافق على اقتراح المكتب السياسي، وأصبح بذلك هذا المجلس تابعا للقوة التي شكلته والتي لم تكن فعليا تعبّر عن غالبية المجلس الوطني للثورة .(*)بل مجرد غالبية مجموع مؤيدي المكتب السياسي الذين هم في الحقيقة غالبية عسكرية في أحسن الأحول[4].

بهذه الطريقة التي يشوبها شيء من الشبهة واللبس كان انجلاء الأزمة، حيث كان للجيش القول الفصل في صنع القرار وقلب الموازين لصالح جهة جبهة التحرير الوطني، والتي تحولت

---

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 103.

[2]- سعيد بوشعير : ***النظام السياسي الجزائري***،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ن))، ص39.

[3]- :لتفاصيل أكثر حول ملابسات أزمة صيف 1962 وما ترتب عنها من نتائج انظر:
خالد عمر بن قة :***المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية***،(الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 2000)، ص ص 211 -225.

(*)حيث انقسم هذا المجلس إلى ثلاث مجموعات : مجموعة بن بلة ومؤيديه ، جماعة الحكومة المؤقتة ومجموعة القادة العسكريين الثلاث(الولاية الثانية" شمال قسنطينة" الولاية الثالثة"منظمة القبائل "والولاية الرابعة" الجزائر الوسطى ")
انظر : خالد عمر بن قة، المرجع السابق، ص216 .
و قد شكل المكتب السياسي والحكومة المؤقتة فقط ثلث هذا المجلس في حين شكل ممثلي الولايات العسكرية الثلاث الثلثين،الشيء الذي يؤكد صعوبة انعقاد دورة طارئة، ضف إلى ذلك فالمكتب السياسي لم يكن يحظى بتأييد كامل،بل أن صمت المعارضة قد كان تجنبا للشتيت وحقنا للدماء بين طرفي النزاع، الشيء الذي يعبر عن كون الغالبية التي حظي بتأييدها هذا المكتب كانت فقط من مؤيديه السياسيين ولعسكريين ليس أكثر.
انظر : سعيد بوشعير ، ***مرجع سابق***، ص40 .

[4]- ***المرجع نفسه***،ص 39.

من جبهة ظرفية لجمع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال إلى حزب سياسي ذي توجه اشتراكي، وولد بذلك أول نظام حكم سياسي جزائري عقب الاستقلال إثر الحكومة المؤقتة ببوادر الأحادية الحزبية والإيديولوجية الاشتراكية، وتمثل شخص الزعيم السياسي ومن ورائه السلطة العسكرية – من دون القاعدة الحزبية–السلطة السياسية، وتولى شخصه زمام إصدار الأوامر والقوانين بشكل فردي سلطوي[1].

و بتاريخ 1962/09/25 تقدم" بشير بومعزة "باقتراح توصية إلى المجلس التأسيسي –بناء على مبدأ القيادة الجماعية –يقضي في مادته الثانية بأن رئيس الحكومة والوزراء مسؤولون أمام المجلس الذي يمكن له أن يسحب ثقته من مجموع أو عدد أو واحد من أعضائها، كما يمكنه قبول استقالتها أو استقالة واحد أو أكثر من أعضائها، وقد كان هذا الاقتراح يهدف إلى إقامة نظام" حكومة الجمعية "كتكريس لمبدأ القيادة الجماعية، وبالتالي فهو يطمح ضمنيا إلى تلاشي دور المكتب السياسي ودور بعض أعضائه أصحاب السلطة الفعلية، إلا أن المجلس قد رفض هذه التوصية رغم أن" أحمد بن بلة "قد تبناه في جلسة 26 من نفس الشهر، وقد تكّللت مسيرة" بومعزة "مرة ثانية بتقديم اقتراح توصية آخر يقضي بتولي المجلس تعيين رئيس الحكومة، الذي له أن يقدم قائمة وزرائه واقتراح برنامجه للمصادقة عليه من قبل هذا المجلس، وبهذا اتضحت معالم الاتجاه نحو النظام" الرئاسي "أو" الرئاسي المتشدد "ورفض" حكومة الجمعية "أو" النظام البرلماني "وهكذا ترشح "بن بلة "إلى المنصب بحكم موقعه، والقوة التي تؤيده، ونال موافقة المجلس، وحاز الثقة على حكومته وبرنامجه[2].

لقد حظي المجلس التأسيسي (*)في 20 سبتمبر 1962 م على موافقة الشعب، وأصبحت أحكامه سارية المفعول منذ ذلك الوقت، وأسندت إليه سلطة التشريع,و أصبح بذلك هو صاحب الاختصاص "غير المقيد "في التشريع سواء من حيث تعديل أو إلغاء النصوص السابقة، أو من حيث سن ما يراه ضروريا لحسن سير مؤسسات وأجهزة الدولة [3]، وكل ذلك في إطار تحريم التعددية السياسية، والتوجه الاشتراكي لسياسة الدولة.

هذا وقد تميّز دستور 1963 ، كما حدده كل من" كامو " (Camau)و"بوريله (Borlla) " بكونه دستور برنامج لا دستور قانون[4]."حيث أن جميع قوانينه في الحقيقة لم تصدر عن السلطة

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، ***مرجع سابق،*** ص ص. 104-105.

[2]- سعيد بو الشعير ، ***مرجع سابق،*** ص ص.42-43.

(*):كان هذا المجلس ممثلا بـ 186 عضوا موزعة كالأتي: 18 % عسكريين،14% تجار،12% معلمين، 11% فلاحين،10 % كوادر و طلاب وأخيرا7 %عمال .انظر :

- بشير كاشة الفرحي ، ***الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية، دراسة تحليلية ونصوص قانونية***،(الجزائر: دار الأفاق ، 2003)،ص11 .

-خالد عمر بن ققة ، ***مرجع سابق،*** ص227 .

[3]- سعيد بو الشعير ، ***مرجع سابق،*** ص ، 45.

[4]- ***المرجع نفسه*** ، ص 50 .

التشريعية، بل شرّعت عن طريق أوامر ومراسيم رئاسية[1].لقد خوّل هذا الدستور امتيازات سلطوية واسعة لشخص رئيس الجمهورية كتحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد مع توّليه فرديا تعيين الوزراء على أن يكون الثلثان منهم –على الأقل – من نواب المجلس[2] .هذا وتقر المادة 8 منه بأن الجيش الوطني الشعبي يكون في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة كما جاء في فقرتها الأولى، وعن الأحادية الحزبية فالمادة 23 تقر بأن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر، وتعطيها المادة 24 صلاحية تحديد سياسة الأمة والإيحاء بعمل الدولة وكذا مراقبة عمل المجلس الوطني وهي رائدة في تحقيق مطامحها كما جاء في المادة 25 ، وتخولها المادة 26 مهام إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشييد الاشتراكية في الجزائر، وأما عن الحقوق الأساسية التي أتاحها هذا الدستور لمجموع الجماهير الجزائرية فقد حدّدت في مجموع11 مادة من المادة 12 إلى المادة 23 تضمن في جملتها المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات كما أوردت المادة 12 وتعطي المادة 13 حق التصويت لمن استوفى سن 19 ، في حين تضمن المادة 19 حرية الصحافة ووسائل الإعلام وتأسيس الجمعيات وكذا حرية التعبير والاجتماع، وأما المادة 20 فهي تقر الحق النقابي وحق الإضراب وتقيد تلك الحقوق المادة 22 بجملة شروط أهمها إطلاقا عدم المساس بمطامح الشعب الاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني[3]،مع الإشارة إلى أن المادة 55 تخول المجلس الوطني حق الطعن في مسؤولية رئيس الجمهورية بتقديم لائحة سحب الثقة الموثقة من طرف ثلث نوابه يؤدي التصويت عليها بالأغلبية المطلقة إلى وجوب استقالة الرئيس والحل التلقائي للمجلس[4].

وعزلت أحداث 19 جوان 1965 الرئيس" أحمد بن بلة "عن رئاسة الجمهورية، وحّلت بذلك "الشرعية الثورية "محل" الشرعية الدستورية"[5].وسواء كانت هذه الأحداث حركة تصحيحية [6]أو انقلابا عسكريا [7]فإنها قد أشرت إلى بداية نظام جديد يعد ثاني وأهم نظام حكم عمّر في الجزائر المستقلة[8].

تكون" مجلس الثورة "الذي قاد الأحداث من 26 عضوا، أسندت له– لاحقا –جميع اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) ,واعتبر مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدّد لاختصاصاتها، وكان من مهامه التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية وعقد مؤتمر الحزب,مع العلم أنه لم يكن هيئة تأسيسية

---

[1]- محفوظ لعشب، ***التجربة الدستورية في الجزائر***،(الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2000)، ص71.
[2]- سعيد بو شعير، ***مرجع سابق***، ص 55 .
[3]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، استفتاء 8 سبتمبر 1963 ، ص ص4-8.
[4]- محفوظ لعشب، ***مرجع سابق***، ص 73 .
[5]- ***المرجع نفسه***، الصفحة نفسها.
[6]- سعيد بوشعير ، ***مرجع سابق*** ، ص ص ، 63-66.
[7]- ***المرجع نفسه***، ص ص 69,66 .
[8]- اسماعيل قيرة وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 106.

منتخبة ولا مؤتمر حزب، وقد حظي هذا المجلس بصلاحيات تحديد خطوط السياسة العامة للبلاد واختياراتها الأساسية وكان له حق إصدار اللوائح لتوجيه الحكومة والأمانة التنفيذية للحزب- لاسيما خلال سنتي1965 و 1966 - كما كان له حق اتخاذ الإجراءات الداخلية كتحديد الانتخابات البلدية واللجان المختلفة لتحديد قوائم المرشحين[1].

إذن فقد أسندت لهذا المجس اختصاصات واسعة ومركزة بما فيها سلطة التشريع[2]، حيث ألغى ألغى العمل بدستور 1963 م، ولم يعترف بميثاق طرابلس 1962 والجزائر 1964 بعد حوالي شهر من الإطاحة بالنظام السابق[3]،ولكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في1967/12/14 تقلصت مهام هذا المجلس، حيث دخل في مرحلة جديدة يتعامل فيها بطريقة تناسقية مع الحكومة التي حظيت حينها بمهمة التشريع مع تقرير مسؤوليتها أمامه لألا تنفرد بالسلطة وتستقل بها عنه، وذلك وفقا للمادة الخامسة من أمر 10 جويلية، وكان لها بذلك حق اللجوء إلى الأوامر فيما يتعلق بالتشريع , والمراسيم فيما يتعلق بالتنظيم لتأدية مهامها، وقد تركزت سلطة الجهازين معا تحت رئاسة" هواري بومدين "مع ممارسة المجلس مهمة مراقبة الحكومة بتعديلها كليا أو جزئيا بموجب أوامر مجلسيه يمضيها رئيسه[4].

في الحقيقة أن صلاحيات الرئيس وامتيازاته في هذه الفترة لم تكن أقل منها في المرحلة السابقة، لكن جوهر الاختلاف كان في الطريقة التي مارس بها الرئيس سلطته، حيث وسمت شخصيته بذكاء وحنكة سياسية جلية لاحتواء الصراعات ووضع البلاد في مسار تنموي ذي اتجاه اشتراكي وأحادية حزبية حادين، مع الإشارة لهامش الخصوصية التي حظي بها الحزب الشيوعي في كنف هذا النظام، وقد كانت من جملة الأجهزة التي أنشأها لاحتواء جميع الشرائح المجتمعية وتنشيط مختلف القطاعات بعين لا تغفل عن الجميع لكنها لا تترك فرصة الاعتراض أيضا : المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية، البلدية، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات واللجنة المركزية للصفقات[5].

لقد كان هذا النظام يطمح لبناء الدولة من القاعدة بإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وذلك لكسب ثقتهم من جهة، وإقامة قاعدة تنظيم مبنية هيكليا وسياسيا وشعبيا على أساس اللامركزية تهيئة لإقامة مؤسسات مركزية قوية وثابتة ومستقرة من جهة ثانية[6].وقد تم ذلك بإجراء بإجراء الانتخابات المحلية البلدية على التوالي في سنوات 1967 م، 1971 و1973 والولائية في

---

[1]- سعيد بو شعير ، ***مرجع سابق***، ص 71 .
[2]- محفوظ لعشب، ***مرجع سابق***، ص .73
[3]- إسماعيل قيرة وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 108.
[4]- سعيد بو شعير ، ***مرجع سابق***، ص ص، 73,72 .
[5]- سعيد بوشعير ، ***مرجع سابق***، ص ص 75,74 .
[6]- ***المرجع نفسه***، ص 76 .

1971,1967ثم في 1975 ، والتشريعية في 25 فيفري 1977 ، في حين أجريت انتخابات رئاسية في10 /12/ 1976وكانت بمثابة مرحلة جديدة لاستبدال الشرعية الثورية بالشرعية الشعبية لبناء المؤسسات السياسية، إلا أن المشروع لم يكتمل بوفاة الرئيس" هواري بومدين"، وقد اعتبرت هذه المرحلة من أنضج مراحل الجزائر المستقلة التي جسّدت حدّا مقبولا من العدالة الاجتماعية الشئ الذي أدى إلى توسيع الطبقة المتوسطة، وإدماج أبناء الطبقة الفقيرة[1]وهو ما قد يكون عاملا أساسيا في أحداث التحول لاحقا.

و نشير إلى أن الشرعية الدستورية في هذه المرحلة قد تأخرت إلى غاية 29 فبراير 1976حيث صدر خلالها نصين إحداهما ذي طابع سياسي إيديولوجي بمثابة عقد بين الحكام والمحكومين ألا وهو الميثاق الوطني، وثانيها يعتبر تكريسا قانونيا للأول ألا وهو الدستور، وقد أنشئت بموجب هذا الأخير مؤسسات مركزية دستورية بانتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي البلدي[2]،وقد حمل أيضا هيكلة جديدة لترتيب الوظائف، حيث وردت الوظيفة التشريعية في المرتبة الثالثة بعد الوظيفة السياسية والوظيفة التنفيذية، وقد أدرجت بهذه الصيغة" الوظيفة "والتي في الحقيقة تعد واحدة من أبعاد السلطة[3] وترجع للمسؤول عن الوظيفة التنفيذية كل ما أسماه" بالسلطة السامية "في المادة 106 منه على اعتبار أن رئيس الجمهورية هو الذي يضطلع بها، وقد وقع تطور نوعي فيما يتعلق بشخص الرئيس كالسن الذي حدّد بـــ 40 سنة، مع العلم أنه لم يكن لمبدأ فصل السلطات أية فاعلية فيما عدا ما ورد في الفقرة 15 من المادة 111 منه، والتي تتعلق بإمكانية تفويض جزء من صلاحيات الرئيس لنائبه وللوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة 116 ، وعن الخيار الاشتراكي فقد خصص له فصلا مستقلا تقر به المادة 10 بأن الاشتراكية هي خيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبّر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق على اعتبارها السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني كما ورد في فقرتها الأولى، وأما عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن كما وسم الفصل الرابع فقد تضمنت جملة مواد تقر هذه الحقوق مع تقييدها بموجب المادة73 التي تقر بإمكانية إسقاطها على الذي يستعملها قصد المساس بالدستور أو المصالح الرئيسية للمجموعة الوطنية أو بوحدة الشعب والتراب الوطني، أو الأمن الداخلي والخارجي للدولة أو بالثورة الاشتراكية، ومن جملة هذه الحريات تضمن المادة 39 الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وكذا المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات ويلغي كل تميز على أساس الجنس أو العرق أو الحرفة .والمادة 53 تضمن ألا مساس بحرية المعتقد والرأي، وتكرس المادة 55حرية التعبير والاجتماع بشرط ألا يتذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية، وحرية إنشاء الجمعيات معترف به في المادة 56 في إطار القانون .أما المادة 58 فتعد كل مواطن تتوفر فيه

---

[1]- اسماعيل قيرة واخرون، ***مرجع سابق***، ص ص، 108- 109.
[2]- سعيد بوشعير ، ***مرجع سابق***، ص ص82-83.
[3]- محفوظ لعشب ، ***مرجع سابق***، ص 74 .

الشروط القانونية ناخبا قابلا للانتخاب عليه، في حين تضمن المادة 60 حق الانخراط النقابي، ويحصر حق الإضراب فقط في القطاع الخاص بموجب الفقرة الثانية من المادة 61 وعن الواجبات في الفصل الخامس فقد أوجبت المادة75 على كل مواطن أن يحمي بعمله وسلوكه الملكية العمومية ومصالح المجموعة الوطنية ويحترم مكتسبات الثورة الاشتراكية، كما أوجبت المادة 81 على المرأة المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية.

و عن الأحادية الحزبية وشرعية جبهة التحرير الوطني كحزب واحد طلائعي فتؤكده المواد 97,95,94في الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بالوظيفة السياسية، وتخول الوظيفة التشريعية لمجلس واحد هو المجلس الشعبي الوطني كما ورد في المادة126[1].

أما عن الميثاق الوطني فقد صدر بموجب أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو 1976 م بإمضاء من رئيس مجلس الثورة" هواري بومدين "باسم الشعب، وقد جاء مؤد لجا أدلجة اشتراكية حادة مركزا في سبعة أبواب أولها بناء المجتمع الاشتراكي، ثانيها الحزب والدولة، ثم المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، فالدفاع الوطني، ثم السياسة الخارجية، والاتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية، فباب أخير يضطلع بالأهداف الكبرى للتنمية، وقد فصل في الثورات الثلاث الثقافية والزراعية والصناعية وأقر أن ملكية الدولة هي أعلى أشكال الملكية الاجتماعية، وأن المؤسسة الاشتراكية هي البنية الملائمة لما تقوم به الدولة في بناء الاشتراكية، وكانت أهداف التنمية مركزة في تحديث الزراعة وتوسيعها أولا ثم سياسة التصنيع والنهوض بها نهوضا شاملا ومكثفا، ثم استثمار الموارد المائية للبلاد والهياكل القاعدية [2]وهو ما يترجم حدية الإستراتيجية التنموية وجديتها التي اتسمت بها هذه المرحلة.

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 م الذي صدر بموجب أمر رقم 76 – 97 مؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة1976 .

[2]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني1976، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ،(الجزائر، 1976).

المطلب الثاني:نظام الحكم في الجزائر من 1979 إلى غاية ما قبل أكتوبر 1988

في هذه الفترة تولى شخص السيد" الشاذلي بن جديد "منصب رئاسة الجمهورية لمدة عهدتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام الدستوري أو السياسي للبلاد، حيث بقي دستور 1976 ساري المفعول، وكانت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة، إلا أن التغيرات الأساسية والجد حساسة – و التي ستكون وقود شعلة التحول لاحقا –هي أهم ما ميّز الدولة الجزائرية في هذه الفترة، ولهذا وعلى نقيض المطلبين السابقين سنحاول التركيز أكثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

فبين سنتي 1980 و 1986 حدث انفجار سكاني هائل انتقل بموجبه الشعب الجزائري من 18 مليون إلى 25 مليون نسمة، صاحبه انخفاض مذهل في سعر المحروقات من 42دولار إلى 11 دولار، في الوقت الذي كانت فيه الدولة تستورد حوالي 95 %من المواد الأساسية لاحتياجات المواطن بالعملة الصعبة، أمام العجز المسجل في ميزان المدفوعات، والتهرب الجبائي، والتهريب الفاضح لرؤوس الأموال والمواد الأساسية، والإفلاس الفاضح لشركات وطنية، ضف إليها مظاهر الاختلاس الفاحش، فضلا عن التسرب المدرسي وارتفاع حجم البطالة بمقدار 2,3 مليون عاطل عن العمل مضافا إليها بطالة مقنعة مقدرة بـــ1,5 مليون، وما ترتب على ذلك من اضطرابات واضحة كالإضرابات المتتالية للعمال، هذا فضلا عن التحركات الطلابية الاحتجاجية[1].هذه الفترة تؤشر لفوضى كل شئ، وأكبر فوضاها كما يذهب البعض فوضى التكلم باسم الأمة[2].

و هكذا فهذه العشرية لم تحمل جديدا في تغيير الأوضاع التشريعية أو الدستورية أو التنفيذية، بقدر ما أنمت إرهاصات ثورية للتمرد العنيف، غذاها الغضب الشعبي وسخط المعارضة الكامنة المكبوتة، وفي سنة 1988 كانت بوادر نهاية التوجه السياسي الأحادي، والتوجه الاجتماعي والاقتصادي الاشتراكي، لا سيما مع بروز ملامح تدل على قرب أجل الكتلة الشرقية وانهيار قمتها "الاتحاد السوفييتي "إنها إذن بوادر الفشل الذريع الذي ستكلل به الإيديولوجية الاشتراكية على المستوى العالمي، وبوادر" الثورة "الذي ستكلل مسار التحول على المستوى الوطني.

---

[1]- أبو جرة سلطاني:***الجزائر الجديدة الزحف نحو الديمقراطية***،ج1(الجزائر: شركة زاعياش للطباعة والنشر،(د ت))، ص ص، 13-14.

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، ***مرجع سابق***، ص 111.

المبحث الثاني :الإطار العام لخارطة الأحزاب الجزائرية المعاصرة

لم تخضع الخارطة الحزبية في الجزائر إلى دراسات علمية رصينة إلا ما ندر من بعض البحوث و الدراسات الجامعية المعاصرة على مستوى معاهد وأقسام العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي في الجزائر، وهذا يرجع إلى حداثة الموضوع في جهة، وقلة الاهتمام بالظاهرة الحزبية من جهة أخر ى، وكانت من نتائج ذلك؛ هيمنة الخطابات السياسية الممزوجة بالانحيازات الإيديولوجية، والكتابات الصحفية ذات الطابع العام، وهذا ما أثّر كثيرا على ندرة المراجع في هذا المجال، ناهيك عن الدراسات المتعلقة بالجانب الداخلي للأحزاب، التي تعد جد قليلة ، إن لم نقل منعدمة، وقد أرجع ذلك الباحث (جابي عبد الناصر) إلى أسباب تتعلّق بقصر التجربة الحزبية، وإلى الأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تزامنت مع ظهور الأحزاب في الجزائر[1] ، وهذا ما انعكس على فهم واضح للخارطة الحزبية، ومراحل تشكلها، والعوامل المساهمة في تغيرها.

لقد تطرق بعض الدارسين في العالم العربي و الغربي إلى هذه الجوانب، في وقت كان هناك قلّة من الباحثين في الجزائر من خاض في دراسة هذه الخارطة، و الملاحظة الّتي يمكن إبرازها في هذا الشأن، هي أن بعض الدراسات الأجنبية كثيرا ما تقع في أخطاء حول المعطيات والمعلومات الأولية المتعلّقة بالخارطة الحزبية الجزائرية، و لأن بعضهم لا يعتبر متخصصا في ذلك ، وهو ما انعكس على تحليلاتهم وفهمهم الصحيح لها.

ورغم ذلك، فإننا سنحاول في هذا المبحث من الدراسة، وضع إطار عام لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائر، وفق مطلبين أساسيين ؛ فأما الأول، فيشمل مضمونها، وفيه ندرس مراحل تشكلها على مدى أكثر من عقد و نصف من الزمن ، من خلال أهم المتغيرات التي ساهمت في تبلورها، ثم نقوم بتصنيف الأحزاب السياسية التي عرفتها الساحة الوطنية أثناء هذه المراحل ، من خلال التطرق إلى معايير و مؤشرات الحكم على درجة فاعلية الحزب و حجمه التنظيمي والسياسي في البيئة الّتي يعمل فيها، وأما المطلب الثاني؛ فيتضمن التعريف ببعض الأحزاب السياسية في الجزائر، وفق صنفين أساسيين ، أحزاب فاعلة كبير ة، وأخرى صغير ة، من خلال التطرق إلى النشأة، طبيعة البرنامج الانتخابي، الخطاب السياسي والتركيبة الأساسية للحزب.

---

[1]- عبد الناصر جابي، ص ***الانتخابات الدولة والمجتمع***،(الجزائر :دار القصبة للنشر، 1998)، ص281.

المطلب الأول :مضمون الخارطة الحزبية في الجزائر خلال تجربة التعددية المعاصرة

عندما تم إقرار التعددية السياسية عام 1989 ، سارعت مختلف التيارات و الجماعات والأفراد إلى التكتل في كيانات متعددة، وتوجهات مختلفة، حيث قامت بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي، استنادا لما ورد في الدستور سنة 1989 ، أو إلى الخطابات الرسمية من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة و المجلس الشعبي الوطني، وكانت هذه الانطلاقة الأولى للتجربة التعددية في الجزائر، لكن الظروف السياسية السائدة أسهمت في وجود عدة تغيرات، انعكست على خارطة الأحزاب في فترات مختلفة ، يمكن حصرها وتصنيفها ضمن ثلاثة (3) مراحل أساسية منذ عام 1989(تاريخ إقرار التعددية)، وبعدها يتم إسقاط معايير ومؤشرات تصنيف هذه الأحزاب التي عرفتها البلاد، وفق الفاعلية والحجم السياسي.

الفرع الأول: مراحل تشكل الخارطة الحزبية في الجزائر خلال تجربة التعددية السياسية

لا يمكن الجزم بوجود خارطة حزبية ثابتة في الجزائر خلال تجربة التعددية السياسية ، فقد خضعت هذه الخارطة لعدة تغيرات قانونية منذ إقرارها، وهذا يرجع إلى كون الظاهرة الحزبية ديناميكية، بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل ومتغيرات على مستوى الحياة السياسية الحزبية غيرت مضمون هذه الخارطة وأثرت على نشاط ووجود الأحزاب السياسية، ووفق ذلك ، يمكن توزيع هذه التغيرات على ثلاثة (3) مراحل أساسية في عمر التجربة الحزبية المعاصرة وهي:

أولا :مرحلة التعددية السياسية الفعلية(من سنة 1989 إلي نهاية عام1991)

ما يميز هذه المرحلة هو إقبال كبير على تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، وعلى إثرها تشكلت خارطة حزبية جديدة في التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة ، وضمن هذه المرحلة يمكن التركيز على أهم نقاط التغيير والتحول في الإطار العام لهذه الخارطة وهي:

أ –**دستور 23 فيفري 1989:** لقد أعطى هذا الدستور الانطلاقة الأولى في الشروع في التعددية السياسية الفعلية ، ومن ثم فقد سمح في تأسيس الجمعية ذات الطابع السياسي، وفقا للمادة أربعين منه، كما ساهم في تشكيل خارطة الأحزاب السياسية فيما بعد، بالرغم أن بعض التشكيلات، تم الإعلان عن تأسيسها قبل إقرار هذا الدستور، لكن بعد معرفة نتائج الإستفتاء عليه في نوفمبر 1989، ورغبة السلطة الحاكمة في تحقيق ذلك ، ومن بين هذه التشكيلات، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي أعلن عن تأسيسه في 9 فيفري1989 .

وقد توالى تأسيس العديد من الجمعيات السياسية ، حيث وصل إلى خمسين تشكيلة في سنة 1990ثم الاعتراف بإثنان وعشر ون منها، ولكن الملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا الشأن هي أن أغلب التشكيلات السياسية نشأت وبعدها راحت تبحث عن مؤيدين لها، وهي السمة التي تشترك فيها أغلب الأحزاب السياسية ، فهي نشأت نشأة معاكسة لمثيلاتها في الدول الغربية ، وقد نتج عن ذلك؛ افتقار هذه الأحزاب إلى تأييد تيارات واتجاهات شعبية ، في حين لا يمكن إنكار أن بعض

الجمعيات و الأحزاب السياسية في الجزائر بأنها تأسست وفق قاعدة شعبية وخلفيات تاريخية ، كما هو الحال أحزاب الحركة الإسلامية والتي نتج عنها ظهور بعض الجمعيات الإسلامية التي لها امتدادات تاريخية منذ الاستقلال عام 1962 وقبله ، رغم أنها كانت تمارس نشاطها سريا ومنها جماعة الموحدين في عام 1963 والتي مهدت لتأسيس (حركة المجتمع الإسلامي) لاحقا، و(جماعة الدعوة والتبليغ) منذ عام 1966 و الإخوان المحليين والتي مهدت لتأسيس النهضة الإسلامية عام 1990وهناك حركات يسارية منها جبهة القوى الاشتراكية بزعامة(حسين آيت أحمد) والتي تأسست في عام 1963 وغيرها من الجمعيات والأحزاب ، و قد عرفت هذه المرحلة عددا كبيرا من التشكيلات السياسية، بمختلف توجهاتها حيث وصل إلى حوالي ستين (60) تشكيلة[1]، إلا أن هذا العدد الكبير من التشكيلات السياسية لا يعبر عن استيعاب كل التيارات والقوى التي يموج بها المجتمع، فأغلبها كان يعبر عن مصالح فئوية معينة، وهي حقيقة أكدتها الانتخابات التي جرت فيما بعد، حيث سقطت معظم الأحزاب الصغيرة، التي بلغ عددها تسعة وعشرون(29) ، ولم تحصل على أكثر من 05 %من أصوات الناخبين[2].

إن الصيغة التي جاءت بها المادة (40) من دستور 1989 ، كانت تعبر عن معنى عام، غير مفصل، أي لم تحدد شروط دقيقة لتعدد الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتأسيسها ونشاطها، وكانت نتيجة ذلك، توّفر الساحة السياسية على عدد كبير من هذه الجمعيات في غضون الأشهر الأولى من صدوره، وعليه فإن هذا الدستور أفرز خارطة حزبية أولية، ذات عدد كبير من الجمعيات السياسية، بالمقارنة مع المدة الزمنية القصيرة التي لم تتعدى خمسة(5) أشهر، لغاية صدور القانون المتعّلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي في جويلية من نفس السنة.

ب –قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (قانون رقم98 –11) :

هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها باعتبار أن دستور الدولة لا يتضمن تفصيلا دقيقا وشاملا للأطر النظامية والتأسيسية، والأحكام المالية والجزائية للجمعيات السياسية، غير أّنه يمّثل القاعدة الأساسية التي ينطلق منها أي قانون ينظم ويضبط نشاط وتأسيس هذه الجمعيات، وقد صدر هذا القانون في 5 جويلية 1989 ليحدد هذه الجوانب[3] ، واعتمد هذا القانون من حيث أحكام التأسيس « نظام الإخطارLe régime de la déclaration» والذي من شأنه ترك مجال لحرية تكوين الجمعيات، ، ولا يخول للإدارة حق اّتخاذ أي قرار، بل يقتصر على العلم بالنشاط المزمع القيام به فقط، عكس

---

[1]- عبد القادر حريشان، ***الإنقاذ والسلطة 1988 - 1992***، ترجمة :عبد الحميد مغيش،[د .س .ط]،[د .م .ط]، ص 07

[2]- أحمد مهابة، « الانتخابات الجزائرية :من الذي كسب الرهان ؟»، ***السياسة الدولية*** ،عدد. 129 ، (القاهر ة : الأهرام، جويلية1997) ،. ص143

[3]-«**قانون رقم 89 - 11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 ، يتعّلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** » ، المصدر السابق، ص714 .

ما تبّناه القانون العضوي رقم97 - 09 في عام1997[1] ، وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من الجمعيات السياسية في الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و 1990 .

كما أن استخدام مصطلح «الجمعية ذات الطابع السياسي» في الدستور أو هذا القانون، بدل مصطلح « الحزب السياسي »يعود إلى عدة أهداف، أهمها؛ عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة، وقادرة على خوض المنافسة السياسية بشكلٍ فعال، وهذا يفترض أن تبدأ العملية بنشاط الجمعيات، ثم تتطور إلى أحزاب سياسية، وهذا ما أكده البيان الرئاسي الصادر في يوم 24 أكتوبر عام 1988 بنصه على أّنه« **لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية في البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية (...) لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية**» [2] ، وبالتالي، فالغرض في بادئ الأمر كان يدور حول إمكانية وجود عدد معتبر من الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ومن خلال نشاطها وتنافسها، ستسعى إلى التكّتل والانسجام فيما بينها، على أساس أحزاب سياسية كاملة التسمية، النشاط والمظهر.

ج –الانتخابات المحلية والتشريعية عامي 1990 و1991

لقد ساهمت هذه الانتخابات في ضبط الخارطة الحزبية بشكل فعلي خلال هذه المرحلة ، وإعطاء كلّ جمعية سياسية مكانتها الحقيقية على الساحة السياسية، وبالتالي، فإن حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بفرق شاسع مع التيارات الأخرى؛ أعطى شكلا وترتيبا مميزا للجمعيات السياسية على هذه الخارطة، ومن ثم تحقيق توازي الاستقطاب الحزبي مع الاستقطاب الاجتماعي في الجزائر، أي بمعنى انعكاس المنظومة الحزبية، وما تضمه من أحزاب وجمعيات سياسية، ونمط التعددية الحزبية فيها على ما يتوّفر عليه المجتمع الجزائري من تيارات وقوى متنوعة ومتعددة في آن، وهو ما يدلّ على حقيقة التعددية المطبقة في هذه المرحلة، وهي تعددية يمكن اعتبارها فعلية، لكّنها لم تدم طويلا، بعد حدوث أزمة سياسية وأمنية في عام1992 .

ثانيا :مرحلة توقيف المسار الانتخابي(من سنة 1992 إلى غاية عام1996)

بعد الفوز الذي حّققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البرلمانية عام 1991 ، اّتضح وجود تناقض بين اتجاه هذا الحزب والنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر[3] ، لاسيما منها النخبة العسكرية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة التشكيلات ذات الطابع الديني بصفة عامة وجبهة الإنقاذ

---

[1]- إدريس بوكرا« **نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبًقا للأمر 97 - 09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد**»، إدارة، مجّلد: 08 ، عدد،02 ، (الجزائر :مركز البحوث الإدارية والتوثيق ، 1998)، ص ص 45 – 47.

[2]- عمر صدوق، ***آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة***،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 51.

[3]- عمرو عبد الكريم سعداوي،«التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا»، ***السياسة الدولية*** ، عدد: 138،(القاهرة :الأهرام،أكتوبر 1999)، ص 69.

بصفة خاصة، أنّها قامت بالمضاربة واستغلال الذمم الديمقراطية للسلطة[1] ، وعلى إثر هذه الظروف، قام الرئيس (بن جديد) بحلّ البرلمان، وبعدها بما يقارب أسبوعا، استقال من منصبه، و خلق ما يسمى بحالة «الفراغ الدستوري» ،لكن الحكومة أكدت أنّها ستواصل مهامها، وقد طلبت من الجيش الوطني الشعبي التدخل في صورة وقائية، من أجل حماية الأمن العام في البلاد، وبعدها تم تأكيد توقيف المسار الانتخابي، بإلغاء نتائج الانتخابات من قبل المجلس الأعلى للأمن[2] ، وحلّت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطة القضائية، واعتقل معظم قادتها.

إن هذه التغيرات الحاصلة على الساحة الوطنية، أفضت إلى تغير كبير في الخارطة الحزبية، من خلال فاعلية الأحزاب، ونشاطها على الساحة السياسية، وأصبحت كلّ الأحزاب في الجزائر أثناء هذه المرحلة خارج إطار السلطة، وبقيت بعضها تمارس نشاطها كأحزاب معارضة لهذه الوضع، فيما أبدت أحزاب أخرى ترحيبها بتدخل الجيش، وإلغاء الانتخابات، وقد كان من الطبيعي لهذه الأحزاب التي حقّقت نتائج سلبية أن تساند هذا الاتجاه، مقابل تلك التي رفضته، باعتبارها حقّقت نتائج ايجابية[3].وكلّ هذه الظروف، انعكست على الخارطة الحزبية في الجزائر، حيث تقلّص نشاط الأحزاب في علاقاتها مع السلطة المركزية، وهو ما أدى إلى تقلّصها وانكماشها، حيث بدت شكلية أثناء هذه المرحلة، وقد تركز النشاط السياسي على أحزاب معينة، ومنها الأحزاب التي شاركت في مؤتمر الوفاق الوطني، وهي[4]: حزب حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، حزب التجديد الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الحزب الليبرالي الاجتماعي، التحالف الوطني الجمهوري وحركة مجد.

ثالثًا :المرحلة الثالثة منذ عام1996 :

تمثّل سنة 1996 نقطة التحول في خارطة الأحزاب المعاصرة، فقد تم فيها تعديل الدستور بمقتضى الاستفتاء الشعبي في نوفمبر سنة 1996 ، ثم صدور القانون العضوي الجديد المتعلّق بالأحزاب السياسية في مارس عام1997 ، وبعدها إجراء عدة انتخابات مختلفة، أهمها؛ الانتخابات التشريعية والمحلية في عام1997 ، ثم الرئاسية عام1999 ، التشريعية والمحلية مرة أخرى في عام 2002.

أ –**دستور عام 1996** ؛ لقد شكلت التعديلات الدستورية الجديدة إحداث تغيرات جوهرية على شكل ومضمون الخارطة الحزبية، بعد حدوث عدة مشاكل أعاقت النشاط السياسي خلال السنوات الماضية، حيث تم وضع ضوابط جديدة لسير الأحزاب السياسية من أجل تمكينها من المشاركة

---

[1]- خالد نزار، ***مذكرات اللواء خالد نزار***،(الجزائر :شهاب -منشورات الخبر، 2000)، ص194 .

[2]- عمرو عبد الكريم سعداوي، ***المرجع السابق***، ص69 .

[3]- ***المرجع نفسه***، **الصفحة نفسها.**

[4]- أحمد مهابة، « مصاعب الديمقراطية في الجزائر» ،***السياسة الدولية*** ، عدد 127 : ،(القاهر ة :الأهرام، جانفي 1997)، ص ص 181 - 182.

الديمقراطية السليمة للعمل السياسي[1] ويتجسد التعديل الجديد في هذا المجال في المادة (42) منه، حيث نصت على أن:« **حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون**»[2] ، وقد أملى ذلك التعديل في الشكل والمضمون ضرورة البحث عن ضوابط جديدة، تقيد تأسيس الأحزاب السياسية، وهذا لتفادي الوقوع في الممارسات اللاقانونية، وأطلق عليها الباحث (بوكرا إدريس) بـــ « الانزلاقات» والتي من شأنها المساس باستقرار النظام السياسي للدولة، وممارسة الحقوق السياسية للمواطنين وحرياتهم[3].

ب –القانون العضوي رقم97 -09 المتعّلق بالأحزاب السياسية؛ ويعد بمثابة الوثيقة الجديدة التي تمّثل الإطار القانوني الذي ينظم الحياة الحزبية وفق تعديلات الدستور الجديدة، لاسيما المادة (42) منه، وتضمن ثلاث أبواب، اشتملت على أحكام عامة، وأخرى ترتبط بالتأسيس وعمل الأحزاب وأخيرا أحكام مالية[4].

وليتم تكييف خارطة الأحزاب السياسية وفق المقتضيات الجديدة، تم اعتماد« نظام الترخيص Le régime de l'autorisation préable»والذي يقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الحزب، وهذا لتفادي حدوث تجاوزات في الممارسة الحزبية، ومن شأنه تصنيف النظام الجزائري لتأسيس الأحزاب السياسية ضمن طائفة الأنظمة الوقائية[5].

ويعد هذا القانون الإطار التكييفي لخارطة الأحزاب بعد عام 1997 ، حيث ساهم في تقليص عددها، فتم حل ثلاثة (3) منها لعدم مطابقتهم بعض الأحكام التي نص عليها هذا القانون، والمتعّلق أساسا بمنع تأسيس الأحزاب على أساس عناصر الهوية، كما هو وارد في نص المادتين الثالثة(3) والخامسة (5) منه[6]، وهي؛ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب الجزائر المسلمة المعاصرة والحركة من أجل الديمقراطية، فيما تم تغيير تسميات العديد من الأحزاب وبعض العناصر الموجودة ضمن البرنامج الانتخابي ، أهمها؛ حركة النهضة الإسلامية التي تحولت إلى حركة النهضة، وحركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم وغيرها[7] (أنظر الملحق **رقم:08).**

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص172

[2]- المرسوم الرئاسي رقم96 -438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996 والذي يتعّلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 ، المصدر السابق، ص08 .

[3]- إدريس بوكرا، ***المرجع السابق***، ص45

[4]-«**أمر رقم97- 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 ، يتضمن القانون العضوي المتعّلق بالأحزاب السياسية**» . المصدر السابق، ص 30 .

[5]- إدريس بوكرا، ***المرجع السابق***، ص ص45 - 46.

[6]-«**أمر رقم97- 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 ، يتضمن القانون العضوي المتعّلق بالأحزاب السياسية**» . المصدر السابق، ص 30 .

[7]-«**تصريح بمطابقة أحزاب سياسية لأحكام الأمر رقم 97 -09 المؤرخ في 27 شوال عام 1917 الموافق 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعّلق بالأحزاب السياسية**» ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية** الشعبية ، عدد : 42 ، السنة : 14جوان 1998 ، ص ص 19 ،

كما ساهمت عوامل سياسية أخرى في تغيير وبلورة الخارطة الحزبية، من بينها؛ الانتخابات التشريعية والمحلية في عامي 1997 و 2002 ، و الرئاسية عام ي 1999 و 2004 ، وقد عرفت هذه المرحلة صعود أحزاب سياسية معينة مثل؛ جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركتا مجتمع السلم والإصلاح الوطني، فيما تراجع البعض الآخر، مثل؛ حركة النهضة، حزب التجديد.

وتمّثل هذه المراحل كلّها، أن الخارطة الحزبية في الجزائر لم تعرف استقرارا واضحا بفعل تراكم جملة التغيرات والظروف، التي أّثرت على مختلف التشكيلات السياسية المعاصرة، وكان هذا التأثير سلبي على بعض الأحزاب، فيما انعكس ايجابيا على البعض الآخر.

المطلب الثاني :تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر خلال تجربة التعددية المعاصرة

إن عملية تصنيف الأحزاب السياسية موضوع الدراسة ليس بالأمر السهل، لأّنها تخضع أساسا لعدة معايير ومستويات متعّلقة بالظاهرة الحزبية الجديدة والتعدد السوسيولوجي، حيث يرى الدارسون في مجال الأحزاب السياسية في الجزائر على وجود عدة تيارات تختلف من التوجه الوطني، العلماني والإسلامي، غير أن التصنيف يتميز بالطابع الإيديولوجي، باعتباره يقوم على الأخذ بالتوجه العقائدي والفكري، ويعتمد في ذلك على دراسة البرامج الانتخابية ، بالإضافة إلى تحليل خطابها السياسي، مع فهم طبيعة الفئات الاجتماعية التي توجَّه إليها هذه الخطابات، وهناك تصنيف آخر يقترب من الأول، غير أّنه يختلف معه في وضع الأحزاب في خانة اليمين، الوسط واليسار، ويرتكز هذا التصنيف على نفس الميزات التي يعتمدها التصنيف السابق.

إلا أّننا سنعتمد على تصنيف آخرا في دراستنا، يرتكز أساسا على تصنيف ثنائي يضم وجهتين؛ أحزاب كبيرة وأخرى صغيرة، ويتم ذلك وفقا لمجموعة من المعايير المتناسقة، وهي؛ المعيار الزمني ، الإيديولوجي، حجم انتشار الحزب وتواجده في البيئة السياسية والجغرافية التي يعمل فيها وعضوية الحزب في المجالس النيابية(المحلية والبرلمان)[1].

إن الغاية من هذا التصنيف لا تكمن فقط في معرفة مكانة الحزب ودرجة فاعليته ضمن خارطة الأحزاب السياسية، بل أيضا تهدف إلى تصنيفها من خلال ممارساتها الداخلية، في كونها ديمقراطية أو غير ذلك، وهو جوهر وهدف دراستنا الأساسي، و لهذا، فإن التصنيف القائم على أساس إيديولوجي لا يخدم هذه الغاية، كما لا يمكن ضبطه بصفة دقيقة، نظرا لعدم توافق برامج معظم الأحزاب مع خطابها السياسي وممارساتها الفعلية في أغلب الظروف.

أولا :المعيار الزمني

نركز في هذا المعيار على متغير الامتداد التاريخي للأحزاب السياسية موضوع البحث، بالنظر إلى تاريخ نشأتها، وهو ما يسمح بفهم درجة الخبرة في المجال التنظيمي والنشاط السياسي، فالحزب الذي نشأ منذ فترة طويلة، هو أقرب ما يكون إلى الحزب صاحب الخبرة الأكبر، وبالتالي فهو يتمّتع بدرجة عالية من التنظيم، أما الحزب القائم منذ وقت قصير، لا يتمّتع إلا بتنظيم محدود من الخبرة في مجال التنظيم، وغير مدرب على العمل السياسي والحزبي، ووفق ذلك، فالحزب القديم من حيث النشأة هو حزب كبير، أما الحزب الحديث فهو حزب صغير[2].

ويعد هذا العامل هاما إذا ما نظرنا إلى طبيعة الخارطة الحزبية في الجزائر، فرغم أن معظم الأحزاب نشأت بعد إقرار التعددية إلا أن بعضها يتمّتع بعمق تاريخي متفاوت، فهناك من

---

[1]- عمرو هاشم ربيع ، « **نحو نموذج نظري لمفهوم الأحزاب الصغيرة**» ، أنظر :
تحرير :عمرو هاشم ربيع [وآخرون]،الأحزاب الصغيرة :والنظام الحزبي في مصر،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ، ص ص21 - 29

[2]- ***المرجع نفسه***، ص21

الأحزاب من يرجع إلى فترة الاستعمار، مثل؛ حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية الذي يرجع إلى نشاط الحزب الشيوعي الجزائري، وهناك جبهة التحرير الوطني، وهناك من الأحزاب التي ترجع نشأتها إلى فترة نظام الحزب الواحد، مثل بعض أحزاب الحركة الإسلامية، وعلى رأسها حركة مجتمع السلم والنهضة، وأحزاب التيار اليساري والعلماني، مثل جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، غير أن هذا المعيار وحده نسبي وغير كافٍ لتحديد ما إذا كان الحزب كبيرا أو صغيرا، لأن هناك من الأحزاب من يتمّتع بعمق تاريخي مثل الحركة الديمقراطية والاجتماعية ، وحزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لكّنها تعد أحزابا صغيرةً، كما أن بعض الأحزاب التي تأسست فعليا بعد إقرار التعددية أصبحت تتمّتع بفاعلية كبيرة في الساحة السياسية، وغدت بعضها ضمن الأحزاب الكبيرة، مثل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبالّتالي ضرورة إضافة معايير أخرى ضمن هذا المجال.

ثانيا :معيار الإيديولوجية

يقصد بإيديولوجية الحزب؛ التعبير عن التوجه الفكري والإطار المرجعي المجسد في برنامجه الانتخابي وخطابه السياسي[1] ، وهو معيار قيمي، يتم على أساسه تحديد ما إذا كان الحزب كبيرا أو صغيرا وفقًا لامتلاكه أو افتقاده لإيديولوجية معينة، فالأحزاب الكبيرة تمتلك إيديولوجية فكرية وسياسية، أما الأحزاب التي تفتقد إلى هذه المرجعية، فإنّها تعد صغيرة ضمن البيئة التي تعمل فيها[2].

ومعظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة لا تملك هذا الإطار الإيديولوجي بشكلٍ كامل، باعتبارها حديثة النشأة، وبعضها الآخر يصعب تحديد مرجعيتها الإيديولوجية، لأن برنامجها الانتخابي وطبيعة خطابها السياسي يتميزان بالعمومية والشمولية، ولا يقتصر على فئات اجتماعية محددة، ويتعّلق الأمر بالأحزاب ذات التوجه الوطني[3] ، ومنها التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب الأمة، التجمع الجزائري البومدييني، جبهة الجهاد من أجل الوحدة، حزب الحق وغيرها .

وهناك من الأحزاب السياسية في الجزائر من تراجعت عن إيديولوجيتها، لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، ويتعّلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تتبّنى،

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص22

[2]- ***المرجع نفسه إلصفحة نفسها.***

[3]- التوجه الوطني لبعض الأحزاب لا يعبر عن إيديولوجية معينة وإطار فكري محدد، بقدر ما يعبر نزعة حديثة تضفي الاعتراف على الأعضاء في جماعة وطنية أو قومية، حيث يعتبرها (فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama) بأنها علاقة غير عقلانية، أنظر :
.فرانسيس فوكوياما، ***المرجع السابق***، ص234 .

الإيديولوجية الاشتراكية أثناء فترة نظام الحزب الواحد، لكن عملية إقرار التعددية عام 1989أظهرت تغير الحزب في إيديولوجيته، وهذا يعود أساسا لتراجع اليسار عالميا.

وهناك سمة أخرى يمكن تسجيلها ضمن هذا المجال، كون بعض الأحزاب لم تسعى إلى اكتساب توجه سياسي وإطار فكري نابع من بيئتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بل سعت إلى استيراد إيديولوجيتها من النماذج الأجنبية ، كالنموذج الليبرالي والاشتراكي ، وهي سمة تشترك فيها الكثير من الأحزاب في العالم العربي والنامي[1] ، غير أن التوجه الليبرالي أو الاشتراكي مستمد من بيئةٍ أجنبية لا تتوافق مع بيئات الدول النامية مثل الجزائر، فالمجتمع الجزائري أو حتى المجتمعات النامية الأخرى تختلف تماما عن ظروف المجتمعات الغربية، وأهم الأحزاب الجزائرية التي تدخل ضمن هذا الشأن؛ حزب الطليعة الاشتراكية سابقا، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الحزب الحر الجزائري والاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات.

وبالرغم من أهمية هذا المعيار في عملية تصنيف الأحزاب حسب فاعليتها، إلا انّه يبقى محدودا، فليست كلّ الأحزاب السياسية التي تمتلك إيديولوجية هي أحزاب كبيرة، وكلّ الأحزاب التي تفتقد لها هي أحزاب صغيرة، فقد تكون بعضها متبنية لإيديولوجية معينة تتميز بالتلفيق، مما يؤدي إلى استحالة تطبيقها في الواقع، كما تلجأ بعض الأحزاب إلى إضفاء الغموض على برامجها وخطابها السياسي، بغرض جمع العديد من التيارات ضمن نطاقها، ومن ثم، فالإيديولوجية لا تعبر دائما عن كون الحزب صغيرا أو كبيرا[2]، والتجربة الحزبية في الجزائر أثبتت ذلك.

ثالثًا :معيار حجم انتشار وتواجد الحزب

يكتسب هذا المعيار أهمية كبيرة في فهم طبيعة الحزب السياسي ما إذا كان كبيرا أو صغيرا، وذلك بالنظر إلى المؤشرات التي يتضمنها، وأهمها؛ الانتشار الجغرافي، العضوية والإعلام[3] فأغلب الأحزاب في الجزائر لا يغطي انتشارها الجغرافي عبر الإقليم الوطني من حيث فروعها الولائية والبلدية، ويتعّلق الأمر ببعض الأحزاب ذات الطابع الجهوي، والتي لا تملك قاعدة شعبية وانتخابية تؤهلها لخوض الانتخابات العامة والنجاح فيها، ومنها؛ الحزب الجمهوري، الحزب الجمهوري التقدمي الذي يمتلك قاعدة انتخابية وشعبية في الغرب الجزائري، وكذلك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المتواجد أكثر في منطقة القبائل[4].

أما الأحزاب التي يغطي تواجدها كامل التراب الوطني، فنجد حزب جبهة التحرير الوطني، وهو يقع ضمن الأحزاب الكبيرة، بالنظر إلى تواجده في جميع الولايات، بالإضافة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم على المستوى الولائي .

---

[1]- تحرير :عمرو هاشم ربيع [وآخرون]،***المرجع السابق***، ص23 .

[2]- ***المرجع نفسه***، ص22

[3]- ***المرجع نفسه***، ص24

[4]- رشيد بن يوب،، ***الدليل السياسي 1999*** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي 1999) ، ص ص 67 و71و72.

أما العنصر الثاني المتعّلق بحجم العضوية، فهو يختلف من حزب إلى آخر، فنجد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور الذي تأسس عام 1989 ، استطاع أن يضم ما يقارب 3,5 مليون عضو[1] في غضون السنوات الأولى من وجوده، مما جعله من الأحزاب الكبيرة والفاعلة، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي بلغ حجم عضويته بداية عام 2006 ما يقارب 350.000 بطاقة انخراط حسب تصريح الأمين العام للحزب(عبد العزيز بلخادم) في مؤتمر صحفي[2] ، فيما تفتقد الكثير من الأحزاب الصغيرة إلى حجم معين للعضوية يسمح لها بانتشار أكثر عبر الإقليم الوطني، ومن ثم عدم قدرتها على خوض الانتخابات السياسية، ويعد هذا المؤشر في البلدان النامية من أهم المؤشرات المساهمة أكثر في فهم طبيعة الحزب إن كان كبيرا أو صغيرا، وفي هذا الصدد،ينظر إلى الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان على أّنها تمتلك عضوية كبيرة، فيما ينظر إلى الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان على أّنها تمتلك عضوية كبيرة، فيما ينظر للأحزاب المعارضة على أّنها تمتلك عضوية محدودة[3].

أما المؤشر الثالث فيتعّلق بعنصر الإعلام، وهو عامل يدلّ على قدرة الحزب الذي يملك أداة أو أدوات إعلامية في إيصال صوته، ومن ثم توغله أكثر في الوسط الجماهيري، وبالتالي ّ اكتسابه أكثر لقاعدة شعبية وانتخابية تؤهله لأنْ يصبح حزبا كبيرا، في حين أن الأحزاب التي تفتقد لوسائل إعلام عامة، تّتسم بالصغر مقارنة بالنوع الأول من الأحزاب.[4] وإذا ما أسقطنا هذا المؤشر على نموذج الأحزاب الجزائرية، لا نجد سوى عددا قليلا منها التي تمتلك لبعض الأدوات الإعلامية كالصحف، فحزب جبهة التحرير كحزب كبير تمّثله بعض الصحف الوطنية مثل؛ جريدة المجاهد، النصر، الشعب وغيرها، وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان يملك جريدة «المنقذ» ،غير أن أغلب الأحزاب الأخرى لا تملك الوسائل الإعلامية، مما جعلها أحزابا هامشية وصغيرة.

ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا المعيار في فهم طبيعة حجم الحزب ، إلا أّنه غير كاف وحده للّتصنيف، فلابد من إدخال معايير أخرى لتحقيق فهم أكثر لحجم الحزب.

رابعًا :معيار عضوية الحزب في المجالس المحلية والبرلمان:

وفق هذا المعيار، تظهر الأحزاب الممّثلة في البرلمان والمجالس المحلية بأّنها أحزاب كبيرة، مقارنة بالأحزاب التي لا تحظى بهذا التمثيل[5] ، غير أن نسبة تمثيلها في هذه المجالس هي التي تحدد فعلا طبيعة الحزب، فالأحزاب التي تمتلك عددا محدودا من مقاعد البرلمان، لا تستطيع أن تؤّثر في قرارات السلطة الحاكمة، ومن ثم فهي أحزاب صغيرة.

---

[1]- إسماعيل قيرة [وآخرون]، ***مستقبل الديمقراطية في الجزائر***، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2002)،ص167 .

[2]- تلفزيون الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منتدى التلفزيون الجزائري : لقاء صحفي مع الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني(عبد العزيز بلخادم)، يوم 17 مارس 2006 ، على الساعة الثالثة مساءا.

[3]- تحرير :عمرو هاشم ربيع [وآخرون]، ***المرجع السابق***، ص25 .

[4]- ***المرجع نفسه،المكان نفسه.***

[5]- ***المرجع نفسه***، ص27 .

غير أن المعيار المتعلّق بالمشاركة في البرلمان و المجالس المحلية لا يعني بشكلٍ مطلق أن الحزب السياسي صغيرا أو كبيرا، فقد يكون في بعض الحالات الحزب كبيرا ومعارضا، ويقاطع الانتخابات، مما يؤدي إلى عدم حصوله على أية نتائج فيها، كما أن بعض الأحزاب الصغيرة تشارك في هذه الانتخابات، ومن خلال الاعتماد على تركيبتها الداخلية المشكلة في بعض الأحيان من البيروقراطية العليا، الوسطى والدنيا في الإدارة العامة للدولة تسعى إلى عملية تزويرها، ومن ثم تكون النتيجة غير معبرة عن حقيقة وواقع الحزب[1] ، وهذه الظاهرة نجدها سائدة كثيرا في الدول النامية.

وعلى أساس هذه المعايير، نتوصل إلى ضبط الخارطة العامة للأحزاب السياسية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة، وفق الجدول رقم 01: انظر الملحق رقم04 :قائمة أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة[2].

وكما يّتضح من الجدول ، فإن حجم الخارطة الحزبية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة يبين مدى توّفرها على عدد كبير من الأحزاب على اختلاف توجهاتها الفكرية وحجمها السياسي، رغم أن عدد الأحزاب الصغيرة يفوق بكثير عدد الأحزاب الكبرى، وهذا التعدد السياسي والحزبي يدلّ على وجود نظام حزبي متعدد ومتنوع الأقطاب، ومن ثم فهو يعكس مدى التطابق مع التنوع السوسيولوجي الذي يزخر به المجتمع الجزائري ، بحيث كان يتطّلب ذلك؛ ضرورة إدخال إصلاحات سياسية وتنظيمية، تمّثلت في إقرار التعددية الحزبية عام1989 .

إن عملية تصنيف الأحزاب الجزائرية وفق وجهتين؛ أحزاب كبيرة فاعلة وأخرى صغيرة، تعد عملية نسبية، تتضمن أغلبها خلال تجربة التعددية الحزبية، بالإضافة إلى أن اختيار هذا التصنيف الثنائي يقوم على أساس موضوعي إذا ما قارّناه بالتصنيفات الأخرى، كالتصنيف حسب التوجه الإيديولوجي(يمين، وسط ويسار)، والغرض من ذلك ليس في تحديد طبيعة الحزب إن كان كبيرا أو صغيرا، ولكن الغاية النهائية تكمن في وضع إطار عام لخارطة الأحزاب السياسية في الجزائر،

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص29 .

[2]- تم اقتباس هذا الجدول من عدة مراجع، فباستثناء الحركة الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الوطنية الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني، تم اقتباس الأحزاب الأخرى من:
جياد اعتامنة ، الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية في الجزائر(1990- 1992)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995 ، ص ص277 - 280.
في حين تم اقتباس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية من:
[التعريف بالجبهة الوطنية الجزائرية]، أنظر:
http://www.fna.dz/fnalgerien/presentation.htm
أما أحزاب :الحركة الديمقراطية والاجتماعية، التحالف الوطني الجمهوري، التجمع الوطني الديمقراطي، فتم اقتباسهما من: رشيد بن يوب، ***المرجع السابق***، ص ص 59 و71 -72.
وحركة الإصلاح الوطني من :حركة الإصلاح الوطني ،]التعريف بحركة الإصلاح الوطني[
http://www.elislah.org/elbeit.html

والتركيز على أهمها أو عينة منها، ثم تحديد طبيعة ممارساتها إن كانت ديمقراطية أو تسّلطية، وبالتالي ضبط أهم الأحزاب التي تشملها الدراسة، على أساس نموذج الأحزاب الكبرى والصغيرة، ولأن عدد الأحزاب يعد كبيرا خلال هذه المرحلة، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بها كّلها.

المطلب الثالث :واقع المشاركة السياسية في الجزائر:

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة بين1999- 2005 عدة مواعيد انتخابية بداية من الانتخابات الرئاسية 1999 وصولا إلى الانتخابات التشريعية 2007 مرورا بالانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2002 والانتخابات الرئاسية 2004 ، علاوة على إستفتائين حول الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية لعام1999

1- الترشح والحملة الانتخابية:

لقد تقدم إلى الانتخابات الرئاسية المسبقة التي أعلن عن تنظيمها الرئيس" زورال" 11مرشحا، إلا أن المجلس الدستوري قبل 07 ترشيحات فقط استنادا إلى القوانين الانتخابية التي تتضمن حصول المترشح على عدد من التوقيعات من منتخبين محليين وبرلمانيين وكذا عدد من الناخبين (75000) إضافة إلى إثبات المترشح مشاركته في الثورة التحريرية إن كان مولودا قبل 1942 ، ولهذا أقصى من السباق محفوظ نحناح وسيد أحمد غزالي ونور الدين بوكروح وقبل ترشح الشخصيات التالية:

-حسين آيت أحمد مترشح جبهة القوى الاشتراكية. -عبد العزيز بوتفليقة مرشح حر.

-عبد الله جاب الله عن حركة الإصلاح. -يوسف الخطيب مرشح حر. -مولود حمروش مرشح حر – مقداد سيفي عن التجمع الوطني الديمقراطي. -أحمد طالب الإبراهيمي.

وخصصت وزارة الداخلية مبلغ 2.410 مليار دينار للتكفل بحملة المرشحين ، ودعتهم إلى منافسة سياسية سلمية[1]،" لا سيما وأن المؤسسة العسكرية أكدت على عدم تدخلها في المسار الانتخابي من أجل خلق الظروف التي من شأنها أن تضمن أمن سيره[2] .

وتميزت الحملة الانتخابية بين المترشحين بمستوى عال من الشفافية حيث أتسمت بنقاش مفتوح تعرض لمعظم المواضيع .إلا أنه لما شارفت الحملة الانتخابية على نهايتها انسحب المترشحون الستة من السباق تاركين المرشح عبد العزيز بوتفليقة وحده في السباق مبررين هذا الانسحاب بوجود تزوير في إرادة الشعب قبل الاقتراع [3] غير أن الحملة الانتخابية للمرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي سمي بمرشح الإجماع استمرت إلى آخر يوم منها.

2 نتائج الاقتراع:

بدأت العملية الانتخابية بتاريخ 15 أفريل 1999 في جو من الهدوء و التنظيم المحكم، وأسفرت الانتخابات على نسب المشاركة التالية: انظر(جدول رقم:02 المتعلق بنسب المشاركة لرئاسيات 1999، تابع للملحق رقم 04).

---

[1]- أبو زكريا يحي،***الجزائر من أحمد بن بلة إلى بوتفليقة***، صحيفة عرب تايمز، ديسمبر 2004.

[2]- مجلة الجيش، ***الجزائر***، ع.427،(فيفري 1999)،ص 3-4.

[3]- الخبر،ع.2530 ، الصادرة في: 1999/04/13 ، ص 5.

وأعلن المجلس الدستوري عن نتائج الإنتخابات بفوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73.75 %من أصوات الناخبين وأصبح بذلك سابع رئيس للجزائر منذ الاستقلال، ويمكن إبراز نتائج الانتخابات الرئاسية في الجدول رقم 03 :(المتعلق بنتائج رئاسيات 15 افريل 1999)[1].

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية 30 ماي2002

1- التحضيرات:

انطلقت التحضيرات للانتخابات التشريعية برفع عدد مقاعد البرلمان إلى389 أي بزيادة 9 مقاعد عن البرلمان السابق، وتشكيل اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات التشريعية المكونة من ممثلي الأحزاب فقط.

بلغت القوائم التي استوفت شروط المشاركة في الانتخابات البرلمانية 1004 قائمة تضم 10741مترشح، وسجلت مشاركة 23 حزبا سياسيا من مجموع 28 حزبا متواجدا في الساحة السياسية إذ قدمت 829 قائمة، بينما بلغ عدد قوائم الأحرار175 وألغت وزارة الداخلية 256 قائمة تضم في غالبيتها ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة وذلك بعد تلقي شكاوي من عائلات ضحايا الإرهاب[2] .

2 نتائج الاقتراع:

توجه الناخبون إلى 40 ألف مركز اقتراع حيث أدى 400 ألف ناخب من القوات النظامية واجبهم الانتخابي و أدلى الناخبون في المناطق النائية في مكاتب خاصة هذه الأخيرة انخفضت من 5آلاف إلى 500 صندوق بناءا على طلب الأحزاب بسبب شكوك حول استخدامها لتزوير النتائج، ورفض تنظيم" العروش " المشاركة في الانتخابات واصدر نداء لجعل منطقة القبائل منطقة ميتة لهذا جرت العملية الانتخابية في المنطقة وسط إجراءات أمنية استثنائية[3] .

كما قاطعت أربعة أحزاب العملية الانتخابية و هي جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي ،والحركة الاجتماعية الديمقراطية (الحزب الشيوعي الجزائري) و الجبهة الديمقراطية (غير المرخص لها)بقيادة أحمد غزالي، وحركة الوفاء (غير المرخص لها) بزعامة أحمد طالب الإبراهيمي.

وأسفرت العملية الانتخابية عن فوز كاسح لجبهة التحرير الوطني بحصولها على 199مقعد من أصل 389 مقعدا، وكانت نتائج المشاركة على الشكل: أنظر الجدول رقم 04: تابع للملحق رقم 04: المتعلق بنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002 :

---

[1]- ج.ج.د.ش،إعلان رقم 01/إ.م.د/ والمتعلق بنتائج انتخابات رئيس الجمهورية.

[2]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الانتخابات في الجزائر، التقرير السنوي 2002 على الموقع:
www.pogr/Arabic/govnews /200

[3]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ***مرجع سابق***، 72.

وتعتبر نسبة المشاركة الأقل منذ الاستقلال ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل، وتراجع الصوت النسائي بسبب القانون الانتخابي الجديد الذي يفرض قيودا مشدودة على التصويت بالوكالة، أنظر الجدول رقم 05 المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002 (ملحق رقم 04).

ويلاحظ على هذه النتائج تدحرج التجمع الوطني الديمقراطي إلى المركز الثاني لصالح جبهة التحرير الوطني حيث فقد 107 مقعد دفعة واحدة عن النتائج التي تحصل عليها في انتخابات 1997ويعود ذلك إلى قدرة جبهة التحرير الوطني المتجددة على إقناع الجماهير ،و كذا تراجع الإسلاميين عن حلم قيام دولة إسلامية[1] غير أن بعض التحليلات تركز على التخوف من نجاح الأحزاب الإسلامية في تحقيق أغلبية برلمانية فكان لابد من البحث عن حزب من داخل الاتجاه الوطني لتأييده و الوقوف ورائه للحيلولة دون تكرار سيناريو 1991 ووقع الاختيار على جبهة التحرير الوطني[2] .

الفرع الثالث:الانتخابات المحلية البلدية

جرت في الجزائر يوم 10 أكتوبر 2002 انتخابات لمجالس البلدية والمحلية، وتم فيها انتخاب ممثلي الشعب في 1541 مجلسا بلديا و 48 مجلسا ولائيا، وقد حقق حزب جبهة التحرير الوطني فوزا ساحقا في معظم المناطق الجزائرية باستثناء تلك التي يقطن فيها أغلبية من سكان البربر حيث حقق الحزبان جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الأغلبية في هذه المجالس.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الانتخابات جرت بعد إدخال إصلاح مهم في النظام الانتخابي المتمثل في إلغاء مشاركة قوات الجيش والشرطة النظامية في الانتخابات عبر التصويت في الثكنات.

ولقد شارك الحزبان البربريان الرئيسيان جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يتزعمه سعيد سعدي في الانتخابات البلدية والولائية بعدما قاطعا الانتخابات التشريعية السابقة على عكس حركة العروش التي قاطعت الانتخابات.

إن مشاركة الحزبين السابقين في الانتخابات يعد عاملا قويا في إعادة الاستقرار السياسي في الجزائر خاصة في مناطق القبائل بصورة تدريجية فمن جهة فإن هذه المشاركة سوف تساعد على إعادة دمج سكان الأمازيغ مرة أخرى في العملية السياسية بما يعيد الهدوء مرة أخرى إلى المناطق القبائلية[3].

---

[1]- محمد عرفة: ***"انتخابات الجزائر:العسكريون في الحكم إلى إشعار"*** على موقع الانترنت on line. Net: www.islam

[2]- ***التقرير الإستراتيجي*** العربي، الأهرام: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،2002-2003،ص368.

[3]- ***التقرير الإستراتيجي*** العربي2002-2003، ***مرجع سابق*** ، ص 369.

ومن جهة أخرى فإن عودة الحزبين البربريين الرئيسين بما يمثلانه عن قواعد سياسية واجتماعية ومن تيار فكري علماني عدائي مستقل غير موال للدولة تتيح الفرصة لمواجهة التيارات السلفية بما يعيد التنوع إلى الخريطة السياسية الجزائرية[1] .

الفرع الرابع :الانتخابات الرئاسية أفريل2004

جرت الانتخابات الرئاسية الثالثة في الجزائر بتاريخ 8 أفريل 2004 ، وقدم ست مرشحين ملفات الترشح إلى المجلس الدستوري وهم :عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله، سعيد سعدي، لويزة حنون، أحمد طالب الإبراهيمي، فوزي رباعين، موسى تواتي، أحمد غزالي.

إلا أن المجلس الدستوري أقصى أحمد غزالي وموسى تواتي لعدم قدرتها على جمع التوقيعات من المواطنين أو المنتخبين وأحمد طالب الإبراهيمي بحجة أن الأعضاء المؤسسين لحركة الوفاء و العدل أعضاء سابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة، وشهدت الحملة الانتخابية عرضا مكثفا للبرامج السياسية للمرشحين الستة.

ويمكن تلخيصها في نقطتين :الاستمرارية والإصلاح الذي يمثله المترشح عبد العزيز بوتفليقة الذي دعا إلى ضرورة تطوير قانون الوئام المدني إلى مصالحة وطنية مدافعا على الإنجازات التي حققها في الحقبة السابقة سواء على المستوى الدولي أو الداخلي ، أما النقطة الثانية فتتعلق بالتغيير التي أجمع عليها المترشحون الخمسة الباقون ويلاحظ على الحملة الانتخابية للمترشحين أنها تمثل تيارات سياسية إيديولوجية متضاربة من إسلامي ووطني وعلماني وتروتسكي وتأتي المصالحة الوطنية والقضاء على الإرهاب في مقدمة اجتماعات المترشحين تلتها أزمة القبائل تم البحث عن كيفية تحريك القاطرة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية[2] .

وأدلى الجزائريون بأصواتهم لاختيار رئيسهم المقبل من ستة متنافسين يمثلون التيارات الإسلامية والوطنية والشيوعية والعلمانية ووسط أجواء هادئة وتحت إشراف 124مراقبا دوليا مثلوا البرلمان الأوروبي وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي لمراقبة الإقتراع.

وبلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية 46.17 %أنظر الجدول رقم 06 تابع للملحق رقم 04: المتعلق بنسب المشاركة في رئاسيات افريل 2004:

وأعتبر وزير الداخلية" يزيد زرهوني "في المؤتمر الصحفي الذي عقده للإعلان عن نتائج الانتخابات أنها ناقصة وأرجع ذلك إلى نداء المقاطعة الذي أطلقه بعض الإقصائيين – تنسيقية العروش والذي أسهم في عدم إجراء الانتخابات في ثلاث ولايات من منطقة القبائل حيث لم يتمكن 150ألف ناخب من المشاركة في الاستحقاق الرئاسي، و 80 ألف ناخب في ولاية تيزي وزو، ونحو و 10 آلاف ناخب في ولاية البويرة علاوة على إلغاء التصويت في الثكنات.

---

[1]- ***التقرير الإستراتيجي*** العربي2002-2003، ***المرجع نفسه***، ص 370.

[2]- إسماعيل طلاي ، إجماع على لم الشمل و اختلاف حول العفو الشامل : قراءة في برامج المترشحين لرئاسة الجزائر على موقع الانترنيت: www.aljazera.net/NR

انظر(جدول رقم 07: نتائج رئاسيات أفريل 2004، تابع للملحق رقم 04)

وفسر وزير الداخلية النسبة العالية من الأصوات التي حصل عليها عبد العزيز بوتفليقة إلى ثلاث أسباب أساسية:

-نجاح التحالف الرئاسي في التجديد النصفي لمجلس الأمة.

-نجاح الرئيس بوتفليقة في جمع 2.1 مليون توقيع لدعم ترشحه.

-عقد 2500 تجمع انتخابي في مختلف ولايات الوطن.

كما ترافق إعلان النتائج الأولية مع إعلان ثلاثة مترشحين للرئاسة (علي بن فليس ، عبد الله جاب الله ، سعيد سعدي)عدم اعترافهم بنتائج الانتخابات باعتبارها قامت على التزوير الشامل، والمعطيات المتوفرة لديهم تؤكد ضرورة إجراء الانتخابات في دورين.

وأشاد المراقبون بنزاهة الانتخابات رغم وجود بعض الثغرات التي لا تنال من مصداقيتها حيث أكدت ممثلة البرلمان الأوروبي باسكاليا نابوليتانو بأن الاقتراع جرى في ظروف عادية و بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة وإجراءات الانتخابات مطابقة للمعايير الأوربية .كما أكد رئيس بعثة الإتحاد الإفريقي على أن المسار الديمقراطي في الجزائر يسير على الطريق الصواب، وهو الأمر الذي أكده مثل جامعة الدول العربية وأضاف تشيلالي جاكسون عضو الكونجرس الأمريكي "إن الناخبين لم يتعرضوا للتخويف، وكان بإمكانهم التصويت بكل حرية و أن عملية فرز الأصوات بالمراكز كانت مفتوحة أمام الجمهور ووسائل الإعلام مما يشكل ضمانا لسلامة الاقتراع وعدالته" [1]

الفرع الخامس: الاستفتاءات الشعبية

أ – الاستفتاء على قانون الوئام المدني :

لقد تولى الرئيس بوتفليقة سدة الحكم في الجزائر في ظروف سياسية وأمنية مشهورة، حددت الجزائر في كيانها، لذا فإن أول ما قام به هو دعوة المواطنين والطبقة السياسية إلى المشاركة في صياغة مشروع تستعد به البلاد استقرارها وأمنها.

وبذلك قام بإصدار قانون استعادة الوئام المدني في 13 جويلية 1999 وهو القانون الذي يفترض أن يحل محل قانون الرحمة لعام 1995 الذي كان ينص على خفض عقوبات الاسلاميين الذين صدرت أحكام قضائية ضدهم[2].

كما صرح بوتفليقة أنه سيعرض قانون الوئام المدني على البرلمان ، فإن لم يصادق عليه فسيمررُوه مباشرة للشعب لإستفتائة، إلا أنه في الأخير قرر الرئيس بوتفليقة تمرير المشروع على البرلمان للمصادقة عليه ثم إلى الاستفتاء الشعبي[3].

---

[1]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ***مرجع سابق***، 30.

[2]- والي خميس حزام، ***إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية***،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،ط 1،2003)،ص 198.

[3] - Colie de Salier Brumo , ***le Maghreb en datation entre tradition et modernité Parismaison neuve et la rose*** , P 122.

ويعتبر قانون الوئام المدني استمرار لقانون الرحمة الذي أعد في عهد الرئيس السابق اليمين زروال الهادف إلى إرجاع الخارجين على السلطة، لكن الخلاف بينه وبين المؤسسة العسكرية على طريقة إخراجه وكيفية التعامل مع جماعات العنف المسلح دفع الرئيس زروال إلى تقديم موعد تركه للسلطة، [1] وهو يجسد كذلك أبرز بنود الاتفاق الذي تم في صيف 1997 بين مسؤولي الجيش الإسلامي لانقاد والمؤسسة العسكرية، حيث تضمن إجراءات قانونية وأمنية تستهدف ضمان وضع السلاح وعدم حدوث صراعات أو نزاعات بين التائبين عن العنف وحمل السلاح وعائلات الضحايا.

وجاء مشروع الوئام المدني في استفتاء شعبي عارم قصد من ورائه استعادة شرعية منقوصة، عقب انتخابات رئاسية جرت بمرشح واحد، عندما انسحب منها معظم المترشحين واحتاج بوتفليقة إلى دعم شعبي واسع.

ومن جهة أخرى أظهر استطلاع للرأي أن 65%من الجزائريين يثقون بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة .وأفاد هذا الاستطلاع لدى عينة من 1563 شخصا تتجاوز أعمارهم 18سنة أن 79 % منهم يعتقدون أن الوضع الأمني تحسن منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة في الخامس عشر أفريل 1999 بينما يرى 58% أن المعارضة السياسية في الجزائرلا تلعب دور هاما و أظهر الاستطلاع الذي تضمن 8 أسئلة بين 25 مارس و 2 أفريل حسب طريقة العينات في 33 ولاية من أصل 48 ولاية في الجزائر[2] .

ب- الاستفتاء من أجل ميثاق السلم والمصالحة :

إن ميثاق من أجل السلم والمصالحة يعتبر امتداد لقانون الوئام المدني و قانون الرحمة الذي حاول معالجة الأزمة الجزائرية بإقرار عفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ وهو يعبر عن نية السلطة للسعي لإرساء وتعزيز التماسك الوطني.

ويلاحظ أن طريقة إصدار الوثيقة كانت من خلال الاستفتاء، وهي آلية اعتمدتها الجمهورية الفرنسية الخامسة، وبالأخص الرئيس الفرنسي ديغول الذي كان يخاطب الشعب مباشرة دون المرور بالمؤسسات الدستورية و التشريعية للدولة الفرنسية كالبرلمان، فهذا العرف الدستوري المنصوص عليه في دساتير الجزائر والمستوحى من تجربة النظام الفرنسي صراحة على أنه يحقق لرئيس الجمهورية مخاطبة الشعب مباشرة وصور المخاطبة قد تتعدد أساليبها ومن ضمنها اللجوء للاستفتاء، لذلك نصت آخر فقرة من الوثيقة صراحة على أن الشعب الجزائري يصادق على هذا

---

[1]- سليم العلوي ، من مشروع الوئام إلى سباق الرئاسة ، على موقع الانترنيت:
www.isla: Islam on line. Com/ Arabic /politics/2003/05/Arabic le 13h tm

[2]- وكالة الأنباء الفرنسية،" 56 %من الجزائريين يثقون ببوتفليقة 2003 "، على موقع الانترنت :
www.islam onlin.net

الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية، ويفوض لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع الإجراءات بقصد تجسيد ما جاء به في بنوده.

وتعتبر القيمة القانونية للميثاق أعلى من الدستور والقوانين الأساسية وفي حالة التعارض بين الدستور والميثاق قد يرجع هذا الأخير على جميع القوانين ، مما يكسبه قوة مضاعفة، علاوة على كون مصطلح" ميثاق "من الناحية الفلسفية يعني لم الشمل."

وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة في 29 سبتمبر 2005حوالي 76.79% حيث صدرت 97.36 % بنعم بينما لم تصل نسبة من صوت بـــ :لا إلا2.64 %.

الفرع السادس: الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007

1-**التحضيرات:**

تميزت هذه الانتخابات التشريعية بمشاركة واسعة من قبل العديد من الأحزاب السياسية، باستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي وصفتها بـــ "زواج المتعة " الذي ترفض أن تكون احد أطرافه،مع النظام السياسي الجزائري.في المقابل نية في مشاركة كبيرة ،عبرت عنها الأحزاب والمرشحين الأحرار كأفراد وقوى سياسية منظمة ،كما هو حال "حركة العروش " وقيادات الجيش الإسلامي للإنقاذ، التي لم تتمكن من الترشح في نهاية الأمر،بعد فشل مسعاها لدخول المنافسة عن طريق قائمة حزب صغير(حركة الوفاق الوطني)، نفس الشيء بالنسبة "لحركة العروش" التي لم تفلح في تكوين قوائم مستقلة بمنطقة القبائل ،بعد التآكل السريع الذي عرفه تأثير الحركة بالمنطقة، فكما تميزت "حركة العروش " بسرعة البروز وقوة التأثير لمدة قصيرة ، عرفت نفس السرعة في أفولها وفقدان تأثيرها بالمنطقة .

رغم الموقف المعادي الذي وقفته الإدارة من ظاهرة القوائم المستقلة، والتخوف الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية الكبرى منها، فإن عدد القوائم التي دخلت الانتخابات وصل إلى 100 قائمة من بينها 95 داخل الجزائر و5 بالهجرة .ظاهرة المستقلين التي لم تفلح رغم ذلك في التقدم للانتخابات في 17 ولاية من مجموع 48 ولاية، فقد اختفت القوائم الحرة في ولايات كالجزائر العاصمة ، سطيف ، باتنة ، الواد ، خنشلة وسوق هراس ...الخ، لتظهر بقوة في ولايات مثل عين الدفلى بـــ 9 قوائم ، الاغواط بـــ 8 قوائم ، بجاية وقالمة بـــ6 ، و بسكرة، تبسة ،سكيكدة ، عنابة بـــ 5قوائم ...الخ.

تفاوت في الحضور للقوائم الحرة عبر الولايات[1] ، لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى يوميات الحياة السياسية،داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحولات التي تعيشها، حتى في أبعادها التقليدية،فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى

[1] - جابي عبد الناصر ، ***اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية و الانتخابات في الدول العربية،متحصل عليه يوم 2010/03/20 من موقع:*** http://www.dctcrs.org/s2632.htm

تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية ،كما هو حال منطقة الهضاب العليا على سبيل المثال.

التحولات الاقتصادية وما أنتجته من فرز اجتماعي جديد ،كانت وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس من هذه الزاوية بروز فئة رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم وقطاعات نشاطهم ، ظاهرة ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، تم ربطها بالفساد المستشري في الجزائر، داخل دواليب السلطة والإدارة، بل وحملتها بعض التحاليل مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاق نفسه[1] .

الصراعات داخل الأحزاب السياسية ونوعية تسييرها البعيدة عن المقاييس الديمقراطية، يمكن عدها هي الأخرى أحد أسباب هذه الظاهرة التي عبر من خلالها ، جزء من النخبة الحزبية المغضوب عنها ، المعارضة أو المقصاة ، كما حصل في العديد من الأحزاب بدرجات متفاوتة.الصراعات الداخلية التي عرفتها بعض الأحزاب والموقف الذي أخذته الإدارة من هذه الصراعات ، وحتى التقدم للانتخابات من خلال أحزاب صغيرة ،كما حصل مع الإصلاحيين في قوائم الحركة من أجل الطبيعة و النمو.

2- نتائج الاقتراع:

قد تكون نتائج الانتخابات المحسومة مسبقا، احد أسباب التي لم تشجع المواطن على المشاركة في هذه الانتخابات التي بدت للمواطن من دون رهان سياسي فعلي، جراء السيطرة التي فرضتها أحزاب التحالف الرئاسي على الساحة السياسية والإعلامية وعدم قدرة الانتخابات على إدخال تعديل جدي على الخارطة السياسية ، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها35.65 %، أنظر الجدول رقم 08 المتعلق بنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007 (ملحق رقم 04).و الكثير من الملاحظات يمكن أن نقوم بها لهذا الجدول الذي يعطينا صورة عن نتائج تشريعيات 2007 لعلى أهمها:[2]

- استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249 مقعد، رغم فقدان حزب جبهة التحرير للأغلبية التي كانت بحوزته خلال العهدة السابقة، والتحسن الطفيف في نتائج حليفيه حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي على مستوى المقاعد المتحصل عليها.
- بروز ظاهرة المستقلين بـــ 33 مقعد رغم كل ما تعرضت له القوائم المستقلة من تحرشات إدارية وحزبية.

---

[1] - جابي عبد الناصر، ***المرجع نفسه.***

[2] - جابي عبد الناصر، ***المرجع نفسه.***

- تمكن واحد وعشرين حزب سياسي _ زيادة على الأحرار _من دخول البرلمان ،مما منح صورة فسيفسائية للهيئة التشريعية,رغم أن القانون الداخلي للمجس الشعبي الوطني لا يمنح حق تكوين كتلة برلمانية إلا للحزب الذي تحصل على 15 مقعد نيابي ولا يحق لحزب تقديم مشروع قانون إلا في حالة حصوله على 20 مقعد نيابي، مما يعني أن هذا الحق محصور بين أربع أحزاب فقط، أحزاب التحالف الرئاسي وحزب العمال ،الحضور الحزبي الذي كان أقل بكثير في انتخابات 2002 التي لم تتمكن من دخول البرلمان فيها إلا تسع أحزاب فقط بالإضافة إلى المرشحين الأحرار .
- أدى القانون الانتخابي الذي جرت في ظله هذه الانتخابات(نظام النسبية بالأغلبية على أساس القائمة) إلى تبعثر كبير في أصوات المواطنين، مما زاد في نسبة الأصوات الملغاة(965064صوت) زيادة على عدم التناسب دائما بين الأصوات وعدد المقاعد المحصل عليها، كما هو مبين في الجدول،مما ساهم في إذكاء الحملة التي قادتها أحزاب التحالف الرئاسي ووزارة الداخلية ،لتغيير القانون الانتخابي بغية تشدد أكبر إزاء الأحزاب الصغيرة،المتهمة بإفساد العملية الانتخابية عن طريق استعمال الأموال (تقاضي رشاوى مقابل بيعها لمواقع داخل قوائمها الانتخابية والمتاجرة بالحضور داخل اللجان الولائية والبلدية للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات ...الخ)وبعثرة أصوات الناخبين.فعلا يكفي التمعن في نتائج الأحزاب الخمس الأخيرة ،للتأكد من أنها حصدت على سبيل المثال على 353944صوت، لكنها لم تحصل إلا بها إلا على ثلاث مقاعد بالبرلمان،في حين حصل حزب العمال أو التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بأقل منها بكثير على 26 و19 مقعد نيابي على التوالي (انظر الجدول رقم 09 تابع للملحق رقم 04: المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007).

➢ **مقارنة نتائج الأحزاب بين اقتراعين 2007/2002:هل خسر الكل ؟:**

مقارنة بسيطة بين نتائج انتخابات 2002 و 2007 تبين من حيث النتائج المتحصل عليها ،أن كل الأحزاب تقريبا قد خسرت على مستوى وعائها الانتخابي، رغم الزيادة في عدد المسجلين في القوائم الانتخابية بالمقارنة مع استحقاق 2002 ،حتى وان حسن بعضها من حضوره داخل المؤسسة البرلمانية،كما هو حال التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحزب العمال..الخ ،لتكون خسارة الأحزاب الأخرى كحزب جبهة التحرير وحركة الإصلاح أعمق بل وكارثية بالنسبة للإصلاح ،بحيث لم يتقهقر حزب جبهة التحرير على مستوى الوعاء الانتخابي فقط ،بفقدانه لأكثر من مليون صوت بين الاقتراعين، بل فقد الأغلبية التي كان يملكها داخل الغرفة السفلى، نفس الشيء بالنسبة لحركة الإصلاح الوطني التي دخلت الانتخابات مقسمة بين جناحي زعيمها التاريخي عبد الله جاب الله المقاطع وجناح منافسيه الذين دخلوا الانتخابات،

لتفقد الحركة الموقع الثالث الذي كانت تحتله في العهدة السابقة ولا تحصل إلا على ثلاث مواقع نيابية [1].

نتائج حزبية تؤكد ارتفاع نسبة المقاطعة الشعبية لانتخابات 2007 من جهة، كما تؤكد من جهة أخرى أزمة الحزب السياسي الجزائري الذي فشل في استقطاب المواطن للمشاركة في هذه الانتخابات أو دخلها مقسما بين عدة تيارات كما هو حال حركة الإصلاح الوطني وحتى جبهة التحرير الذي عرفت عدة تشنجات واحتجاجات خلال مرحلة إعداد القوائم الانتخابية، لجأت إليها العديد من الوجوه المقصية المحسوبة على تيار الأمين العام السابق علي بن فليس.أخيرا تؤكد نتائج هذين الاقتراعين، أننا أمام خارطة حزبية غير مستقرة وقابلة للكثير من التحويرات ، جراء ما يميز الحزب السياسي الجزائري من تسيير غير ديمقراطي ونتيجة للمكانة المبهمة والهشة التي يحتلها الحزب السياسي في علاقاته بالإدارة ومراكز القرار الأخرى ، داخل النظام السياسي،عشرين سنة تقريبا منذ الإعلان عن التعددية السياسية (انظر الجدول رقم 10 تابع للملحق رقم 04: المتعلق بالمقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنتي 2002 و 2007).

[1] - جابي عبد الناصر، ***المرجع نفسه.***

المبحث الثالث: الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي:

تعد طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء داخل الأحزاب السياسية من القضايا التقليدية لمفهوم الممارسة الديمقراطية، وهو مؤشر مهم للتعرف على ديمقراطية الممارسة الحزبية من عدمها[1]، وفهم طبيعة هذه العلاقة يتوّقف أساسا على تحليل ودراسة أنماط التفاعلات بين المستوى التنظيمي القيادي والقاعدي، وذلك بالبحث في ثلاث عناصر رئيسية؛ فأما الأول، فيشمل عملية تداول القيادة، المتضمنة التجنيد السياسي الحزبي ودوران النخبة فيها، وأما الثاني، فيتضمن طبيعة مشاركة الأعضاء في تجديد هذه النخبة، في كونها مشاركة فعلية أو شكلية، وأما العنصر الثالث، فيشمل عملية إدارة الأزمات على مستوى العلاقة بين القيادة والأعضاء الحزبيين .ودراسة أنماط هذه التفاعلات لا يتوّقف على أعضاء حزبيين من طبيعة واحدة فحسب، بل يتضمن العلاقة الأفقية والعمودية(الرأسية) بين مختلف المستويات التنظيمية.

وتلعب القيادة دورا كبيرا في هذه التفاعلات بين مختلف المستويات التنظيمية في الحزب السياسي، بحيث تساهم في تحقيق ترابط عضوي ووظيفي بين جميع الأعضاء .ولهذه الأهمية الكبيرة المعطاة للمستوى القيادي، خصصنا المطلب الأول من هذا المبحث لدراسة وتحليل نمط القيادة، وأسلوب الوصول إلى المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية، ثم دور الأعضاء في تجديد النخبة القيادية داخلها في مطلب ثاني، وفي المبحث الثالث والأخير، نركِّز على أسلوب إدارة الأزمات الحزبية على مستوى العلاقة بين النخبة والأعضاء فيها .

---

[1]- وحيد عبد المجيد، ***الأحزاب المصرية من الداخل1907-1992***،(القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 1993)،ص.31 .

المطلب الأول :عملية تداول القيادة في الأحزاب الجزائرية

لاشك أن مبدأ تداول القيادة في أي تنظيم سياسي يُعد مبدأً مركزيا مهما للممارسة الديمقراطية[1]، باعتباره أهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها، ويشمل ذلك المناصب القيادية التي لها دور بارز في عملية صياغة السياسات وصناعة واتخاذ القرارات .وفي الأحزاب السياسية يتضمن هذا المبدأ عملية التجنيد السياسي ودوران النخبة، ويدخل هذا الجانب ضمن عملية تجديد القيادات كأساس لحراك نخبوي فعلي.

يتضمن مفهوم التجنيد السياسي كما عرفه الأستاذ (لستر سلغمانLester G.Seligman) بأّنه :«**عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد**[2]» ، بحيث تعتمد هذه العملية في النظم الأوتوقراطية على معايير المحسوبية، الهيمنة، الوراثة وغيرها، في حين تكون هناك ميكانيزمات رشيدة وعقلانية لعملية التجنيد، كالانتخاب، حرية وتعددية الترشيحات، في النظم الديمقراطية المعاصرة.

كما تعني عملية دوران النخبة؛ تعاقب الصفوة، ويشتمل ذلك على اختيار أعضاء لجنة موجهة لزمرة صغيرة أو أقلية، أي استبدال هؤلاء الأعضاء في المستوى القيادي بغيرهم[3] بشكلٍ دوري ومستمر، ويشير باريتو (Pareto) في هذا الصدد إلى دورة الأفراد بين المستويين، النخبة واللانخبة[4].

إن البحث ضمن هذه المقاربة المتعّلقة بإشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة من جهة، ودراسة عملية تداول القيادة فيها من جهة أخرى، يهدف أساسا إلى معرفة الأساليب التي تّتبعها هذه الأحزاب في طريقة اختيار قياداتها في المستوى التنظيمي الأعلى في الواقع، ومقارنته بالنصوص القانونية في هذا المجال، كما يهدف إلى فهم إمكانية وجود نخب حزبية مفتوحة(Accessible) أو مغلقة .

وعلى هذا الأساس، سنحاول البحث حول ما إذا كانت الأحزاب الجزائرية المعاصرة تّتبع أساليب ديمقراطية فعلية في هذا المجال أو العكس؟

وللإجابة على هذا التساؤل الجوهري، نحاول دراسة وفهم طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر (الفرع الأول)، على أساس الأنماط القيادية الشائعة في هذه الأحزاب، ونركّز في ذلك على النمط

---

[1]- علي خليفة الكواري] وآخرون[، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،(***بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)***، ص53 .

[2]- عمرو هاشم ربيع]وآخرون[، ***المرجع السابق***، ص . 15 نقلا عن:
عبد الغّفار رشاد، ***الرأي العام والنتائج السياسية***،(القاهرة :مكتبة نهضة الشرق، 1984)، ص137 .

[3]- محمد السويدي، ***علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضياه***،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1990)، ص 166.

[4]- عبد الله زبيري، ***النخبة السياسية في الجزائرية***،(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2001 ، ص . 103 نقلا عن:
بوتومور، ***الصفوة والمجتمع :دراسات في علم الاجتماع السياسي*** ، ترجمة وتقديم : محمد الجوهري وآخرون،(الإسكندرية :دار الكتب الجامعية، 1972)،ص65 .

القيادي الكاريزمي والنمط الأوليغارشي، ثم تحديد أنماط تداول المناصب القيادية فيها (الفرع الثاني)، من حيث درجة انتظام هذه العملية والأساليب المتّبعة في هذا المجال.

الفرع الاول:طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر

تعد وظيفة« القيادة» (Leadership) في الحزب السياسي ذات أهمية كبرى، كونها تدير الحزب وتوجه شؤونه ونشاطه التنظيمي والسياسي، كما تساهم في تنمية الرابطة التنظيمية بين أعضائه[1]، حيث تعرف بكونها عملية تأثير وتوجيه سلوكات وأفكار الآخرين في أي تنظيم تأثيرا مباشرا أو غير مباشرٍ[2].

ويشغل منصب القيادة« صفوة»أو« نخبة» (Elite)، وقد كانت تستخدم هذه الكلمة في القرن السابع عشر (17)لوصف السلع ذات الجودة الممتازة، واستخدامها في اللّغة الإنجليزية كان في سنة1823 للإشارة إلى جماعات اجتماعية، لكن شاع هذا الاستخدام بشكلٍ واسع في الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوربية بوجهٍ عام في أواخر القرن التاسع عشر(19) ، لاسيما في كتابات الأستاذ (باريتو Pareto)[3] ، ثم(موسكاMosca) و(ميتشلزMichels). وتتألّف الصفوة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في الجهاز السياسي على حد تعبير (بوتومور)[4] والقول بوجود نخبة تملك مقاليد القوة والنفوذ التنظيمي والسياسي في أي منظمة لا يتنافى مع الأسلوب الديمقراطي، كونه يعتمد على فكرة« تكافؤ الفرص » ، ويشترط ذلك، وجود نخب مفتوحة، بحيث يكون الالتحاق بها متاحا لكلّ المستويات المختلفة، وفق أساس الكفاءة الشخصية، والديمقراطية كما يرى (بوتومور) تساهم في تشكل النخب المتنافسة فيما بينها[5]، لكن طريقة التنافس هذه، ونمط حكم هذه النخبة، هما اللّذان يحددان مبدأ التوافق مع الممارسة الديمقراطية في الواقع.

وتبرز أهمية القيادة في أي تنظيم سياسي، ومنه في الأحزاب السياسية، في كونها ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها، حيث سعت جماعة سياسية من المواطنين والمواطنات في لبنان خلال بداية السبعينيات من القرن الماضي إلى تكوين حزب سياسي بدون قيادات وهيئات مركزية، بيد أن هذه التجربة لم تنجح، إذ كان هناك حاجة إلى ضرورة تأمين استمرارية العمل، وتأمين الاتصال بين المحازبين، وهذه الحاجة ضمنت وجود مركز حزبي موجه، أي نخبة قيادية مهما كانت التسميات المعطاة لها[6].

---

[1]- محمد السويدي، ***المرجع السابق***، ص 91 نقلا عن:
إسماعيل علي سعد، ***المجتمع والسياسة***،(الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 1980)، ص ص229-230.

[2]- علي الشريف، ***إدارة المنظمات العامة***،(الإسكندرية :الدار الجامعية، 1987)، ص387 .

[3]- بوتومور،***مرجع سابق*** ، ص01 .

[4]- ***المرجع نفسه***، ص09 .

[5]- ***المرجع نفسه***، ص ص 14 ، 13و131 .

[6]- ورشة عمل من إعداد :رغيد كاظم الصلح وعلي خليفة الكواري، بعنوان: « ***الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية***»، في: علي خليفة الكواري] وآخرون[، ***حوار من أجل الديمقراطية، المرجع السابق***، ص59 .

وتحليل طبيعة القيادة في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، يوحي بوجود أكثر من نمط قيادي واحد، إذ أن هناك نموذج من الأحزاب السياسية الكبرى والصغيرة من يقوم على نمط كاريزمي، وهناك من هذه الأحزاب من يقوم على نموذج أوليغارشي، ويعد هذان النمطان بارزان أكثر في حياة هذه الأحزاب.

أولا :النمط القيادي الكاريزمي

أصل الكلمة« كاريزما» يوناني (Kharismata)، الذي يعني الموهبة، وقد دخلت ميدان الدراسات الاجتماعية عن طريق عالم الاجتماع الألماني(ماكس فيبر Max Weber) ،ليدلّ بها على بعض الأشخاص أو على موهبتهم أو مقدرتهم غير العادية، التي تؤهلهم لأن يكونوا أمثلة لغيرهم من الأفراد، وهذه القوة الخارقة هي التي تجعل الأفراد ينظرون إلى أصحابها على أنّهم ممتازون على غيرهم، ومن ثَم فهم أهلٌ لقيادة الجماهير أو الأحزاب السياسية[1]، فهي إذن مجموعة من الصفات والمواهب التي يتميز بها بعض الأفراد، يصبحون بفضلها أهلا للزعامة.

ويُعد النموذج القيادي الكاريزمي في الأحزاب السياسية أحد النماذج القيادية التي تتّخُذ أساليب مميزة لإضفاء الصفة الشرعية[2]، إذ يرتكز أساسا على كون سلطة الدفع تهبط من الأعلى، بالإضافة إلى مبدأ الزعامة[3].ونمط القيادة هنا يكون أوحدا، ولذلك يمكن قياسه على أساس الشيخوخة العمرية والسياسية أو كليهما، حيث يتميز القائد الكاريزمي الأوحد عادَة بعمرٍ سياسي أطول خلال فترة وجوده ونشاطه منذ التأسيس، كما يّتضح هذا النمط أيضا من خلال طريقة التعيين والاختيار المّتبعة من قبل القادة الكاريزميين في عملية التجنيد السياسي.

ويظهر هذا النمط بشكلٍ عام في بعض الأحزاب الجزائرية المعاصرة[4]، وهي؛ حركة مجتمع السلم، حركة النهضة سابَقا، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حزب العمال، حزب التجديد سابَقا، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى .وقد ارتبطت معظم هذه الأحزاب منذ تأسيسها بقائد كاريزمي أوحد، يعرف الحزب غالبا باسمه، حيث يعد زعيمه، كونه يهيمن على النشاط التنظيمي ومعظم القرارات الحزبية المهمة، فضلا عن الحفاظ على الثبات في مؤسسة القيادة.

فحزب حركة مجتمع السلم الذي عرف هذا النمط القيادي مُنذ تأسيسه رسميا عام 1991 من قبل زعيمه (محفوظ نحناح)، حيث ارتبط هذا الحزب بشخصه، نظرا للميزات التي اّتصف بها خلال فترة قيادته لمدة اثنا عشر (12)سنة، إلى غاية عام 2003 ، تاريخ وفاته، وقد اعترف بذلك

---

[1]- محمد السويدي،***مرجع سابق***، ص ص 31 ،32.

[2]- هناك عدة نماذج للقيادة الحزبية في مختلف الأحزاب السياسية المعاصرة، يمكن إجمالها في ثلاث (3) أنماط رئيسية؛ النمط الكاريزمي، والنمط الأوليغارشي ونمط القيادة الديمقراطية .أنظر: فيليب برو، ***علم الاجتماع السياسي*** ، ترجمة :محمد عرب صاصيلا، بيرو ت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1989)، ص403 .

[3]- ***المرجع نفسه***.الصفحة نفسها.

[4]- أبو عبد الرحمان،« ***زعماء سياسيين خالدون في مناصبهم لا تزحزحهم منها إلا الموت***.. ؟ » ، ***أخبار الأسبوع***(جريدة أسبوعية)، عدد: 209 ، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005 ، الجزائر، ص10 .

(أحمد الدان)، العضو القيادي في الحزب بهذه الميزات، حيث قال :«**يعتبر الشيخ محفوظ نحناح نموذجا مميزا لا يمكن أن يتكرر، بما كان فيه من الصفات التي جعلته محلّ إجماع لدى أبناء حركة مجتمع السلم، لأنّهم أحسوا فيه رمزا للمشروع الإسلامي، ورمزا للتغيير المنتظر، ورمزا للعلاقة الايجابية بين المناضل والقيادة**[1]».ويُعد مبدأ«الزعامية» في حركة مجتمع السلم أحد الأشكال السلبية في نمط القيادة لدى أحزاب التيار الإسلامي في الجزائر، حيث تقترب من مفهوم «الديكتاتورية السياسية» ،وهو شكل يميز كذلك بعض الأحزاب الجزائرية الأخرى[2].

وكثيرا ما يؤدي هذا النمط إلى زعزعة استقرار التنظيم السياسي عند وفاة هذا القائد، إذ لا يجد هذا التنظيم قائدا يتميز بنفس الصفات التي كان يتوّفر عليها القائد السابق، وهذا ما حدث فعلا لحركة مجتمع السلم عند وفاة قائدها (نحناح)[3] عام 2003 ، حيث تعرض الحزب إلى أزمة تنظيمية على مستوى نخبته وقاعدته بشأن اختيار القائد الجديد، إذ يؤكد (أحمد الدان) في هذا الشأن أن: « **وفاة محفوظ نحناح أحدثت فراغا لم يملأ بعد**[4]» ، بالرغم من اعتبار البعض أن الحزب خرج من أزمته حول القيادة[5]، لكّننا نعتقد أن آثارها بقيت فيما بعد، والدليل على ذلك، تعرض الحركة إلى أزمة خلافية أخرى، كان طرفا الخلاف فيها، أولئك الذين انقسموا سابقًا بشأن اختيار القائد الذي يخلف (نحناح).

كما أن نمط القيادة الكاريزمي في هذا الحزب بقي مؤثِّرا حتى بعد وفاة (نحناح)، ووصول (أبو جرة سلطاني) إلى منصب الرئاسة في أوت من عام 2003 ، لكن أخف من السابق، ويتجسد ذلك في شخص القائد الجديد للحزب، من خلال قوله بشأن مسألة استوزاره في الحكومة: « **أنا رئيس الحزب والناطق باسمه طبقًا لقوانين الحركة**[6]» .

ويظهر ذلك أيضا في حركة النهضة سابقًا، فمنذ تأسيس الحزب عام 1990 ، إلى غاية1999 عرف نمطا قياديا كاريزميا[7]على يد رئيسه (عبد الله جاب الله)، إذ بينت فترة قيادته نزوعا نحو الهيمنة على النشاط التنظيمي للحركة، وعلى صناعة واتخاذ القرارات المهمة فيها، وقد أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997 بروز قيادات جديدة، احتّلت مناصب هامة في مركز القرار السياسي في الدولة، وفي مؤسسات الحزب الوطنية، كالمجلس الشوري الوطني، وقد كانت ترى هذه النخب في مواقف الزعيم عائقًا أمامها في الوصول إلى الترقية، كما يرى ذلك الباحث السوسيولوجي (عبد الناصر جابي)، حيث حاولت أن تغير من ميزان القوة الداخلي بينها وبين

---

[1]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 324 :، من 14 إلى 20 ماي 2005 ،***مرجع سابق***، ص06 .

[2]- عمراني كربوسة، ***الحركة الإسلامية في الجزائر : دراسة حالتي حركة مجتمع السلم والإصلاح الوطني***، (مذكرة ماجستير) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2004 ،2005 ، ص102 .

[3]- ***المرجع نفسه***، ص103 .

[4]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 324 :، من 14 إلى 20 ماي 2005 ،مرجع سابق، ص04 .

[5]- عمراني كربوسة، ***مرجع سابق***، ص103 .

[6]- **الخبر اليومي**، عدد 4 :، 4385 ماي 2005 ، ***مرجع سابق***، ص02 .

[7]- عبد الناصر جابي، ***الانتخابات الدولة والمجتمع***،(الجزائر :دار القصبة للنشر،1998)، ص264 .

القيادة التاريخية، بأساليب عملها وتقاليدها المستمدة من عهد السرية[1]، وقد انعكس عدم التوافق بين الرُؤى داخلها سلبيا في مؤتمر الحزب الثاني عام1998 بعدما تم انتخاب (لحبيب آدمي) أميًنا عاما، حيث أصبح يملك بعض الصلاحيات والاختصاصات التي كانت حكرا في يد الرئيس[2]، وهي محاولة لإحداث توازن للبناء السلطوي داخل الحزب، والحد من كاريزمية (جاب الله) في هذا المجال.

وقد امتد هذا النمط إلى حركة الإصلاح الوطني، الذي أسسه (جاب الله) بعد خروجه من الحزب السابق، وقد اعترف بذلك رئيس مجلس الشورى (محمد بولحية)، حيث اعتبر أن استبدادية رئيس الحركة لها جذورها التاريخية، إذ ترجع إلى فترة قيادته لحركة النهضة، وقد رفض بعض الإطارات داخلها هذا النمط، حين خاطبه أحدهم قائلا أن : « **عهد الأبوة قد ولّى، ونحن رفضنا أبوة الحاج مصالي خلال ثورة التحرير، فكتب لها النجاح**[3]» وقد تأّثر هذا الحزب بفعل خروج قائده الكاريزمي، الكاريزمي، حيث يبرز ذلك جليا في الانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2002 ، إذ لم تحصل الحركة على أي مقعدٍ في البرلمان، ويُرجع ذلك (فاتح ربيعي)، الأمين العام المؤقت سابًقا للحزب «**نكسة حزبه في الانتخابات إلى خروج رئيس الحركة الذي عرفت النهضة باسمه**[4]».

كما اّتجه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إتباع هذا النمط، رغم قصر تجربته الحزبية التي لم تدم أكثر من ثلاثة (3) سنوات، مقارنة بأحزاب التيار الإسلامي الأخرى، كالّنهضة وحركة مجتمع السلم، وقد اعترف (أحمد مراني)، العضو القيادي في الجبهة سابًقا بكاريزمية الشيخ (عباسي مدني)، حيث أكد أّنه كان يفرض رأيه وقراراته، ولا يرجع إلى مجلس الشورى للأخذ بموقف أعضائه[5].كما يظهر ذلك أيضا في خطاباته السياسية التي كان يلقيها الشيخ (عباسي)، وتلقى وتلقى تأثيرا كبيرا في أوساط الجماهير، وهذا ما دفع بـــ (مدني مزراق)، أحد أعضاء هذا الحزب سابًقا، إلى اعتبار أن الأحزاب الإسلامية في الجزائر بشكلٍ عام، وحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحّلة بشكلٍ خاص، إلى أّنها «**دأبت على العمل بالفكر المشيخي عند الزعماء** » وهذا ما خّلف أضرارا سلبية على بنائها الداخلي، حيث تعرضت معظمها إلى التصدع ،والانقسام[6].لكن درجة تركيز هذا النمط في الجبهة الإسلامية يعد أقلّ درجة مقارنة بحزب حركة مجتمع السلم أو بعض الأحزاب الأخرى، وهذا يرجع لقصر تجربته كما قلنا سابًقا.

ورغم المظاهر السلبية لنمط القيادة الكاريزمي في الأحزاب الإسلامية الجزائرية، لاسيما في انعكاساتها على الممارسة الديمقراطية، إلا أن البعض يقر بالوجه الايجابي للقيادة في هذه الأحزاب،

---

[1]- ***المرجع نفسه***.الصفحة نفسها.

[2]- رشيد بن يوب، ***الدليل السياسي 1999*** ،(الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، جانفي1999) ، ص64 .

[3]- **الخبر اليومي**، عدد 16 :،4371 أفريل 2005 ، ***مرجع سابق***، ص03 .

[4]- عمراني كربوسة، ***مرجع سابق***، ص . 102 نقلا عن:« حوار مع فاتح ربيعي، الأمين العام المؤقت لحركة النهضة»،**جريدة الجزيرة الأسبوعية**، الصادرة في 18 جانفي 2003 ، ص15

[5]- ***المرجع نفسه***.الصفحة نفسها.

[6]- **الشروق اليومي**، عدد 16 :، 1279جانفي 2005 ،مرجع سابق، ص02 .

حيث اعتبرها تشكّل« المرجعية» الأساسية التي تعود إليها جميع الأمور والقضايا الهامة المتعلّقة بمصير ومستقبل الحركة الإسلامية، حيث أكد (عبد الرزاق قسوم) أن:« **فقدان الحركة الإسلامية للعديد من الرجال، يشكّل خسارة للحركة (...) فلو أستعين بهم في التوجيه، لتمكن هؤلاء من أداء المهام المنوطة بهم (...)ولو أن هذه المرجعيات وجدت المناخ المناسب ووجدت الأذان الصاغية لما وصلنا إلى ما نحن عليه**[1]» ،وخصائص القيادة بهذا المعنى، تتميز« **بالقدرة الفائقة على الاستمالة والإقناع، كما أن دعايتهم تكون مؤثّرة للغاية**[2]» .

ولا يتوّقف هذا النمط على أحزاب التيار الإسلامي فحسب، بل يشمل أيضا أحزاب كبرى وصغيرة ذات التوجه الوطني والعلمانيين فالكثير من رؤساء هذه الأحزاب منذ تأسيسها،« **نجدهم إما شيوخ مرجعيون (حالة الأحزاب الإسلامية)، أو زعماء تاريخيون أو قادة مؤسسون (حالة بعض الأحزاب العلمانية والوطنية)، يشبه مسارهم، مسار من يصل إلى السلطة في دول العالم الثالث، بحيث لا يغادرها إلا باستقالة جبرية، أو انقلاب عنيف، أو اغتيال غادر، وأخيرا موت طبيعي**[3]» ، والكثير من هذه القيادات الحزبية في الجزائر ما زالت تهيمن على مؤسسة القيادة، مثل حالة حزب جبهة القوى الاشتراكية،حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال، في حين هناك من الأحزاب الأخرى التي تأثّرت بهذا النمط خلال فترة معينة من تجربتها المعاصرة، مثل حالة حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية، وحزب التجديد الجزائري والتجمع الوطني الجمهوري.

فأما حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي تأسس سريا منذ عام 1963 على يد رئيسه الحالي (حسين آيت أحمد)، ونشط سريا منذ هذا التاريخ، وحتى خلال فترة التعددية السياسية لا يزال قائده وزعيمه رئيسا للحزب، ولم يحدث أي تغير في نمط القيادة[4]، ويتميز شخص القائد في هذه الحالة بعمرية سياسية أطول، ونمط قيادة مركز مقارنة بالأحزاب الأخرى، لكن تراجع نتائجه الانتخابية بعد عام 2002 ، وتواجد القائد الرئيسي في الخارج، وضعف نشاطه التنظيمي على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية فيه، وتركز إستراتيجية الحزب للحفاظ على مكانته داخل الأممية الاشتراكية[5]، وازدياد دور القيادة الداخلية مجسدة في هيئة الأمانة الوطنية، كلّها عوامل ساهمت في تراجع درجة تركيز هذا النمط مقارنة بالمرحلة السابقة لتجربة التعددية السياسية في الجزائر.

ولا يختلف حال حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن سابقه، فهو أيضا عرف هذا النمط الكاريزمي المركز على مستوى القيادة، قياسا بالعمرية السياسية لقائده (سعيد سعدي)، حيث

---

[1]- عمراني كربوسة،***مرجع سابق***، ص ص 101 ، . 100نقلا عن:
«حوار مع عبد الرزاق قسوم، عضو جمعية العلماء المسلمين، ورئيس جريدة البصائر»،**جريدة العربي الأسبوعية**، الصادر في 10 فيفري2004 .

[2]- ***المرجع نفسه***، ص101 .

[3]- ***المرجع نفسه***، ص102 .

[4]- **أخبار الأسبوع**، عدد 209 :، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .

[5]- ***المرجع نفسه***.الصفحة نفسها.

يعد زعيم الحزب منذ تأسيسه عام1989[1] ، لكن وجه الاختلاف بين هذا الحزب وجبهة القوى الاشتراكية يكمن حول طبيعة القيادة ذاتها، فرئيس الحزب (سعدي) يعد من الجيل الشبابي القيادي، والذي غالبا ما يركز مطالبه حول الممارسة الديمقراطية وتطبيق قاعدة تداول السلطة دوريا[2]، لكن مواقفه النظرية لا تتوافق مع ممارساته من زاوية تغيير وتجديد القيادة داخليا، فمؤسسة الرئاسة في هذا الحزب تتميز بالثبات لعدم وجود تغيير في القائد الحزبي .بالإضافة إلى وجود تركيز سلطوي في هذه المؤسسة على باقي المؤسسات الأخرى داخل الحزب، ووجود هذا التركيز لا يشمل فقط المستويات الوسطى والقاعدية، بل حتى المستوى القيادي في حد ذاته، ويظهر ذلك جليا في سياسات الإقصاء التي مورست على بعض القيادات الجهوية مثل (آيت العربي)و(فرحات مهني)، والتي رفضت معاداة حزبها للبعدين الإسلامي والعربي، وأسباب شخصية أخرى[3].

كما تنطبق نفس الخصائص على نمط القيادة في حزب العمال، فالأمينة العامة للحزب (لويزة حنون) التي تهيمن على هذا المنصب منذ تأسيسه عام 1990 ، وهو أعلى منصب فيه، يتضمن السلطة الفعلية والصلاحيات الواسعة على جميع المستويات، وتتميز طبيعة القيادة فيه بكاريزمية قوية، ساهمت إلى حد كبير في تماسكه التنظيمي، ومواجهة الحزب الاشتراكي للعمال للوصول إلى استقطاب واسع للشريحة العمالية والنقابية في المجتمع[4]، ويؤكد (عبد القادر قروسان)، العضو القيادي المنشق عن حزب العمال، أن المرحلة الجديدة في حياة الحزب بعد عام 2000 ، بينت النمط القيادي التسّلطي لشخص الأمينة العامة، إذ يقول:« **نحن مناضلون عماليون، نُؤمن بالنّقاش الحر والمساواة بين المواطنين والمناضلين، لكن للأسف منذ سنة 2000 ، لاحظنا هناك مستجدات بعيدة عن تقاليدنا التي عهدناها في حزبنا، لاحظنا أن هناك رأيا واحدا وفكرة واحدة، ومن يرفض الانصياع لذلك، فهو مارق وخائن، لقد أصبحت السيدة الأمينة العامة هي الكلّ في الكلّ، منذ أن اعتقدت أن حزب العمال أصبح كبيرا بفضلها (...)ومثل هذه الأساليب في العمل السياسي والنضالي مرفوضة وغير قابلة على الإطلاق**[5]» ، ويمكن إرجاع إرجاع أسباب تركز هذا النمط بقوة في حزب العمال إلى طبيعة توجهه، كونه«تروتسكي » النشأة، إذ تتميز الأحزاب الشيوعية بتزايد نمو السلطة فيها، نتيجة تنامي الطاعة والخضوع من قِبل الأنصار والأعضاء، كما يؤكد ذلك الأستاذ (موريس دوفارجيه)[6].

أما الأحزاب السياسية التي عرفت النمط الكاريزمي على مستوى قيادتها في مرحلة تاريخية من تجربتها، فإنّها تختلف نسبيا في بعض المظاهر مع الأحزاب السابقة، ويتركز ذلك أساسا في

---

[1]- رشيد بن يوب،***مرجع سابق،*** ص70 .
[2]- عبد الناصر جابي،***مرجع سابق،*** ص ص 179 و183 .
[3]- إسماعيل قيرة] وآخرون[، ***مرجع سابق،*** ص165 .
[4]- ***المرجع نفسه،*** ص ص 171 ،170.
[5]- **السفير**، عدد287 :، من 26 نوفمبر إلى 02 ديسمبر2005 ، ***مرجع سابق،*** ص07 .
[6]- موريس دوفارجيه، ***الأحزاب السياسية،*** ترجمة :علي مقلد وعبد الحسن سعد،(بيرو ت : دار النهار للنشر، ط3، 1980)، ص178 .

درجة تركيز هذا النمط من جهة، وطبيعة وحجم هذه الأحزاب من جهة أخرى، فنمط الأحزاب القائمة على القيادة الكاريزمية المركزة توجد على مستوى الأحزاب الكبرى والصغيرة على السواء، وهي لم تستطع التخلّص من هذه الظاهرة، وإن كانت قد خفّت مظاهرها في بعض الأحزاب الأخرى (حالة حزب حركة مجتمع السلم)، بينما ينحصر النمط الآخر في الأحزاب الصغيرة وحدها، وبالّتحديد؛ الأحزاب السياسية غير الفاعلة في الساحة السياسية والبيئة الاجتماعية.

إذ تعد طبيعة قيادتها كاريزمية، ولكّنها غير مركزة، بالّنظر إلى النموذج الحزبي الأول. ومن بين هذه الأحزاب؛ حركة النهضة، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حزب التجديد الجزائري وحركة« مجد »سابقًا.

فأما حركة النهضة، فقد عرفت هذا النمط كما قلنا في فترة قيادة (جاب الله) منذ تأسيس الحزب عام 1990 ، إلى غاية تغير القيادة عام 1999 ، وفي الحركة الديمقراطية والاجتماعية يظهر هذا النمط بشكلٍ كبير في فترة قيادة (الهاشمي شريف) الذي أُنتخب منسقًا وطنيا منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي الرسمي عام1990 [1]، إلى غاية وفاته عام (2005)[2]، وتركيز النمط القيادي الكاريزمي في هذا الحزب يرجع إلى طبيعة تكوينه، وفيما ذهب إليه (دوفارجيه) حول تنامي السلطة في يد القيادة لدى الأحزاب الشيوعية، إذ تمتد نشأة هذا الحزب كما رأينا سابقًا إلى الحزب الشيوعي الجزائري.

وقد عرف حزب التجديد أيضا هذا النمط منذ تأسيسه عام 1989 ، على يد قائده(نور الدين بوكروح)، والذي أنتخب في المؤتمر التأسيسي المنعقد في 3 و 4 ماي1990[3] ، إلى غاية خروجه منه عام 2001 ، وتم إلغاء منصب الرئاسة والإبقاء على منصب الأمانة العامة[4]، وخلال فترة قيادة(بوكروح)، عرف الحزب شيوعا إعلاميا واسعا، بفضل الخطاب السياسي المعارض للسلطة آنذاك، وطبيعة تكوين القيادة الحزبية التي كانت تضم إطارات شبابية من جيل الاستقلال[5]، وقد خّلف خروج القائد الكاريزمي للحزب عام 2001 حدوث خلافات تنظيمية حادة على مستوى بنائها الداخلي[6]، تركزت أكثر حول الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية.

كما عرفت حركة مجد سابقًا نمطا قياديا كاريزميا، تجسد في شخصية رئيس الحزب (قاصدي مرباح)منذ التأسيس عام 1990 ، إلى غاية وفاته في منتصف التسعينيات، والذي كان وراء شيوع الحركة إعلاميا، بفضل خطاباته السياسية والحزبية القوية في أوساط الجماهير من جهة، ومركزه

---

[1]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق***، ص72 .
[2]- **أخبار الأسبوع**، عدد 209 :، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .
[3]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق***، ص70 .
[4]- سكولي رضوان،« ***قيادة حزب التجديد تسعى لإطفاء فتيل الصراع*** » ،**آخر ساعة**(جريدة يومية)، عدد 1415،13 جوان 2005 ، الجزائر، ص03 .
[5]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق***، ص70 .
[6]- **آخر ساعة**، عدد 13 :، 1415جوان 2005 ، ***مرجع سابق***، ص03 .

السابق في الدولة، (رئيس حكومة أسبق)، من جهة أخرى، لكن اغتيال رئيسها، وخروج بعض الشخصيات المؤسسة، وضعف نتائجه الانتخابية عام 1997 (0,59 %في الانتخابات التشريعية في نفس السنة)[1] ، تراجع تأثيره في الساحة السياسية الوطنية، كما تراجع النمط القيادي الكاريزمي فيه، بتغير مناصب قيادية، وعلى رأسها؛ مؤسسة الرئاسة، حيث أسندت لـــ(عبد القادر مرباح)[2]، ولم يكن النمط الكاريزمي مركزا في هذا الحزب، وهذا يرجع أساسا للفترة القصيرة التي ساد فيها هذا النمط.

ويمكن القول من خلال ما تقدم، أن هناك اختلافًا بارزا في نمط القيادة الحزبية القائمة على أساس كاريزمي، فطبيعة البناء التنظيمي في الحزب، والتي تتأثّر بطبيعة توجهه الإيديولوجي، تُؤثر في درجة التركيز من حزب لآخر، بالإضافة إلى حجمه ضمن خارطة الأحزاب، والطبيعة الشخصية للقادة في حد ذاتهم، كلّها عوامل تؤثّر في طبيعة هذا النمط، ولم تستطع معظم هذه الأحزاب التخلّص من هذه الظاهرة، حتى بعد وفاة القائد الأوحد في بعضها، لاسيما في الأحزاب ذات النمط المركز، وإن كان البعض الآخر منها قد خرج من هذا الإرث التسّلطي، إلا أنّها تعرضت لأزمات على مستوى بنائها الداخلي.

ثانيا :النمط القيادي الأوليغارشي:

أصل كلمة « أوليغارشية» (Oligarchy) يوناني، مشتق من « أوليغوس » (Oligos) ، إذ تستخدم للدلالة على أن السلطة تعود إلى قسمٍ من المواطنين، أو إلى طبقة اجتماعية، وليس إلى فرد، ولهذا فإن الأرستقراطية (الأخيار أو الشجعان) « أريستوس » (Aristos)تعد نمطا من أنماط الأوليغارشية، كما كانت تدلّ في العصور القديمة على حكم الأكثر أهلية وعلما، إلى جانب امتلاك الثروة، حتى أن (أرسطو) لم يكن يعتبر حكم الأقلية الفقيرة حكما أرستقراطيا[3].

أصبح هذا المفهوم يُستخدم في أكثر من نسق تنظيمي ضمن الأدبيات السياسية والاجتماعية، من بينها؛ الدولة والأحزاب السياسية، ويُشير إلى الشكل القيادي الذي يعتمد على قيام طبقة من الرؤساء، تمثّل طائفة مغلقة على نفسها[4]، وتكون السلطة الفعلية بيدها[5]، إذ تستفيد من عدة امتيازات امتيازات يوّفرها لها النظام القانوني، وتتحكم في ملّفات الأعضاء والتعيين الداخلي للأشخاص، بالإضافة إلى تمتّع هؤلاء القادة بشهرة كبيرة، حيث تقود الانتخابات العامة، وتبرز هذه الأوليغارشية على أساس تقسيم العمل لاحتكار السلطة، تلك هي الطبيعة الأوليغارشية التي تحدث عليها (ميتشلز) في نظريته حول « القانون الحديدي للأوليغارشية The Iron Law of

---

[1]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق*** ، ص73 .
[2]- ***المرجع نفسه*** .الصفحة نفسها.
[3]- محمد السويدي، ***مرجع سابق*** ، ص165 .
[4]- موريس دوفارجيه، ***مرجع سابق*** ، ص161 .
[5]- محمد السويدي، ***مرجع سابق*** ، ص165 .

[1]« Oligarchy »، وأكدها (دوفارجيه) على جميع أنماط الأحزاب الحديثة، حتى الأحزاب الديمقراطية في حد ذاتها[2].

وتتميز بعض الأحزاب الجزائرية المعاصرة بهذا النمط على مستوى قياداتها، إذ يتشكل المستوى القيادي من نخبة حزبية تحتكر السلطة الفعلية في البناء التنظيمي، على الأقلّ في الواقع الممارساتي، حيث يشمل هذا النمط؛ جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي، التحالف الوطني الجمهوري، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، كحزب التجديد الجزائري.

ويرى بعض الكّتاب من أمثال (إسماعيل قيرة)، (فضيل طيو)، (علي غربي) وغيرهم، أن معظم هذه الأحزاب تعاني من تسّلط القادة القدماء، ووقوفهم في وجه وطموحات الجيل الجديد من المناضلين، وهذا ما أدى إلى شيوع ظاهرة الانشقاق داخل هذه التنظيمات، الأمر الذي يطرح أهمية بروز نخبة جديدة فيها[3].

فحزب جبهة التحرير الذي لم يعرف النمط القيادي الكاريزمي خلال تجربته الحزبية، إذ لم يرتبط بقائد أوحد، إلا أن طبيعة قيادته خلال فترة التعددية المعاصرة، بينت وجود النمط الأوليغارشي، بالرغم من وجود عدم ثبات في مؤسسة القيادة، و« عدم شخصنة» السلطة فيه، ويرجع ذلك فيما يرى (رياض الصيداوي) إلى أن النخبة السياسية داخل هذا الحزب« تفككت» بعد مجيء مشروع التعددية عام 1989 ،اِثْر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات[4]، وحدوث خلافات وانقسامات داخله.

ويختلف هذا الحزب عن باقي الأحزاب الأخرى، في كونه مرتبطا بعلاقات وظيفية وطيدة بالسلطة المركزية في الدولة[5]، ولذلك فإن القيادة تتأّثر بطبيعة هذه العلاقات، وقد قال (عبد الحميد مهري)، الأمين العام الأسبق للحزب في هذا الشأن، أن : « **مصالح الأمن عندنا تعتبر نفسها مسؤولة عن تسيير الساحة السياسية**[6]». ويبرز هذا التأّثر في وجود نخبة نافذة تحاول دائما إرجاع الحزب إلى إلى منطق الولاء للسلطة كّلما خرج عن هذا الإطار، ومحاولة إحداث تداول قيادات جديدة تكون كفيلة بإرجاعه إلى هذا الخط[7].

ويمكن تشخيص بعض الأطراف في هذا الحزب التي تتميز بنفوذ كبير على مستوى السلطة الفعلية داخله، منها؛ (عبد القادر حجار)،(عبد الرحمان بلعياط) وغيرهم، مدعومين من أطراف

---

[1] - Robert MICHELS, ***Les partis politiques: Essai sur les tendances oligarchiques des démocratie***, (Traduit par: S. Janklevitch, Paris: Flammarion, 1971), p 279.

[2]- موريس دوفارجيه، ***مرجع سابق*** ، ص165 .

[3]- إسماعيل قيرة] وآخرون[، ***مرجع سابق***، ص311 .

[4]- رياض الصيداوي،« ***تفكك النخب الحاكمة في الجزائر*** » ،**شؤون الأوسط** ، عدد: 98 ، أوت2000 ،(بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق)، ص57 .

[5]- **الخبر الأسبوعي**، عدد: 308 ، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، مرجع سابق، ص13 .

[6]- ***المرجع نفسه***، ص10 .

[7]- ***المرجع نفسه***، ص13 .

فاعلة في النظام السياسي، حيث استطاعت هذه الجهات داخل الحزب إلى إحداث «انقلاب علمي »في عهد قيادة (مهري) لصالح(بوعلام بن حمودة)، ثم حركة تصحيحية في عهد قيادة (بن فليس) لصالح القيادة الخماسية (هيئة التنسيق والتنفيذ)[1]التي ترأسها (عبد العزيز بلخادم)، حيث توّلت الإشراف على عملية انتخاب المندوبين لعقد المؤتمر الثامن (8) في جانفي عام2005 [2] ، غير أن هذه النخبة دائمة التغيير، بفعل العلاقات والمؤّثرات الخارجية على الحزب .كما يرى البعض أن سلطة ونفوذ القادة التاريخيين في الحزب تعرضت للتراجع بعد وصول (اليامين زروال) إلى رئاسة الجمهورية عام 1995 ، ومحاولته نزع هذه السلطة والنفوذ منهم، ليس فقط على المستوى الداخلي للحزب، بل أيضا على مستوى الساحة السياسية، وذلك بدعم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي[3]، حيث انتقل بعض الأعضاء والقادة إلى الحزب الجديد، كما قلنا سابقًا .وكلّ هذه المظاهر، تبين بشكلٍ واضح وجود نخبة حزبية في جبهة التحرير غير مرتبطة بقائد كاريزمي، حيث تتوّلى وظيفة القيادة، وتتأّثر بطبيعة العلاقات السلطوية خارج الحزب، حتى وإن تغيرت هذه القيادات، فإن هذا الحزب بقي مرتبطا بنخبة قيادية جماعية، وهذا الشكل هو الذي يُبرز النمط الأوليغارشي.

ويظهر هذا النمط أيضا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فعلى الرغم من إقرار بعض الملاحظين أن هذا الحزب يعبر عن الخطاب القيادي الأحادي بعد وصول (أحمد أويحي) إلى منصب الأمانة العامة[4]، إلا أن عدم ارتباطه بنمط قيادي أوحد، وتأثير قيادات أخرى على العملية التنظيمية واّتخاذ القرارات فيه، ساهم في وجود قيادة أوليغارشية، حيث برز ذلك بوضوح خلال عقد المؤتمر التأسيسي في شهر أفريل من عام 1998 ، وتم إسناد منصب الأمين العام لـــ(الطاهر بن بعيبش)، فيما تُرك منصب الرئيس شاغرا[5]، باعتبار أن هذا المنصب يسمح لصاحبه الاستحواذ على السلطة الفعلية فيه، وبالّتالي اتجاه نحو النموذج الأوليغارشي، بوجود جماعة نافذة في نخبة الحزب .كما يبرز هذا النمط في مظهرٍ آخر عرفه هذا الحزب، ويتعّلق بعملية الإطاحة بالأمين العام السابق (بن بعيبش)[6]، إذ ساهمت بعض تلك القيادات في دعم هذه العملية جماعيا، وتضم أعضاء المكتب والمجلس الوطنيين، وشخصيات فاعلة في السلطة المركزية، من بينها (محمد بتشين)، مستشار سابق لدى رئيس الدولة آنذاك، و(عبد القادر بن صالح)، رئيس المجلس الشعبي الوطني الأسبق، و(مقداد سيفي)، رئيس حكومة أسبق، و(خلفة مبارك)، الأمين العام للمنظمة

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص10 .

[2]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 305 :، من 01 إلى 07 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص11 .

[3]- أحمد مهابة،« الانتخابات الجزائرية :من الذي كسب الرهان؟» ،**السياسة الدولية**، عدد129 :،جويلية 1997 ، (القاهرة :الأهرام) ، ص141 .

[4]- محمد رباعه،« ***التجمع الوطني الديمقراطي ...ولد كبيرا فلم يعمر طويلا***»،**الحدث الدولي والعربي**،عدد 22 :، سبتمبر 2002،(باريس : Darwish Presse)،ص15 .

[5]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق*** ، ص60 .

[6]- محمد رباعه، ***مرجع سابق*** ، ص15 .

الوطنية لأبناء المجاهدين سابَقا، و(شريف عباس)، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين سابَقا، حيث سعت هذه القيادات إلى الاستقالة الجماعية من عضوية المكتب الوطني[1].

كما تميزت قيادة حزب التحالف الوطني الجمهوري بالنمط الأوليغارشي، حيث ضمت قيادات تولّت مناصب رسمية عليا في الدولة، وفي الحزب العتيد (جبهة التحرير الوطني)، وشخصيات وإطارات من المجتمع المدني، ومن بين هذه القيادات؛ رئيس الحزب (رضا مالك)، وهو رئيس حكومة أسبق وعضو المجلس الأعلى للدولة بعد استقالة (بن جديد)، و(سليم سعدي) الذي تولّى عدة مناصب وزارية، و(علي هارون)، وزير سابق وعضو المجلس الأعلى للدولة، وغيرهم، وهي قيادات تاريخية ساهمت جماعيا في تأسيس هذا الحزب[2]، هذا الأخير الذي لم يرتبط بشخصية كاريزمية معينة.

أما بالنسبة لبعض الأحزاب التي عرفت نمطا كاريزميا، مثل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة وحزب التجديد، فإنّها تأثّرت أيضا بالنمط الأوليغارشي في فترات من تجربتها الحزبية .ففي حالة الجبهة الإسلامية التي اتّجهت قيادتها إلى نمط كاريزمي، إلا أن بعض الدارسين يقرون بوجود قيادة متعددة على مستوى نخبة الحزب، فالباحثة (هدى ميتكيس) ترى أن نسق القيادة مشكل من عدة كوادر قيادية وسيطة شابة، قادرة على تحقيق أكبر قدر من التواصل مع الجماعات الشبابية، وتسد الفراغ القيادي في حالة وجوده بسبب اعتقالات السلطة لبعضها، منها (علي بن حاج) الذي يحظى بدعم كبير من التيار المتشدد في الجبهة، و(محمد السعيد) و(عبد القادر حشاني) اللّذان يحضيان بدعم تيار الجزأرة داخل الحزب [3].ويتوافق هذا الرأي إلى حد كبير مع الواقع، بالرغم من أن رئيس الحزب كان يحظى بتأييد كلّي لجميع هذه التيارات .وتتميز حالة هذا الحزب بامتزاج النمطين في آن واحد، لكن بوجود هيمنة للنمط الكاريزمي.

أما حالة حزب حركة النهضة، فإنّه عرف هذان النمطان خلال فترتين منفصلتين، فبعدما خرج من النمط الكاريزمي عام 1998 بتغيير القيادة وانفصال (جاب الله) عنه، عرف النمط الأوليغارشي، إذ تم وصول قيادات جديدة كما قلنا إلى مناصب عليا في الحزب بفضل إحرازها نتائج ايجابية في انتخابات عام 1997 ، ودخول بعضها في الحكومة، إذ بات من الواضح أن تلقى القيادة الكاريزمية آنذاك معارضة كبيرة منها، كما أصبح لها نفوذًا قويا داخل الحزب، ونذكر منها على سبيل المثال؛ (لحبيب آدمي) الذي أصبح أمينًا عاما للحزب، يضطلع بصلاحيات كبيرة مقابل منصب الرئيس، و(عبد الوهاب دربال)، وزير سابق، و(محمد بوغازي)، وزير سابق أيضا، و(مراد زعيمي)، عضو مؤسس للحزب، و(فاتح ربيعي)، أمين عام بعد (آدمي)، وغيرهم، وقد

---

[1]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق*** ، ص60 .

[2]- ***المرجع نفسه***، ص71 .

[3]- هدى ميتكيس،« ***توازنات في القوى الجزائر : إشكاليات الصراع على السلطة في إطارتعددي***»،**المستقبل العربي**، عدد: 172 ، جوان 1993 ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص 37 ،36.

أصبح لهذه القيادات دور محوري في النخبة الحزبية للنهضة، لاسيما في الصراع على النفوذ داخلها[1].

وقد ساهم خروج (نور الدين بوكروح) من رئاسة حزب التجديد عام 2001 في تغيير نمط القيادة من النموذج الكاريزمي غير المركز إلى النموذج الأوليغارشي، ويمكن تبرير ذلك بتعدد القيادات التي تداولت على منصب الأمانة العامة، لاسيما بعد إلغاء منصب الرئاسة نهائيا، حيث شملت أربع (4) أمناء عامون منذ تاريخ خروج (بوكروح) من الحزب، ضِف إلى ذلك، الصراع على النفوذ في نخبة الحزب ذاتها، والأزمة الداخلية التي عرفها عام[2]2005 .

ومن كلّ ما تقدم، يمكن القول أن طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر قد تأّثرت بنموذجين متنافيين للديمقراطية، تركز أساسا في النموذج الكاريزمي والأوليغارشي، ويبرز هذا التأّثر بشكلٍ كبير في صعوبة هذه الأحزاب الخروج من هذان النمطان، رغم المحاولات الجادة من بعض عناصرها لإضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل الأحزاب وقياداتها، لكن هذه المحاولات بقيت محدودة وضعيفة، حيث أدت في بعض الأحزاب إلى حدوث شرخ في البناء التنظيمي على مستوى العلاقة بين القيادة والمستويات القاعدية، وما يُبرر ذلك؛ الصراعات والأزمات التي مرت بها خلال تجربتها المعاصرة، وهو مؤشر آخر يدلّ على تعّثر الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية.

كما أّنه باعتبار هذان النموذجان غالبان على نمط القيادة في هذه الأحزاب، إلا أّنهما ليسا الوحيدين ضمن هذا الجانب، وذلك بالنظر إلى أن البعض منها حاولت إضفاء الطابع الديمقراطي لنمط القيادة والعلاقة مع الأعضاء، ويتحدد ذلك أساسا في أساليب وأنماط تداول القيادة فيها.

---

[1]- **السفير**(جريدة أسبوعية)، عدد:175 ، من 06 إلى 12 أكتوبر2003 ، ***مرجع سابق***، ص04 .

[2]- **آخر ساعة**، عدد 13 :، 1415جوان 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص03 .

المطلب الثاني :مميزات عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية:

يهدف هذا الجانب من الدراسة للتعرف على أساليب وطرق تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، بحيث لا تشمل فقط منصب الرئاسة أو الأمانة العامة، بل تشمل أيضا المستوى القيادي الذي يتضمن أعضاء نخبة الحزب، مثل أعضاء المجلس الوطني، والهيئة التنفيذية؛ أي البحث في مسألة انفتاح أو انغلاق النخبة الحزبية ودراسة هذه الأساليب والأنماط يساهم في فهم جانب من طبيعة الممارسة الداخلية في هذه الأحزاب من زاوية دوران النخبة، باعتبار أن عملية التداول هذه، تعد شرطا ضروريا لتطبيق الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة (3) فروع، حيث يشمل الأول؛ درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية، كما يتضمن الثاني نمط التداول غير الديمقراطي للقيادة الحزبية، في حين يتضمن الفرع الأخير نمط التداول الديمقراطي الشكلي لهذه القيادة.

الفرع الأول:درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية

تشترط عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب السياسية بشكل عام أن تكون دورية، فهي تخول من حيث النّص القانوني لمؤتمرها العام، السلطات والصلاحيات لتجديد النخبة الحزبية عن طريق الانتخابات الدورية، وتعقد هذه الأحزاب مؤتمراتها دوريا خلال فترة محددة تختلف من حزب لآخر، ولهذا فإن تحديد درجة تركيز المستوى القيادي فيه، أي فهم إمكانية وجود تجنيد سياسي للنخبة بصفة منتظمة، فما مدى انتظام دورة النخبة القيادية في الأحزاب الجزائرية؟

تختلف درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة من حزب إلى آخر، تبعا لتركيز النمط القيادي فيه، سواء كان كاريزميا أو أوليغارشيا، فهناك من الأحزاب السياسية التي لم تعرف تداولا على منصب الرئاسة إلا بعد وفاة رئيسها، وهي حركة مجتمع السلم، والحركة الديمقراطية والاجتماعية[1]، وهناك من عرفت تداولا ولكن بعد حدوث أزمات حادة على مستوى قيادتها وقاعدتها النضالية، مثلما هو الحال لجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة، وهناك من هذه الأحزاب من لم يعرف تداولا إطلاقا على هذا المنصب منذ تأسيسها، منها؛ جبهة القوى الاشتراكية،التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال والتحالف الوطني الجمهوري، أما على مستوى نخبة الأحزاب الأخرى في مختلف الهيئات القيادية، فإن هناك تباينًا في دوران وتجديد هذه القيادات داخلها،

بالرغم من وجود تغير متفاوت في بعض الأحزاب، مثل حركة مجتمع السلم، وحزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، في حين يوجد تداول نسبي ومحدود في بعض الأحزاب

---

[1]- **أخبار الأسبوع**، عدد: 209 ، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005 ،***مرجع سابق***، ص10 .

الأخرى، لكّنه غير منتظم، وحدث معظمه بفعل صراعات وخلافات داخل هذه الأحزاب ذاتها، مثلما هو الحال لجبهة التحرير، حركة النهضة، جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجديد الجزائري.

فأما على مستوى منصب الرئاسة أو الأمانة العامة، فإّنه يمكن الإشارة في البداية إلى أن الأحزاب الجزائرية تختلف حول تسميات هذا المستوى القيادي، فهناك من يستخدم تسمية رئيس الحزب (حركة مجتمع السلم، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة، التجديد الجزائري سابقًا، النهضة سابقًا، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، كالحركة الوطنية للأمل، الحزب الجمهوري، عهد 54 ، الجبهة الوطنية، الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية)، في حين هناك من الأحزاب من يعتمد على وجود منصب الأمين العام (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب العمال وبعض الأحزاب الأخرى)، وهناك من يعتمد على منصب المنسق الوطني(الحركة الديمقراطية والاجتماعية).

تشير معظم هذه الأحزاب في وثائقها الداخلية (القانون الأساسي والنظام الداخلي) على أن تداول منصب رئيس الحزب أو الأمين العام يتم على أساس قرارات المؤتمر العام، لكّنها تختلف في تحديد المدة القانونية للتجديد[1]، ويعد هذا التزاما شكليا من قبل هذه الأحزاب، لكّنه غير كاف، بالّنظر إلى طبيعة الممارسة الحزبية في الواقع.

فحزب حركة مجتمع السلم لم يعرف إلا تغييرا واحدا على مستوى منصب الرئاسة منذ تأسيسه عام 1991، حيث كان هذا التغيير سنة 2003 ، ولم يحدث إلا بعد وفاة رئيس الحزب (محفوظ نحناح)[2]، الذي كان يجسد زعيما كاريزميا فيه، بالّنظر في تاريخ انعقاد مؤتمرات الحزب الثلاثة الأولى (المؤتمر التأسيسي، المؤتمر الأول عام 1991 ، والمؤتمر الثاني عام1998) ، فإن جميع هذه المؤتمرات كرست اختيار (نحناح) رئيسا للحزب [3].أما المؤتمر الثالث (3) المنعقد عام2003، فرغم أّنه جاء في أوانه (مراعاة المدة القانونية، وهي خمس (5) سنوات بين مؤتمرين)، إلا أّنه انعقد لاختيار القيادة الجديدة بعد وفاة الرئيس، وحدث بفعل ذلك أزمة داخلية[4]، شملت جميع مستويات التنظيم.

كما عرف حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية نفس الظاهرة، بحيث هيمن (الهاشمي شريف) على منصب المنسق الوطني– وهو أعلى منصب في الحزب– ولم يحدث أي تداول إلا

---

[1]- تختلف المدة القانونية لاختيار رئيس الحزب أو الأمين العام، ومدة عقد المؤتمر من حزب لآخر، فحزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وعهد 54 ، وحركة مجتمع السلم، والإصلاح الوطني، كلها تحدد خمس (5)سنوات، أما جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإنها تحدد ذلك وفق أربع (4) سنوات، فيما تحدد الحركة الديمقراطية والاجتماعية ثلاث (3) سنوات لذلك.

[2]- **أخبار الأسبوع**، عدد: 209 ، من 02 إلى 09 ديسمبر 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص10 .

[3]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق***، ص62 .

[4]- عمراني كربوسة، ***مرجع سابق***، ص103 .

بعد وفاته عام2005[1] ، ويعد ذلك تكريسا لمبدأ الهيمنة على القيادة والحزب بشكلٍ عام، واستبعادا لمنطق التداول والتغيير كمبدأ أساسي تشترطه الممارسة الديمقراطية الفعلية.

وبقياس معدل التغير في الحزبان من هذا الجانب، يمكن القول بعدم وجود انتظام في عملية تداول منصب الرئاسة، وذلك بالنظر إلى الفترة الطويلة للقيادة، مقارنة بأعمار هذه الأحزاب، بالإضافة إلى أن عملية التداول التي حدثت على هذا المستوى، جاءت ضرورة حتمية لبقاء وجود الحزب، وليس تقيدا بمنطق الممارسة الديمقراطية.

كما تتميز أحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة (النوع الثاني) بعدم انتظام في تداول هذا المنصب، إذ أن معظم التغيرات التي حدثت على هذا المستوى، جاءت بفعل أزمات داخلية، ولم تراعى المدة القانونية التي حددتها وثائق هذه الأحزاب .فحزب جبهة التحرير عرف أربع (4) أمناء عامون (أنظر الجدول رقم11تابع للملحق رقم :04)، ووصول هؤلاء القادة إلى هذا المنصب كان بفعل خلافات داخلية عرفها الحزب[2] .

ولم يحدث هذا التداول بشكلٍ نظامي وفقًا للوثائق القانونية[3]، بل سبقته أزمات تنظيمية، تمّثلت في خلافات سياسية بين أطراف النخبة الحزبية ذاتها، منها؛ خلافات حول إقرار التعددية في نهاية عام[4]1988 ، وخلافات حول أسلوب المعارضة الذي تبنته قيادة الحزب بعد عام 1992 ، وخلافات سياسية شبيهة بسابقتها بعد عام[5]2005 .

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ورغم قصر تجربته الحزبية مقارنة بالأحزاب الأخرى، فإنّه لم يعرف أيضا انتظاما على مستوى تداول منصب الأمين العام، وذلك بالّنظر لفترة قيادة (بن بعيبش) و (أويحي) ، فهذا الأخير الذي وصل إلى هذا المنصب عام 1999 ، جاء بفعل أزمة تنظيمية وخلافات بين الأجنحة داخله، أدت إلى الإطاحة بالأمين العام السابق.[6]

ولم يعرف حزب حركة النهضة انتظاما على مستوى تداول منصب الأمين العام بعد التغيير الجذري في الحزب عام 1998 ، وخروج (جاب الله) من منصب الرئاسة، حيث أُثرت عدة أزمات على استقرار، الحزب التنظيمي بعد هذا التاريخ، إذ توحي المشاكل التنظيمية التي خلّفها المؤتمر الثالث (3) عام 2003 صعوبة اختيار قيادة جديدة على رأس الحركة، بعد استقالة (لحبيب آدمي)، ثم (فاتح ربيعي) بعده، وُترِك هذا المنصب شاغرا، بسبب الصراع داخل النخبة الحزبية[7].

---

[1]- **أخبار الأسبوع**، عدد209 :، من 02 إلى 09 ديسمبر2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .

[2] - حزب جبهة التحرير الوطني،] قائمة المسؤولين المتعاقبين على الحزب منذ الاستقلال[، ***أنظر:***
http://www.pfln.org.dz/arabe/sommaire-ar.htm

[3]- ينص القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير على أن انتخاب الأمين العام يكون بواسطة المجلس الوطني أثناء المؤتمر، وفق المادة (31) منه، أنظر:
حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي :المؤتمر الثامن30-31 جانفي و 1 فيفري 2005** ،***الجزائر***، ص15.

[4]- هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص28 .

[5]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 308 :، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق***، ص13 .

[6]- محمد رباعه، ***مرجع سابق***، ص15 .

[7]- **السفير**، عدد 173 :، من 22 إلى 28 سبتمبر 2003 ، ***مرجع سابق***، ص02 .

كما أثّر عدم الاستقرار المؤسسي في حزب التجديد الجزائري منذ رحيل رئيسه (بوكروح) عام2001، حيث عرف الحزب تداول أربع (4) أمناء عامون على منصب القيادة، وكلّ هذه التغيرات جاءت بفعل أزمات تنظيمية داخله [1].ويظهر عدم الانتظام في تداول هذه المناصب عند مقارنة المرحلة الأولى من تاريخ الحزب (من 1989 إلى غاية سنة 2001)، والمرحلة الثانية (بعد سنة 2001)، فمعدل التداول منعدم تماما على مستوى الرئاسة في المرحلة الأولى، في حين هناك تغير مستمر وغير منتظم في الفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى وجود تركيز للسلطة والنمط القيادي الكاريزمي في الفترة الأولى مقارنة بالّثانية.

وتوجد أحزاب أخرى لم تعرف أي تداولٍ على منصب الرئاسة منذ تأسيسها، وهذا يرجع أساسا إلى نمط تركيز السلطة في يد القائد الحزبي، بالإضافة إلى تركيز الخاصية الكاريزمية على هذه القيادة،وتنحصر هذه الظاهرة في حزب جبهة القوى الاشتراكية بقيادة (حسين آيت أحمد)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعيد سعدي)، وحزب العمال بقيادة الأمينة العامة (لويزة حنّون)، والتحالف الوطني الجمهوري الذي يرأسه (رضا مالك)[2].

أما على مستوى المناصب القيادية الأخرى، فيمكن تسجيل تباين في عملية التداول من حزبٍ إلى آخر، كما يوجد اختلاف في انتظام دورة النخبة في هذه الأحزاب، بالرغم من أنّها تعاني في مجملها من هيمنة الجيل القيادي المؤسس، والذي غالبا ما يتميز بشيخوخة سياسية أو عمرية، ووجود تداول نسبي وغير منتظم، بحيث حدث في بعض الأحيان بسبب سياسات الإقصاء التي تتبّناها هذه الأحزاب كأسلوب لإدارة أزماتها الداخلية، كما حدث في حزب جبهة التحرير في عام 1996، إذ تم إقصاء أنصار الأمين العام الأسبق (مهري) من قيادة الحزب، وفي سنة 2005 ، عندما تم إقصاء أنصار (بن فليس)من هذا المستوى، منهم (كريم يونس)، (الصادق بوقطاية)و(عبد القادر زيدوك)، وغيرهم، في إطار ما أطلق عليه بعملية« **تشبيب وتطهير الحزب من الجيل القديم**» [3]، وفي حزب حركة مجتمع السلم الذي عرف انعقاد مؤتمر تأسيسي وثلاث مؤتمرات عامة، جاءت معظمها غير منتظمة، حيث كرست هيمنة نخبة من أعضائها على مستوى القيادة، تركزت أساسا في الأعضاء المؤسسين من أمثال (عبد الحميد مغارية)،(محجوبي العيد)، (الحاج عزيز) و(عبد الرزاق مقري)وغيرهم كأعضاء في مجلس الشورى والمكتب الوطني،لاسيما في المؤتمر الثاني المنعقد في عام 1998[4] ، كما كرس المؤتمر الثالث (3) هذه الظاهرة بتغيير في إسناد هذه

---

[1]- **آخر ساعة**، عدد 13 :، 1415جوان 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص03 .

[2]- يعتبر قادة أحزاب؛ جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال والتحالف الوطني الجمهوري، القادة المؤسسون الفعليون لها، أنظر: رشيد بن يوب، ***مرجع سابق*** ، ص ص 67 ، 66و 71 ،70. ومنذ تأسيسهم لهذه الأحزاب، لم يحدث أي تغيير على منصب القيادة (الرئاسة أو الأمانة العامة).

[3]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 308 :، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص10 .

[4]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق*** ، ص ص، 62-63.

الوظائف بين معظم هذه الأطراف مع صعود بعض الأعضاء من المستوى الأوسط إلى المستوى القيادي الأعلى.

وكذلك بالنسبة لحزب التجديد في مرحلة قيادة (بوكروح)، حيث جسدت مؤتمرات الحزب خلال هذه الفترة هيمنة شخصيات مؤسسة على هذه المناصب، أبرزها (جيلالي سفيان)، الأمين العام الأسبق والشخصية الثانية بعد (بوكروح)[1]، بينما عرفت الفترة الثانية تغير واضح بالنسبة لنخبة الحزب الأخرى، لاسيما بعد إلغاء منصب الرئاسة من الهياكل نهائيا في المؤتمر الرابع (4) عام 2004[2]،وهذه التغيرات الحاصلة في البناء الداخلي للحزب تدلّ على عدم انتظام في دورة النخبة الحزبية لهذا الحزب.

فيما حدث تغير طفيف في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على هذا المستوى، لكّنه جاء نتيجة سياسات الإقصاء ضد بعض القيادات، مثل (آيت العربي) و(فرحات مهني) في منتصف التسعينيات[3].

في حين يمكن تسجيل تداول غير منتظم على مستوى نخبة حزب جبهة القوى الاشتراكية في المرحلة المعاصرة، وعلى رأسها؛ منصب الأمين الوطني أو السكرتير الأول، حيث عرف الحزب تغيير أربع (4) قيادات من هذا المستوى منذ عام 1997 ، وهم :(الصديق دبايلي)، (أحمد جداعي)[4]، (معمري جودي)[5] و(علي العسكري)[6]، لكن تعاقب معظم هؤلاء القادة لم يكن منتظما، بالنظر إلى الأزمات التنظيمية الداخلية والعلاقات مع القاعدة النضالية في الحزب.

وكلّ هذه المؤشرات في معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة تبين عدم انتظام دورة النخبة الحزبية، سواء تعّلق الأمر بمنصب الرئاسة أو الأمانة العامة أو المستوى القيادي بشكلٍ عام، وهذا ما يدلّ على وجود مشكلة تطبيق الديمقراطية داخلها، كما يبين بشكل واضح تعّثر الممارسة الحزبية من هذا الجانب.

الفرع الثاني:نمط التداول غير الديمقراطي للقيادة الحزبية في الجزائر

تختلف الأحزاب الجزائرية المعاصرة في طريقة التداول على المناصب القيادية من حزبٍ لآخر، تبعا لبنائها السلطوي، ودرجة تركيز النمط القيادي، ولكن تشترك معظمها في وجود تداول غير ديمقراطي على القيادة، بالرغم من أن الكثير من القيادات والأحزاب في الجزائر تحمل شعار الديمقراطية .ولقد أّثرنمط القيادة الكاريزمي أو الأوليغارشي في هذه الأحزاب، وعدم وجود انتظام

---

[1]- **آخر ساعة**، عدد 13 :، 1415جوان 2005 ، ***مرجع سابق***، ص03 .

[2]- ***المرجع نفسه***.الصفحة نفسها.

[3]- إسماعيل قيرة] وآخرون[، ***مرجع سابق***، ص165 .

[4]- رشيد بن يوب،***مرجع سابق***، ص66 .

[5]- **السفير**، عدد: 163 ، من 14 إلى 20 جويلية 2003 ،***مرجع سابق***، ص05 .

[6]- لحسن أمين والحاج بوزيان« ***حوار مع علي العسكري، السكرتير الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية*** »، **الخبر الأسبوعي** (جريدة أسبوعية)، عدد: 326 ، من 28 ماي إلى 03 جوان 2005 ، الجزائر، ص06-07.

مستمر في دورة النخبة الحزبية على أسلوب التداول على القيادة، حيث أخذ هذا الجانب شكلا غير ديمقراطي في أغلب الظروف.

فحزب جبهة التحرير الذي عرف تداول أربع (4) أمناء عامون على قيادته منذ إقرار التعددية السياسية، ورغم الإشادة بتجربته في هذا المجال، إلا أن الطريقة التي وصل بها هؤلاء القادة إلى هذه المناصب تُشير إلى وجود نمط غير ديمقراطي في أسلوب التداول، فوصول (عبد الحميد مهري) إلى منصب الأمانة العامة نهاية عام 1988 ، كان عن طريق الإطاحة بالتيار المحافظ في النخبة الحزبية، الذي رفض إصلاحات رئيس الدولة (بن جديد)[1] ، باعتبار أن الجبهة في تلك الفترة، كانت تمثّل حزب الدولة الوحيد .كما أن تولّي (بوعلام بن حمودة) منصب القيادة عام 1996، والإطاحة بـــ(مهري) وأنصاره لم يكن بطريقة ديمقراطية، إذ أن بعض الأطراف في نخبة الحزب، وعلى رأسهم؛(عبد القادر حجار) و(عبد الرحمان بلعياط) تولّوا مهمة« الانقلاب العلمي»أو« المؤامرة العلمية» على حد تعبيرهم، ضد القيادة القديمة، بعد أن عرف الحزب في تلك الفترة معارضةً شديدةً للسلطة المركزية، وهذا ما أدى إلى اتّهام أجهزة الأمن (الجيش) في دعم هذه الحركة التي توّلت الإطاحة به[2]، وقد ذهب الباحث (رياض الصيداوي) إلى القول بالدور المحوري للجيش في دعم عملية تغيير القيادة في هذه الفترة[3]، كما تمت الإطاحة بـــ (بن حمودة) فيما بعد من منصب القيادة، عندما أصبح يعبر عن غضبه من السلطة التي لا تستشير حزبه، ولا تشاركه في القرارات ولا في الخيارات السياسية والاقتصادية على حد تعبيره، وخلفه (علي بن فليس) في منصب الأمانة العامة[4]، إلى غاية إلغاء المؤتمر الثامن (8) المنعقد عام 2003 ، حيث عرف الحزب أزمة داخلية، انعكست فيما بعد على القيادة، وقد استطاعت الحركة التصحيحية ممثّلة في هيئة التنفيذ والتنسيق، وعلى رأسها (عبد العزيز بلخادم)،(عبد القادر حجار) و(سعيد بوحجة)، الإطاحة بالأمين العام السابق (بن فليس)، واختيار (بلخادم) أمينًا عاما في مؤتمر الحزب الأخير عام2005 [5].

أما بالّنظر إلى الأحزاب التي لم تعرف تداولا على منصب الرئاسة فيها، مثل جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمل، فإن عملية تجديد هذه القيادات كانت تتدخل فيها عدة عوامل مؤثّرة، مثل سلطة القائد الكاريزمي، وتواصل النمط القيادي القديم، إذ أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على سبيل المثال الذي كرس في مؤتمره الثّاني(2)

---

[1]- هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص ص 32-33.
[2]- **الخبر الأسبوعي**، عدد 308 :، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .
[3]- رياض الصيداوي« تفكك النخب الحاكمة في الجزائر »، ***مرجع سابق***، ص 69 .
[4]- **الخبر الأسبوعي**، عدد: 308 ، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .
[5]- نوار سوكو،« ***حوار مع (سعيد بوحجة)، عضو هيئة التنفيذ والتنسيق المؤقتة في حزب جبهة التحرير الوطني***»،**الخبر الأسبوعي**، عدد: 308 ، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، الجزائر، ص11 .

عام 1998 إعادة اختيار(سعيد سعدي) رئيسا للحزب[1]، كما كرسته مؤتمرات الحزب السابقة، بالرغم من اعتبار أنصاره تجديدا للقيادة تم بشكلٍ ديمقراطي.

ويرى (بوعلام بن حمودة) في كتابه «**الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع** » أن غياب تجديد الإطارات في الأحزاب يرجع لسببين رئيسيين، هما :انعدام برنامج سياسي واضح مدروس، وانعدام اللّجوء إلى الاقتراع السري[2].

تبرز بعض مظاهر التعثّر في ممارسة الديمقراطية على مستوى بعض الأحزاب، حيث عرفت حركة النهضة خلال المؤتمر الثالث (3) عام 2003 إشكالية اختيار القيادة، بعد استقالة (فاتح ربيعي) رئيس الحزب بالنيابة، إذ تُرك هذا المنصب شاغرا[3]، بسبب الصراع على النفوذ في النخبة الحزبية بين جناح (آدمي) و(عبد الوهاب دربال) من جانب، وجناح (محمد علي بوغازي)، (محمد ذويبي) و(عز الدين جرافة) من جانب آخر.

وبالّنظر إلى عملية تغيير القيادة في حزب جبهة القوى الاشتراكية على مستوى منصب الأمين الوطني أو السكرتير الأول، يمكن تسجيل الدور المحوري للرئيس (آيت أحمد) في هذه العملية، إذ أن تقاليد الحزب في هذا المجال تُشير إلى دور الرئيس في تنظيم وتوجيه وتعيين القيادة الداخلية[4].

كما أن عملية وصول (أحمد أويحي) إلى قيادة التجمع الوطني الديمقراطي عام 1999 كانت عن طريق« الإطاحة» بـــ (بن بعيبش)، ولم تُجرى على أساس ديمقراطي كما تنص عليه وثائق الحزب القانونية، غير أن القيادي في الحزب (محمد خوجة) يرى بأن عملية الإطاحة بالأمين العام السابق كانت ديمقراطية، ولكّنها لم تكن حضارية.

وتشير كلّ المظاهر إلى هيمنة النمط غير الديمقراطي على أسلوب تداول القيادة في أغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة، لاسيما على مستوى رئاسة الحزب أو الأمانة العامة، بالرغم من بروز بعض المظاهر الديمقراطية في بعض الأحزاب ذاتها أو أحزاب أخرى، ولكن تقترن في معظمها بالجانب الشكلي، وتبقى محدودة بالّنظر إلى النتائج التي خلّفتها.

الفرع الثالث:نمط التداول الديمقراطي الشكلي للقيادة الحزبية في الجزائر

رغم أن النمط غير الديمقراطي يغلب على عملية تغيير القيادة الحزبية في الجزائر، إلا أن هذا النمط ليس الوحيد على مستوى الممارسة الفعلية في الواقع، وحتى على الجانب القانوني الذي يؤّثر في هذه الممارسة، إذ تشير بعض تجارب الأحزاب الجزائرية المعاصرة إلى وجود أسلوب ديمقراطي في هذا الشأن، لكّنه يبقى محدودا باعتباره أسلوبا شكليا في معظمه.

---

[1] - Rassemblement pour la Culture et la Démocratie, «***Rapport : Positions politiques marquantes du R.C.D***», Alger.

[2]- بوعلام بن حمودة، ***الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع*** ، (الجزائر : دار الأمة،ط 2 ،1999)، ص136 .

[3]- **السفير**، عدد173 :، من 22 إلى 28 سبتمبر2003 ، ***مرجع سابق***، ص02.

[4]- **السفير**، عدد: 163 ، من 14 إلى 20 جويلية 2005 ،***مرجع سابق***، ص05 .

ويظهر هذا الجانب على مستوى الوثائق القانونية للأحزاب السياسية، إذ تتشابه معظمها في إقرار التداول الديمقراطي للقيادة، من خلال النصوص التنظيمية لها، حيث ينص القانون الأساسي الحالي لجبهة التحرير الوطني في المادة (31) أن المجلس الوطني هو المكّلف بانتخاب الأمين العام أثناء المؤتمر، كلّ خمس (5) سنوات[1].كما ينص القانون الأساسي للتجمع الوطني الديمقراطي في المادة (40) على أن انتخاب الأمين العام يتم من طرف المؤتمر الوطني كلّ خمس (5) سنوات[2]، باعتبار هذا المؤتمر يجسد الهيئة العليا، ويمّثل جميع المستويات التنظيمية؛ العليا، الوسطى والدنيا .أما حركة مجتمع السلم، فيؤكد في قانونه الأساسي، على أن مجلس الشورى هو من يملك المبادرة نظريا حول المشاركة في هذا المؤتمر، كما تنص على ذلك المادتان (14)و (15)منه [3].وينص القانون الأساسي لحركة الإصلاح الوطني، على أن انتخاب رئيس الحزب يتم من قبل المؤتمر، حسب المادة(34) ، في حين يملك الرئيس المبادرة باستدعاء انعقاده، أو يتم من طرف ثلثي أعضاء مجلس الشورى الوطني، في إطار مدة خمس (5) سنوات بين مؤتمرين، وفق المادة (35)[4]. في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، نجد رئيس الحزب والمجلس الوطني، الهيئتان اللّتان تملكان المبادرة لاستدعاء انعقاد المؤتمر، لكن مدته القانونية محددة بأربع(4) سنوات، وفق المادة (2) و (3)من قانون الحزب[5]. في حين نجد جبهة القوى الاشتراكية و« عهد 54» لا يشيران مباشرة إلى انتخاب الرئيس ضمن المؤتمر، فهذا الأخير الذي يكون باقتراح الرئيس نفسه[6]، غير أن هناك نوع من الغموض حول كون المؤتمر يجسد هيئة عليا في الحزب، لكن يتم وفق مبادرة الرئيس، لاسيما وأن حزب« عهد 54» لا يحدد المدة القانونية لاختيار الرئيس، حيث ربطها بالاستقالة أو الوفاة، حسب المادة (31) من القانون الأساسي.[7]

لكن هذا الجانب يبقى محدودا وشكليا، ما لم يقترن بتجسيدٍ فعلي في الواقع، بالرغم من أن للإطار القانوني تأثير مباشر في أسلوب الممارسة، إذ أن تجارب بعض الأحزاب تشير إلى وجود نوع من الّتنافس بين أعضاء النخبة الحزبية، لاسيما أعضاء القيادة الجديدة، التي تستند كثيرا على

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني، **القانون الأساسي :المؤتمر الثامن 30-31 جانفي و 1 فيفري** 2005 ، ***المصدر السابق***، ص 1 - 15 .

[2]- التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، القانون الأساسي والنظام الداخلي، جوان2003 ، ص41 .

[3]- حركة مجتمع السلم،] وثيقة القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم[، 5 ،6 و 7 أوت2003
http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=

[4]- حركة الإصلاح الوطني،] القانون الأساسي[، 5 و 6 أوت1999 :
http://www.elislah.org/milaf2/ milaf9/watika5.htm

[5] - Rassemblement pour la Culture et la Démocratie (RCD), [Statut du RCD] , Op. Cit.

[6]- حول دور المؤتمر من الجانب القانوني ضمن وثائق حزبا جبهة القوى الاشتراكية و« عهد54»،أنظر :
« Statuts du F.F.S», in: Front des Forces Socialistes, 3ème Congrès: L'alternative démocratique, Mai 2000, Tipaza (Algérie). pp 22, 23.
و :حزب عهد 54 ، الأمانة التنفيذية، القانون الأساسي للحزب، الجزائر.

[7]- حزب عهد 54 ، ***المرجع نفسه***.

وثائق أحزابها بضرورة إشراكها فعليا في القيادة، وبضرورة تفعيل مبدأ التداول وعملية التجديد، ومن ثم فإن هذا التنافس يعد مبدأً أوليا لتوّفر الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية بصورة شكلية.

ويجسد هذا الجانب ميزًة أخرى لنمط التداول الديمقراطية الشكلي في هذه الأحزاب، فالتنافس على القيادة داخل الحزب يعطي له طابعا ديمقراطيا، إذا استند إلى مبدأ الشرعية، فهو مقبول علًنا باسم التعددية، حيث تسعى الاتجاهات المتنافسة إلى التنظيم والتكّتل حول قادتها، واجتماعاتها الخاصة، وهذا الوضع يمكن أن يعطي صورة ايجابية عن الحزب، لأّنه يعبر عن الروح الديمقراطية، أما إذا بدت المنافسات بين التيارات والأجنحة عنيفة، سيؤّثر هذا الوضع على بنائه[1]، ومن ثم على طبيعة الممارسة الحزبية فيه.

وتظهر طبيعة التنافس في بعض الأحزاب الجزائرية بشكل بارز بصفة متفاوتة، مثل حزب جبهة التحرير، وحركات؛ النهضة، الإصلاح الوطني ومجتمع السلم، وحزب التجديد، وجبهة القوى الاشتراكية على مستوى الأمانة العامة، وهي ضعيفة أو منعدمة في بعض الأحزاب الأخرى، مثل؛ حزب العمال، وجبهة القوى الاشتراكية على مستوى الرئاسة، وغيرها.

فالنموذج الأول الذي تبرز فيه طبيعة التنافس بشكلٍ متفاوت، يجسد نوع من المنافسة الحادة بين أجنحة الحزب، كما حدث في جبهة التحرير خلال فترة 2003 ، بين الجناح الذي يمّثله (بن فليس) وجناح التصحيحيين الذي يمّثله (بلخادم)، حيث أدى الصراع على النفوذ داخل النخبة إلى انقسام الحزب، وتعرضه لأزمة تنظيمية متعددة الجوانب، ساهمت في تعّثره لتحقيق تداول ديمقراطي، بإقصاء بعض أنصار التيار الأول[2].كما ساهم التنافس بين القيادة القديمة في حركة النهضة عام 1998، ممّثلة في (جاب الله) من جانب، والقيادات الجديدة التي ظهرت بعد الانتخابات التشريعية عام 1997 ، من جانب ثاني إلى هيكلة البناء السلطوي الذي كان مركزا في الجناح الأول بشكلٍ كاريزمي[3]، لكن هذا التنافس أدى إلى أزمة تنظيمية حادة وانقسام الحركة[4].وعرفت حركة مجتمع السلم تنافسا أقلّ حدًة على منصب الرئاسة بعد وفاة قائدها (نحناح) في سنة 2003 ، حيث بينت نتائج الاقتراع الداخلي تقارب الأصوات بين (أبوجرة سلطاني) بـــ 105 وعبد (عبد الرحمان سعيدي) بـــ 95 صوتا[5]، لكن سياسات الإقصاء التي مورست ضد بعض القيادات مثل (أحمد الدان)، بينت تعّثر الحزب في تطبيق قاعدة التداول الديمقراطي[6].أما حزب التجديد، فقد عرف تنافسا داخل نخبته بعد رحيل (بوكروح) من القيادة عام 2001 ، لكن انعكاساته السلبية، تعرض

---

[1]- فيليب برو، ***علم الاجتماع السياسي*** ، ترجمة :محمد عرب صاصيلا،(بيرو ت : المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، 1989)،ص264 .

[2]- **الخبر الأسبوعي**، عدد: 308 ، من 22 إلى 28 جانفي 2005 ، ***مرجع سابق***، ص10 .

[3]- عبد الناصر جابي، ***مرجع سابق***، ص264 .

[4]- عمراني كربوسة، ***مرجع سابق***، ص102 .

[5]- حركة مجتمع السلم، وثيقة النظام الداخلي لحركة مجتمع السلم[، 3 ،4 و 5 جانفي2010:
http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=News&file=article&sid=161

[6]- **الخبر الأسبوعي**، عدد: 327 ، من 04 إلى 10 جوان 2005 ، ***مرجع سابق***، ص06 .

الحزب إلى أزمات داخلية[1] بينت وجود تنافس شكلي دون تطبيق نموذج ديمقراطي على عملية التداول، بالرغم من أن الحزب عرف تعاقب أربع (4) أمناء عامون .كما يظهر التّنافس داخل جبهة القوى الاشتراكية على مستوى الأمانة الوطنية، لكّنه شكلي ومحدود، حيث تأّثرت عملية التداول بقرارات وسلطة رئيس الحزب[2].

ورغم أن هذه المظاهر شكلية ومحدودة في الغالب حول التنافس داخل الأحزاب الجزائرية، لكّنها تعد بمثابة انطلاقة أولية لإمكانية توّفر ممارسة ديمقراطية فعلية، بالرغم من أن نتائجها بينت انحرافًا واضحا عن هذا المسار.

أما المظهر الآخر لعملية التداول الديمقراطي الشكلي للقيادة الحزبية في الجزائر، فيبرز على مستوى الخطاب الحزبي لبعض قادتها، حيث يرتكز هذا الخطاب على ضرورة التمسك بآليات الديمقراطية،وعملية تجديد القيادات، بإتاحة فرص للقيادات الجديدة الصاعدة، والتي غالبا ما تتركز في جيل الشباب.

حيث ركز حزب جبهة التحرير الوطني كأبرز نموذج في هذا المجال في خطابات قادته على ضرورة « تشبيب الحزب » على مستوى القيادة الوسطى والعليا، وهو المشروع الذي نادى به (بن فليس) ومن بعده بلخادم.[3] كما يظهر أيضا هذا الخطاب في العديد من هذه الأحزاب خلال تجربة التعددية المعاصرة.

ومن كلّ ما تقدم، يمكن القول أن عملية تداول القيادة في الأحزاب الجزائرية يغلب عليه الطابع غير الديمقراطي، باعتبار أن طبيعة القيادة المتركزة أساسا في نمطان رئيسيان؛ أحدهما يتضمن النمط القيادي الكاريزمي، والثاني يشمل النمط الأوليغارشي، بالإضافة إلى عدم وجود انتظام في تداول المناصب القيادية في الكثير من الأحزاب، وتركيز أسلوب التداول غير الديمقراطي في البعض الآخر، مع غياب عملية تجديد وتغيير المحتوى العام للنخبة الحزبية، باعتبار أن الكثير من مؤسسات هذه الأحزاب، لاسيما على المستوى التنظيمي الأعلى، ُتشكَّل بالتعيين أو بانتخابات يطعن في نزاهتها، كلّ ذلك أّثر بشكلٍ عام على بنائها التنظيمي، وحدوث أزمات مختلفة، بالرغم من وجود نمط شكلي ومحدود للتداول الديمقراطي على مستوى قياداتها، ينحصر أساسا في الخطاب الحزبي والجانب القانوني فقط، وكلّ ذلك يدلّ على أن معظم هذه الأحزاب تعيش أزمة قيادة، تختلف مظاهرها من حزب لآخر، وهو ما انعكس سلبيا على الممارسة الحزبية بشكلٍ عام.

---

[1]- **آخر ساعة**، عدد: 13 ، 1415جوان 2005 ، ***مرجع سابق***، ص03 .

[2]- **السفير**، عدد: 163 ، من 14 إلى 20 جويلية 2005 ، ***مرجع سابق***، ص05 .

[3]- نوار سوكو،« ***المؤتمر الثامن لم يرض كافة فرقاء الحزب***»،**الخبر الأسبوعي**(جريدة أسبوعية)، عدد: 311 ، من 12إلى 18 فيفري 2005 ، الجزائر، ص09 .

المطلب الثالث :الصعوبات العملية المؤّثرة على دور الأعضاء في عملية تجديد القيادات الحزبية في الجزائر

عرف دور الأعضاء الحزبيين في الجزائر لتجديد النخبة القيادية عدة مظاهر، تميز معظمها بضعفٍ كبير ومحدودية المشاركة، ويرجع ذلك فيما يبدو إلى جملة المشاكل والصعوبات التنظيمية، والتي أّثرت على طبيعة العلاقة بين القيادة والقاعدة النضالية، أهم هذه الصعوبات، شملت تعرض هذه الأحزاب إلى أزمات داخلية متعددة، تركزت أكثر في الجانب التنظيمي والسياسي والفكري والمالي، كما ساهم الدور المركزي والمهيمن للقادة في النشاط التنظيمي في تكريس هذا الضعف والمحدودية، بالإضافة إلى ذلك، وجود تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، وتأثيره على دور الأعضاء في التنظيمات الحزبية.

وعلى هذا الأساس، فقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث (3) فروع، نتطرق في الفرع الأول إلى الأزمات الحزبية المعاصرة، وتأثيرها على دور الأعضاء في هذه العملية، وفي الفرع الثاني، نتطرق إلى الدور المركزي للقادة الحزبيين في النشاط التنظيمي، أما الفرع الثالث، فنتناول فيه تأثير تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي على دور الأعضاء في تجديد النخبة الحزبية في الجزائر.

الفرع الأول:الأزمات الحزبية

شهدت تجربة الأحزاب الجزائرية المعاصرة بروز أزمات متعددة الجوانب، شملت في معظمها خلافات داخلية ذات طبيعة سياسية، تنظيمية، فكرية وأحياًنا شخصية، كما عرفت بعضها أزمات مالية، أّثرت على بُناها الداخلية، وشمل مجال التأثير دور الأعضاء في تجديد القيادات الحزبية المعاصرة. وتتميز هذه الأزمات في إطارها العام بوجود صراع داخل النخبة الحزبية، امتدت آثاره لتشمل مجال مشاركة الأعضاء في هذه العملية.

فقد عرفت أحزاب جبهة التحرير الوطني[1]، وحركتا النهضة[2] ومجتمع السلم[3] أزمات سياسية متفاوتة الدرجة والتأثير، بسبب طبيعة العلاقات الخارجية مع السلطة، والتي تربط بعضها من جهة، في حالة جبهة التحرير، وعلاقة مظاهر الأزمة بمؤّثرات العلاقة معها، في حالتي حزبي النهضة ومجتمع السلم من جهةٍ ثانية، فيما تأّثرت هذه الأحزاب وغيرها بأزمات تنظيمية، شملت الخلافات حول أسلوب التسيير الداخلي وعمليات اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات (شملت معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة، مثل حركة مجتمع السلم، الإصلاح الوطني، العمال، جبهة القوى الاشتراكية، الجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتجمع الوطني

---

[1]- تحدثت الكاتبة (هدى ميتكيس) عن الأزمة السياسية التنظيمية والسياسية التي تعرض لها حزب جبهة التحرير في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حول إقرار التعددية، أنظر:
هدى ميتكيس، ***مرجع سابق***، ص28 .

[2]- إسماعيل قيرة] وآخرون[، ***مرجع سابق*** ، ص170 .

[3]- الخبر اليومي، عدد: 4385،04 ماي 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص02 .

الديمقراطي والتجديد الجزائري، وغيرها)، وخلافات فكرية تركزت في الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والعلماني، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي.أما الأزمات المالية ودعم الدولة المقدم في هذا المجال، (فمثلا، رصد القانون المالي لعام 2002 غلافًا ماليا يقدر بـــ 09 مليار دينار جزائري)، مقارنة باّتساع نشاطها، وتنامي دورها في الحياة العامة، ولهذا، فكثيرا ما تتدخل أطراف خارج الحزب في هذا المجال لدعم الأحزاب، وهي حالة الأحزاب السياسية في الدول النامية وحّتى في الدول الغربية، كالولايات المّتحدة الأمريكية[1]، وبالّتالي يكون لهذه الجهات إسهام بارز في أنشطتها الحزبية، ومنها التنظيمية، وعلى رأسها عملية صناعة واّتخاذ القرارات وتغيير وتجديد القيادات بصفةٍ غير مباشرة أو خفية في أغلب الظروف.

ونظرا للتأثير البارز لهذه الأزمات على بنى الأحزاب، فإّنها تعد أحد الصعوبات الرئيسية لعملية تجديد النخبة الحزبية، وكثيرا ما حالت هذه الأزمات دون تحقيق مبدأ المشاركة في هذه العملية، وهذا يرجع إلى أن هذه الأحزاب التي تعرضت إلى أزمات تحاول القيادة فيها إحكام السيطرة داخليا كنمط للتحكم في انتشارها، ومن ثم فإن دور الأعضاء يتأّثر بهذا الجانب بصورة مباشرة وغير مباشرة.

فحزب جبهة التحرير الوطني الذي عرف أزمة تنظيمية وسياسية خلال انعقاد المؤتمر الثامن (8)، شهد تراجع دور الأعضاء للتأثير في سياسات الحزب، وعلى رأسها عملية الترشيحات، حيث يرى نائب بالمجلس الشعبي الوطني، وهو أحد المناضلين في الجبهة، أن هناك تجاوزات بشأن اختيار أعضاء المجلس الوطني، وبروز تيار من الأعضاء المقصيين في هذه العملية نحو التوجه للانتظام في حركة احتجاجية ضد « سياسة الكيل بمكيالين» تجاه المؤتمرين[2]، وهذا يرجع أساسا إلى تأّثر الحزب بالخلافات الداخلية التي تمّثلها هذه الأزمة.

كما تأّثر حزب حركة مجتمع السلم بالأزمة الأخيرة المتعّلقة بمسألة استوزار رئيس الحركة في الحكومة عام 2005 ، باعتبار هذا الحزب الذي ظلّ من الأحزاب المعارضة في فترة قيادة (نحناح)، وهذه النتائج أّثرت بدورها على دور الأعضاء داخل الحزب ضمن مستوى النشاط التنظيمي وعملية اتخاذ القرار، وتكريس ضعف هذا الدور على المستوى القاعدي، وهذا ما أدى برئيس الحزب إلى اتخاذ إجراءات متعّلقة بإقصاء بعض العناصر من الهيئات القيادية، والخروج على القاعدة الديمقراطية، كما يرى ذلك (أحمد الدان)، القيادي السابق في حركة مجتمع السلم[3].

كما أن الخلافات الداخلية في جبهة القوى الاشتراكية، أظهرت وجود أزمات على مستوى بعض الفدراليات أو المكاتب الولائية للحزب، وهذه الأزمات ساهمت في التأثير على دور الأعضاء في

---

[1]- ح .آيت عياد،« من يراقب تمويل الأحزاب السياسية؟ »، السفير (جريدة أسبوعية)، عدد: 92 ، من 04 إلى 10 مارس 2002 ، الجزائر، ص08 .

[2]- **الخبر الأسبوعي**، عدد:311 ، من 12 إلى 18 فيفري2005 ، ***مرجع سابق***، ص09 .

[3]- **الخبر الأسبوعي**، عدد: 327 ، من 04 إلى 10 جوان 2005 ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 06-07.

القاعدة النضالية، مثل الأزمة التنظيمية التي عرفها على مستوى فدرالية ولاية عنابة، حيث قدم بعض المناضلين استقالة جماعية من الحزب على أداء القيادة في هذه الفدرالية، لاسيما على جانب التحضير للمؤتمر الرابع للحزب.

الفرع الثاني :الدور المركزي للقادة في النشاط التنظيمي

يتميز الدور الفعلي للقادة الحزبيين في النشاط التنظيمي لأغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة بالهيمنة، ولقد ساهم الدور المهيمن في تراجع دور أعضاء المستويات القاعدية والوسطى في عملية تجديد النخبة القيادية، والكثير من المظاهر التي تبين هذه الميزات، ففي حزب جبهة التحرير الوطني، نلاحظ أن الدور المهيمن للنخبة الحزبية في النشاط التنظيمي يعد مظهرا من بين عدة مظاهر هيمنة القيادة في هذا الحزب، وعلى اثر عملية انتخاب مندوبي المؤتمر ضمن المستوى التنظيمي الأوسط، فقد صرح (بوعلام بالسايح)، الناطق الرسمي باسم المؤتمر الثامن (8) المنعقد في عام 2005 ، أن لجنة إثبات العضوية قامت بإسقاط 313 عضو من قائمة المؤتمرين، لعدم استيفائهم للشروط القانونية، وبالّتالي لا يحق لهم حتى حضور أشغال المؤتمر، لكن ضمن هذه القائمة، وجد بعض الأعضاء الذين كانوا قد استوفوا الشروط القانونية، وعلى رأسها شرط سبـــــع (7) سنوات متتالية في الّنضال داخل الحزب، لكن كانوا ضمن الأعضاء المقصيين[1].ولهذا، فالسؤال المطروح هنا يدور حول الكيفية والمعايير المستخدمة في عملية الاختيار ضمن هذا المستوى؟

لقد ذهب بعض المناضلين في الحزب ومنهم أعضاء في غرفتي البرلمان، إلى القول بأن هناك معايير غير ديمقراطية في عملية الانتقاء، حيث أكد نائب بالغرفة الأولى، وهو أحد المناضلين في الحزب، أن (عمار سعيداني)، رئيس المجلس الشعبي الوطني، وقيادي في هذا الحزب، أّنه قام بإدراج سبعة وعشرون (27) عنصرا من التنسيقية السابقة لمساندة المرشح (بوتفليقة) في القائمة الوطنية، لا يستوفون الشروط القانونية لذلك[2].

كما يظهر الدور المهيمن للقادة في النشاط التنظيمي في عدة أحزاب أخرى، وعلى رأسها حزب حركة مجتمع السلم، حيث يجسد هذا الحزب نمط القيادة الكاريزمية، لاسيما فترة حكم (نحناح)[3]، حيث أكدت كلّ المؤتمرات العامة التي عقدها الحزب، منطق تركيز السلطة وهيمنة القيادة على أنشطة الحزب، فضلا عن الدور لمحوري لمنصب الرئيس في عملية اختيار وتجديد محتوى النخبة القيادية الأخرى، ويظهر هذا في الجانب العملي، لأن نصوص الحزب كثيرا ما تبرز الطابع الديمقراطي الشكلي.

---

[1]- **الخبر الأسبوعي**، عدد:311 ، من 12 إلى 18 فيفري2005 ، ***مرجع سابق***، ص09 .

[2]- ***المرجع نفسه***، الصفحة نفسها.

[3]- رشيد بن يوب، ***مرجع سابق***، ص63 .

كما يجسد دور الرئيس في حزب جبهة القوى الاشتراكية هذا الجانب أيضا، إذ يمثّل (آيت أحمد) محور قوة الحزب، بما يتمتّع به من كاريزمية على مستوى الحزب، أو حتى على المستوى الخارجي (الناخبين والمؤيدين)، ناهيك عن الدور المهيمن على أنشطة الحزب التنظيمية والسياسية، لاسيما على اختيار القيادة الوطنية[1]، لكن هذا الدور المهيمن تراجع مقارنة بالمرحلة السابقة (1989-1999)، ويعود ذلك فيما يبدو إلى فشل الحزب في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 ، ثم الانتخابات التشريعية لعام2002 ، إلى جانب تواجد القيادة الرئاسية في الخارج (سويسرا)، وتقدم سنّه، فضلا عن تركيز هدف الحزب للحفاظ على مكانته ضمن الأممية الاشتراكية أكثر من تركيز دوره على المستوى الوطني.

الفرع الثالث :تنامي الولاء الحزبي في بعض الأحزاب الجزائرية

يُفترض في الحزب السياسي الديمقراطي باعتباره جهازا عصريا أن يؤسس الولاء فيه على قواعد ومبادئ عقلانية ورشيدة، بالشكل الذي يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة، وصحيح أن للقيادات والشخصيات الوازنة أدوارا مركزية في تطوير الحزب وتنمية أدائه السياسي والتنظيمي، غيرأن هناك فرقًا بين أن الولاء لكيان اعتباري يدين الجميع بالانتساب إليه والدفاع عن إستراتيجيته، وبين أن تتوزع ولاءات المناضلين على أسماء حزبية هي في حكم« الزعامة » منها إلى القيادة بالمفهوم المعاصر، فالولاء لمؤسسة الحزب يحافظ على تماسكه، دون التفريط في إمكانية الاختلاف والاجتهاد، في حين تذكي« الزعامة» روح التشيع، وتشجع على الاصطفاف وراء ولاءات شخصية سلبية في حياة الحزب السياسية والنضالية[2].

والملاحظ أن منطق الولاء في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، لاسيما الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، ليس في إطلاقيته بكيان الحزب ومؤسساته، بقدر ما له صلة بالأشخاص ذوي النفوذ داخل النخبة الحزبية، وتزداد هذه المظاهر أكثر أثناء عملية الانتخابات العامة، أو أثناء عملية الهيكلة الداخلية، والتحضير لعقد المؤتمرات الحزبية.

ويظهر ذلك بشكل بارز في حزب جبهة التحرير الوطني أثناء عقده المؤتمر الثامن عام 2005 ، إذ بين منطق الولاء للقيادة الخماسية ممثّلة في الحركة التصحيحية، أدى إلى ظهور خروقات وتجاوزات للقانون الأساسي للحزب، مثل وجود بعض العناصر في القائمة الوطنية، ناهيك عن بعض العناصر في القائمة الوطنية، ناهيك عن بعض الموظفين والمساعدين لبعض الوزراء، وعدم استيفاء شرط سبعة (7) سنوات في الّنضال داخل الحزب، على حد تعبير (عبد الله بولسنان)، كما أكد أيضا وجود إقصاء واسع شمل العديد من المناضلين، أمثال :(الطاهر زبيري)،(صويلح

---

[1]- **السفير**، عدد: 163 ، من 14 إلى 20 جويلية 2003 ، ***مرجع سابق***، ص05 .

[2]- الفصل الرابع:« ***الديمقراطية داخل الأحزاب وفيما بينها في المغرب :حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي*** نموذجا »، لـ (أمحمد مالكي)، أنظر: علي خليفة الكواري] وآخرون[، ***الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية***،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص147 .

بوجمعة)، (بولحية إبراهيم)، (محي الدين عميمور)، (عمر عبد الحميد)، (دليلة حليلو)، (محمد حرز الله) وغيرهم[1]، كما انعكس هذا الولاء على القاعدة النضالية والوسطى، ومعظم الأنصار الموالين لـــ (بن فليس)، وبمجرد فشله في الانتخابات الرئاسية لعام 2004 ، وصعود التيار الإصلاحي إلى قيادة الحزب في المؤتمر الثامن عام 2005 ، تراجع معظمهم عن هذا التوجه، مُبدين ولاءا كبيرا لهذا التيار بسبب انسحاب (بن فليس) من القيادة، وتغييرها لصالح الحركة التصحيحية، وقد برر معظمهم هذا التغيير الواضح في السلوك السياسي إلى أن الهدف الأساسي هو الحفاظ على كيان واستقرار الحزب، وأن معظمهم وقفوا إلى جانب حزبهم، وليس إلى جانب شخصٍ بعينه[2].

كما تبين مؤتمرات حركة مجتمع السلم، لاسيما الأول والثاني، منطق الولاء للقائد الكاريزمي (نحناح)، وقد ضمن هذا الولاء تكريس مبدأ تنامي السلطة والنفوذ على مستوى مؤسسة القيادة، مقابل محدودية مشاركة الأعضاء في النشاط التنظيمي وتجديد نخبة الحزب، وقد بينت قرارات المؤتمر الثاني عام 1998 هذه الظاهرة، حيث تم إعادة اختيار (نحناح) كرئيس للحزب مع كلّ الصلاحيات والسلطات التي تضمن له دورا فعالا داخل الحزب[3]، ويرجع ذلك إلى تنامي الولاء الذي يحظى به رئيس الحركة سابقًا.

كما يظهر هذا الولاء أيضا في حزب جبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، لاسيما خلال العقد الأول من تجربة التعددية السياسية المعاصرة، ويرجع ذلك أيضا إلى نمط القيادة الكاريزمية في هذان الحزبان، وطبيعة البناء السلطوي المركز في يدها، إذ يؤكد العضو القيادي في حزب العمال (رمضان تعزيبت)، في رده على سؤالٍ حول تجديد منصب الأمين العام، قوله : « **نحن ليس لدينا مشكل في هذا الإطار، في بعض الأحيان هناك توزيع للمهام (...) هناك مؤتمر، هناك قيادة، ليس لدينا مشاكل على هذا المستوى مثلما هي الأمور في بعض الأحزاب (...) ووجود حنون كأمينة عامة لمدة 15 سنة، فذلك لأّننا أردنا ذلك، وما دام الأمر كذلك، فلا يمكن الكلام عن الديكتاتورية**» [4].

كلّ هذه المظاهر، تجسد في الأساس صعوبات ومشاكل تعاني منها معظم الأحزاب الجزائرية المعاصرة على مستوى دور الأعضاء في تجديد القيادات العليا والوسطى فيها، وصعوبة هذه الأحزاب في تجاوز هذه المشاكل، هو دليل على فشلها في عملية تجديد قياداتها على أساس ديمقراطي، وهذا يدلّ على غياب رؤية واضحة ورشيدة لفكرة التجديد، إذ أن الميراث السياسي الشمولي ما زال يشكل أثرا على الأداء والممارسة الحزبية في الجزائر.

---

[1]- **الخبر الأسبوعي**، عدد:311 ، من 12 إلى 18 فيفري2005 ، ***مرجع سابق***، ص09 .

[2]- نوار سوكو« مؤتمر الأفالان :رئيس كل الجزائريين يفضل الجبهويين» ، **الخبر الأسبوعي** (جريدة أسبوعية)، عدد:310، من 05 إلى11 فيفري 2005 ، الجزائر، ص 11.

[3]- رشيد بن يوب،***مرجع سابق***، ص63 .

[4]- **السفير**، عدد:287 ، من 26 نوفمبر إلى 02 ديسمبر2005 ، ***مرجع سابق***، ص07 .

وخلاصة القول، أن دور الأعضاء في عملية تجديد القيادات الحزبية في الجزائر يتميز بالمحدودية والضعف، وهذا يرجع أساسا إلى وجود دور القيادة في مختلف الأنشطة التنظيمية واتخاذ القرارات، فضلا عن عملية تجديد النخبة الحزبية، ويتميز هذا المظهر بالتباين من حزب إلى آخر، تبعا لتركيز البناء السلطوي فيه أولا، وتركيز النمط القيادي ثانيا، وتعرضه لأزمات داخلية ثالثًا، وتنامي الولاء الحزبي للقادة الحزبيين أخيرا، وكلّ هذه الجوانب تبين أيضا تعثّر معظم هذه الأحزاب في عملية تطبيق الديمقراطية الداخلية من هذا الجانب.

الفرع الرابع :البرلمان التعددي والحكومة الائتلافية

إن البيئة التي أنجبت التعددية لا تحمل بوادر تحول فعلي نحو الديمقراطية سواء من حيث النصوص المنظمة لهذا التحول أو من حيث الظروف المهيأة له من جانب النظام و المعارضة على حد سواء، لأن المعيار الذي يجب استعماله لقياس درجة تطوير العملية الديمقراطية في مجتمع ما لا يتحدد بحساب عدد الأحزاب أو الأحزاب السياسية المستعارة المعترف بها من طرف النظام و لكن على عكس ذلك يتحدد بنسبة التحقيق الفعال لتداول السلطة و النخب عبر مختلف الطبقات الاجتماعية والاستكمال الفعلي لتساوي الفرص لكل الأفراد، و في الحالة المعاكسة لا تعمل التعددية إلا على تدعيم شرعية إعداد قناة مغلقة للسلطة تهدف خصوصا إلى تهميش المجتمع[1] .

غير أن الضوابط الحقيقية للمعارضة هي تلك النابعة من النظام الديمقراطي ذاته و المتمثلة في مبادئ الشرعية و الرقابة القضائية و استقلالية القضاء،و حياد الإدارة،إضافة إلى عدم الجمع بين مميزات النظام الرئاسي و البرلماني بالنسبة لسلطات رئيس الدولة.

ثم إن من الضوابط المعارضة الاعتراف بالحجم الطبيعي للحزب، فالأحزاب الصغيرة التي لا تتوانى عن التحالف مع الجماعات السرية أو المحظورة النشاط أو مع غيرها من الأحزاب الصغيرة كثيرا ما تفقد في الحالتين هويتها،أما الائتلاف فيعتبر لدى البعض تنكرا للناخبين الذين يقصدون بمنح أصواتهم برنامج معين حيث أن دمج الأحزاب في ائتلافها يؤدي إلى طمس معالمه.

ورغم ذلك،فان الدكتورة سعاد الشرقاوي ترى في الائتلاف القوي الذي يضم أحزابا متجانسة ذات اتجاه سياسي واحد نوعا من النظام الحزبي القريب من طابع النظم الحزبية الثنائية[2] .

غير أن ما يمكن قوله عن الائتلاف الحكومي في الجزائر هو أنه ائتلاف هش لا تجانس فيه صنعته ظروف خاصة، فهو لا يعكس بالفعل الخريطة السياسية في الجزائر، كما أنه يضم في صفوفه أحزابا ليست ممثلة في البرلمان كما هو الشأن بالنسبة لحزب رضا مالك، ومع ذلك فقد استند عليه لدعم شرعية السلطة السياسية في الجزائر، و تكريس فلسفة الإجماع التي لا تجد لها صيغة عملية للتطبيق.

---

[1] -- Burhan Ghalioun : « ***Le malaise arabe arabe: Etat contre nation*** » - collections/ ENAG.Edition-1991.p.13.

[2]- اشرف مصطفى توفيق، **المعارضة**، (القاهرة: دار العربي، (د.ت.ن))،ص 88.

أما عن البرلمان فانه من صور الخلط الواقع في الأنظمة البرلمانية التي لا تشذ عنها الجزائر تعيين أعضاء داخل المجلس النيابي و الجمع بين منصب رئيس الدولة و السلطة التنفيذية مما يضيع على السلطة التشريعية قدرتها على حل الوزارة.

و في حالة رئيس الدولة بين رئاسة الأغلبية و رئاسة الدولة، فان هذا الحزب سيكون المسيطر الذي يجعل المعارضة تشعر بأنها لن تصل إلى الحكم أبدا، ليزول بذلك أهم مؤشر للديمقراطية متمثلا في التداول على السلطة.

و برغم مظاهر المشاركة السياسية للأحزاب التي يجسدها البرلمان التعددي والحكومة الائتلافية،إلا أن هذه المشاركة تبقى محدودة الفعالية سواء من الناحية النظرية أو العملية.

1-فمن الناحية النظرية_ وبالرجوع إلى النصوص الدستورية منذ التعديل الدستوري لسنة1989_ نلاحظ أن تكريس الخصائص الجمهورية للحكم قد جاء متوازيا مع استمرارية المكانة المتفوقة لرئيس الجمهورية، ذلك أن خصائص النظام الجمهوري المتمثلة في انتخاب الرئيس، تحديد المدة الرئاسية، و المسؤولية الجنائية للرئيس، قد أصبحت كاملة في الدستور الجزائري،الذي أهم ما جاءت به مراجعاته الأخيرة تحديد المدة الرئاسية التي تعتبر أساس التداول على السلطة[1] ، وهو تعديل اقتضته التعددية السياسية و فرضته.

غير أن رئيس الجمهورية بقي يتمتع بسلطات قوية و إن كان غير معني بالتسيير، من خلال اضطلاعه بمهمة التحكيم التي منحته إياها المادة70 من الدستور الحالي،و هي وظيفة يعتقد أنها الضرورة في ظل نظام تعددي لإحداث التوازن بين الجهازين التنفيذي و التشريعي، و بالتالي تجنيب رئيس الجمهورية_حسب البعض_ الانقراض المحتوم لشرعية السلطة الذي قد يحدثه التدخل المباشر في الشؤون العادية[2].

و يبقى رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري غير مسؤول سياسيا، رغم أن برنامج الحكومة و مشاريع القوانين التي تعرضها على مجلس الوزراء من وحي برنامجه الانتخابي، وهو يتعارض مع قاعدة عدم المسؤولية المعمول بها في النظام البرلماني الذي تنتقل فيه سلطات الرئيس إلى الحكومة التي تمارسها فعليا و تسأل عليها.

أما في النظام الجزائري فان رئيس الحكومة ليس سوى أداة للتنفيذ و التسيير، لكنه يخضع لمسؤولية مزدوجة أمام كل من رئيس الجمهورية و المجلس الشعبي الوطني، و هو الأمر الذي يجعل رئيس الحكومة_ الذي قد يكون رئيس الأغلبية البرلمانية_ كبش فداء أمام الهجوم البرلماني و هجوم الرأي العام يعفي رئيس الجمهورية من تحمل أي مسؤولية.

---

[1]- المادة 84 من دستور سنة 1996.

[2]- بوكرا إدريس،" **المراجعة الدستورية في الجزائر بين الثبات والتغيير**"، ***مجلة الإدارة***،(الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة،د.ت.ن)،ص.28

إلا أن أهم القواعد البرلمانية التي أدخلت على النظام الدستوري الجزائري، و التي ليست في صالح التعددية و لا الديمقراطية القائمة على أساس حكم الأغلبية، تتمثل في حق الحل الرئاسي الذي و إن كان في النظام البرلماني النتيجة المقابلة للمسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان،إلا في الحقيقة موجهة لردع المجلس الشعبي الوطني عند محاولة التفكير في معارضة خاصة إذا كانت تطبق برنامج رئيس الجمهورية[1] .

و يكتسي الحل الملامح التي تمكن من تفسيره كأداة للديمقراطية نفسها، لأن أثره هو إعطاء الكلمة للشعب و هو الذي يسمح بتحقيق ديمقراطية حقيقة تضع ممثلي الشعب تحت رقابة الشعب، و بهذه الصورة يؤدي الحل ذات دور الاستفتاء و إن كان اللجوء إليه يتم من أجل الاستفتاء، الذي يظهر مثله بمثابة أداة للديمقراطية شبه المباشرة التي تقوم على فكرة السيادة الوطنية ملك للشعب،و تتم بفضل إجراءات التدخل الشعبي أي الاستفتاء و الحل.

غير أن الاستعمال التعسفي للحل يمكن أن يجعله أقل ديمقراطية و يؤدي إلى مخاطر على الإرادة الشعبية،شأنه شأن الاستفتاء الذي قد يوظف لحصاد الموافقة الشعبية على قرارات السلطة و سياستها.

2- أما من الناحية العملية فان الاحتكار الواضح لسلطة القرار من طرف رئيس الجمهورية لا على أحد،و لا أدل عليه من تهميشه للأحزاب السياسية المشكلة للائتلاف الحكومي،هذه الأحزاب التي كانت وراء جعله مرشح الإجماع و إن كانت هذه الصيغة تتعارض كلية مع مفهوم التعددية السياسية و التنافس على السلطة.

غير أن تميز المرحلة التي اقتضتها أو جعلت الأحزاب السياسية ترتضيها،ليس مبررا للانفراد بالسلطة و استغلال اللجوء المباشر إلى الشعب لإلغاء أي صوت معارض، و تعويض الطبقة السياسية التي تمثل الشعب في مؤسساته المنتخبة_ بغض النظر عن ظروف انتخابها_ بأخرى بديلة أهمها تأييد برنامج الرئيس و مساندة مساعيه التي عارضتها أحزاب الائتلاف.

فما معنى أن ينتقد الرئيس أحزاب المعارضة بالاهتمام بالمكاسب و المناصب؟ و ما معنى أن تهب أحزاب الائتلاف منددة باستبدال الطبقة السياسية ببعض الجمعيات لمجرد أن الأحزاب وقفت ضد مسعى الوئام الوطني؟

إن إصدار تعليمة من رئيس الحزب الأول في البرلمان أحمد أويحي إلى مناضلي حزبه تمنع المشاركة في تجمعات تنسيقيات مساندة الرئيس، و تصريح رئيس الحزب الثاني في البرلمان الشيخ محفوظ نحناح بأن"نحن في الحكومة و لا نشارك في الحكم"،و تفاجأ الرقم2 في التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية السيد فرج الله بوئام وطني يرفضه حزبه جملة و تفصيلا،كل هذه المؤشرات

[1]-***المرجع نفسه*** ، ص 33.

تؤكد وجود أحزاب المعارضة على الرف ووجود الديمقراطية التعددية على حافة هوة إن لم نقل أنها في جوفها.

فهل صنعت التعددية الحزبية في الجزائر نظاما ديمقراطيا؟

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج مما سبق، أن الأطر العلمية والعملية للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية تعد بمثابة مقاييس ينبني عليها هذا المفهوم، وهي على درجة كبيرة من الموضوعية، يمكن إسقاطها على نموذج الأحزاب الجزائرية، وهذا يرجع إلى أن نمط هذه الأحزاب يتقارب كثيرا مع نموذج الأحزاب السياسية المعاصرة، فضلا عن تأثّر الأحزاب موضوع الدراسة بالنمط التعددي، والذي يعد نمطا عالميا موحدا، أصبحت تؤكده التطورات السياسية والعلمية.

وتختلف هذه الأطر في طبيعة المعايير التي تستخدمها، فمنها ما هو نظري، ويتعلّق بإسهامات نظريات التعددية والنخبة في هذا المجال، بحيث يتم توظيف إسهاماتها في دراسة هذا الموضوع، فيما تنحصر طبيعة الأطر العملية في مجال مقارنة الممارسات الحزبية بالنصوص القانونية من جهة، ومقارنة هذه الأخيرة بالأطر والآليات النظرية للديمقراطية المعاصرة من جهة ثانية.

-مفهوم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب هو مفهوم مؤّثر في بيئة الحزب الداخلية من الجانب السياسي والتنظيمي، وهو مؤّثر أيضا على محيط الحزب الخارجي الذي يعمل فيه، على مستوى علاقاته بالقوى السياسية الأخرى وبالسلطة المركزية، وهو ما ينعكس على فاعلية الحزب وحجمه في الواقع، ومن ثم، على المنافسة الحزبية أثناء عمليات الانتخابات السياسية.

-إن التسليم بوجود تعددية سياسية داخل الحزب السياسي لا يتنافى مع مضمون وحدة الإرادة والتجانس الحزبي، بل يزيد من إمكانية توّفر الديمقراطية فيها.

-أهم مرتكز لمفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ينحصر في مفهوم المشاركة، حيث يشمل هذا المفهوم ثلاث عناصر أساسية؛ المشاركة في النشاط التنظيمي داخل الحزب، وضمنه المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الحزبية.المشاركة في تجديد النخبة الحزبية .والمشاركة في إدارة الأزمات الداخلية فيها.

وتعد هذه العناصر بمثابة الأطر الأساسية للديمقراطية داخل الأحزاب، والتي تناولناها في دراستنا ضمن نموذج الأحزاب الجزائرية.

كذلك يمكن أن نستخلص ضمن هذا الفصل أيضا أن طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية والأعضاء في المستويات التنظيمية الأخرى قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وإن كانت بعض المظاهر الشكلية حول الممارسة الديمقراطية، إلا أّنها محدودة وضعيفة، وهذه العلاقة متعددة الجوانب تنحصر في بعض الأحزاب على كونها علاقة غير متكافئة، أدت إلى أزمات في أغلب الظروف،كما هو الحال في حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة الإصلاح، حزب التجديد، كما أّنها أيضا تجسد علاقة هيمنة

القيادة على أدوار الأعضاء المنوطة بهم، وتكريس ظاهرة تنامي الولاء في الكثير من هذه الأحزاب للقادة، لاسيما ذات النمط القيادي الكاريزمي، كما أّنها علاقة تأّثرت بالعديد من الأزمات السياسية، التنظيمية، الفكرية، وأحيانًا الشخصية، بالإضافة إلى تأّثرها بالصراع داخل النخبة الحزبية، وذلك كّله يرجع أساسا إلى:

-النمط القيادي الكاريزمي والأوليغارشي في معظم الأحزاب السياسية، رغم أّنها تضفي الطابع الديمقراطي الشكلي على قياداتها، مثل مبدأ « الجماعية» و« المشاركة» .

-يغلب الأسلوب غير الديمقراطي على عملية التداول على القيادة في معظم هذه الأحزاب، ومنها أسلوب التعيين، وعدم وجود تعددية الترشيحات.

-الدور المحدود للأعضاء في تجديد النخبة الحزبية واقعيا، وذلك يرجع إلى جملة الصعوبات والمشاكل التنظيمية والسياسية، والخلافات الفكرية التي عرفتها، وهيمنة القيادة على النشاط التنظيمي، وتنامي الولاء الحزبي للقادة الحزبيين.

-تأّثر معظم هذه الأحزاب بأزمات متعددة الجوانب، تركزت أكثر في الخلافات ذات الطبيعة السياسية، التنظيمية والفكرية، والتي أّثرت بدورها على طبيعة الممارسة الحزبية.

-صعوبة وجود أسلوب ديمقراطي لإدارة معظم هذه الأزمات على المستوى العملي، بحيث اّتبعت هذه الأحزاب أسلوب الإقصاء، واستبعاد الحوار البّناء والنقاش المفتوح على جميع الهياكل والأصعدة، بالرغم من أّنها تضفي الطابع الديمقراطي الشكلي على نمط إدارتها لهذه الأزمات، والذي تركز أكثر في الجانب القانوني والخطاب السياسي.

والواقع أن التساؤل يطرح إشكالية على جانب كبير من الأهمية، **فكيف يمكن إن تصون الأحزاب السياسية الديمقراطية وتعززها وتدافع عنها إذا كانت هي في داخلها مؤسسة على نمط لا يتفق والمبدأ الديمقراطي؟.**

كيف يمكن للسياسي أن يدافع عن الديمقراطية ولا يمارسها داخل حزبه؟.

بتعبير أخر كيف يمكن لها أن تدعم مسيرة التطور الديمقراطي في وقت لا تكون فيه حريصة على استكمال المقوم الديمقراطي في عملية صنع القرار في داخلها؟.

وتناول العنصر الأخير الممارسة السياسية للأحزاب ،وما أفرزته التعددية السياسية في الجزائر من ممارسات سواء داخل الأحزاب أو في ما بين الأحزاب الموجودة على الساحة تلك الممارسات التي خلقت جوا من التوتر والصراع ، وصل إلى حد الانزلاق بالبلاد إلى دوامة العنف والعنف المضاد ، الذي أدى تعطيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

- نلاحظ أن جل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية بعد إقرار مبدأ التعددية في الجزائر ،على إثر دستور 1989 غير قادرة على تحمل مسؤولية البلاد، نظرا لما تحمله من برامج عاجزة عن إيجاد حلول جذرية للأزمة الجزائرية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية افتقارها للرشادة

السياسية، والحنكة والتجربة ،اللازمتين للتعاطي مع الأزمات التي قد تحدث ،وقد حدثت فعلا ،والتي تسمح بتقديم بدائل وحلول، وإجبار النظام على العمل الديمقراطي.هذه الأحزاب لم تفرز كما ذكرت برامج وحلول ،وإنما أفرزت شخصيات لم تقدر لوحدها على رفع تحديات المستقبل ،قصد ترقية التعددية والديمقراطية ضمن دولة قوية وجمهورية معاصرة، وإخراج الجزائر من النفق المظلم الذي هي فيه ، ومن أجل ترقية ثقافة سياسية وأخلاق سياسية ،كفيلة بأن تتمخض بإيجاد طبقة سياسية وأحزاب فاعلة ،قادرة على تحمل الأعباء والمسؤولية المنوطة بها.

* إن مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرهون بشكل حثيث بتوفير لخطة لقاء بين جميع الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها وآرائها ، لأن لعبة النظام المتمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهم في الأوقات والمناسبات من أجل الاحتفاظ بالسلطة لم تعد تجدي نفعا ،بقدر ما صارت تعرقل العملية الديمقراطية ، وبالتالي لا بد على القوى السياسية الموجودة على الساحة أن تتظافر جهودها ،وجهود السلطة ،من اجل الوحدة الوطنية ، والممارسة الديمقراطية الحقة والفعالة.

استنتاجات:

انه لمن اليسير التوصل إلى القول بأن التعددية الحزبية في الجزائر، ليست المعيار الذي يمكن اعتماده لقياس درجة التحول الديمقراطي،في بلد عانى الأمرين في مرحلتي الحكم الفردي و الانفتاح السياسي بنسب متباينة، لكن هذه النتيجة ليست و حدها التي تحصدها محاولتنا المتواضعة لدراسة التجربة الجزائرية في مجال التعددية، ذلك أن ما لا يمكن إغفاله في هذه التجربة هو تلك المؤشرات التي برزت في بدايتها،و التي أثبتت إمكانية صنع جو ديمقراطي في الجزائر برغم العقبات المتعددة، ودراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة تبين أنّها تعاني من مشاكل على مستوى بناها الداخلية، أعاقت قيام ديمقراطية فعلية في الواقع، رغم أن نصوص هذه الأحزاب التنظيمية والقانونية تُظهر الطابع الديمقراطي، لكّنها كثيرا ما تتعارض مع الواقع الحزبي، ويبقى هذا الطابع محدودا وشكليا في الغالب، انطلاقا من عدة مؤشّرات، تعد بمثابة النتائج التي توصلنا إليها، وهي:

-يتسم البناء السلطوي في أغلب الأحزاب الجزائرية المعاصرة بالتركيز المتفاوت المدى، بحيث تتركز السلطة الفعلية في يد القادة الحزبيين، لكن يتميز هذا التركيز بالتباين من حزب إلى آخر تبعا لحجمه السياسي، وتوجهه الفكري، فضلا عن علاقاته الخارجية، لاسيما بالسلطة المركزية والمجتمع، ويظهر هذا الجانب بشكل واضح في الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي الأوحد، مثل حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية والاجتماعية، حركة مجتمع السلم أثناء فترة قيادة (محفوظ نحناح)، حزب التجديد الجزائري في فترة قيادة (نور الدين بوكروح)، وحركتا النهضة والإصلاح الوطني أثناء قيادة (عبد الله جاب الله)، وتتميز هذه الأحزاب بوجود تفاوت في نمط تركيز السلطة، كما أن الأحزاب الأخرى التي لا تتميز بقيادة كاريزمية، مثل جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة النهضة بعد المؤتمر الثاني للحزب عام 1998 ، وحركة مجتمع السلم بعد المؤتمر الثالث عام[2003 أثناء فترة قيادة (أبو جرة سلطاني)] ، وحزب التجديد بعد عام [2001 تاريخ خروج (بوكروح) من القيادة]، وغيرها، والتي تتميز بنمط قيادة أوليغارشية، أي وجود نخبة قيادية تتركز السلطة فيها، فإنّها تتسم أيضا بوجود تركيز للبناء السلطوي داخلها، لكّنه يختلف عن النموذج الأول، ووجود هذا التركيز المتباين في البناء السلطوي لهذه الأحزاب، إنّما يرجع إلى العوامل التالية:

*إن طبيعة العضوية في الأحزاب الجزائرية تتميز في الغالب بكونها غير نشطة، إذ تعاني من وجود ضمور تنظيمي، بحيث تأثر حجمها بجملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بشكل متباين، والذي أّثر على نمط المشاركة والانضمام إلى هذه التنظيمات، لاسيما خلال عقد التسعينيات، كما تميزت أيضا بوجود عضوية متحركة، تختلف مظاهرها من حزب إلى آخر، نتيجة تعّثر الممارسة الديمقراطية داخلها، حيث خرج بعض الأعضاء منها احتجاجا على نمط الممارسة الحزبية فيها، مثلما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني في بداية إقرار التعددية، وحركة النهضة عام 1999 ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، وغيرها.

*تختلف طبيعة البناء التنظيمي في الأحزاب الجزائرية من حزب إلى آخر، من حيث النص والواقع الحزبي، وهذا تبعا لاختلاف نمط تركيز النشاط التنظيمي لدى القادة الحزبيين، لاسيما في فترات الانتخابات العامة، واختلاف طبيعة الهيكل التنظيمي فيها، حيث تتميز بعضها بوجود هيكل تنظيمي متشابك ومعقد، ويرجع ذلك أساسا إلى حجمها السياسي ضمن الخارطة العامة للأحزاب، بالإضافة إلى الخبرة التنظيمية لبعض كوادرها، وطبيعة توجهها السياسي والفكري، في حين يتميز هذا الهيكل بالبساطة لدى الأحزاب الصغيرة، لحداثة تجربتها الحزبية والتنظيمية، وهي عوامل مؤثِّرة على طبيعة الممارسة الحزبية فيها.

*تهيمن الكثير من قيادات الأحزاب الجزائرية على عملية اتخاذ القرارات الحزبية المهمة واقعيا، ويبرز الدور المحوري للقادة في محدودية دور الأعضاء في المستويات التنظيمية الوسطى والقاعدية من المشاركة فيها وهذه الأدوار قليلة وضعيفة، وتنحصر في القرارات غير المهمة، رغم وجود بعض المظاهر للممارسة الديمقراطية ضمن هذا المجال، لكنها شكلية ومحدودة، ومرتبطة أساسا بالنصوص القانونية من جهة، والخطاب الحزبي من جهة ثانية، وغالبا ما تتركز هذه القرارات المهمة حول مسألة المشاركة في الانتخابات العامة، ومسألة الترشيحات داخل الحزب، بالإضافة إلى المشاركة في الحكومة في شكل تحالف مع أحزاب سياسية أخرى، وقرارات تنظيمية متعلقة باختيار وتجديد القيادات الحزبية.

-إن طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء الحزبيين داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وإن كانت بعض المظاهر الشكلية لوجود ديمقراطية، لكّنها محدودة وضعيفة، وتتميز هذه العلاقة بتعدد جوانبها، حيث تنحصر في بعض الأحزاب على كونها علاقة غير متكافئة، أدت في الكثير من الأحيان إلى حدوث أزمات داخلية، كما حدث في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحزب جبهة التحرير الوطني في عدة فترات تاريخية من تجربته الحزبية، وحركتا النهضة والإصلاح الوطني، وحركة مجتمع السلم، وحزب التجديد الجزائري، وحزب العمال، والتجمع الوطني الديمقراطي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية .كما أّنها تجسد علاقة هيمنة القيادة على مجمل الأدوار

المنوطة بالمستويات التنظيمية، بالإضافة إلى تنامي ولاء الأعضاء للقادة بشكل كبير، لاسيما في الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي، كما أنها تميزت بحدوث أزمات سياسية وتنظيمية وفكرية وأحيانًا شخصية، أثّرت على نمط الممارسة الحزبية داخليا، ويرجع ذلك أساسا إلى جملة من العوامل، أهمها:

*النمط الكاريزمي والأوليغارشي الذي يميز القيادة في معظم الأحزاب الجزائرية، رغم أنّها تظهر النمط الديمقراطي ومبدأ الجماعية ضمن هذا المستوى، لاسيما في نصوصها القانونية والتنظيمية وخطابها السياسي الحزبي، ويتركز النمط الأول في أحزاب حركة مجتمع السلم، لاسيما في فترة قيادة (نحناح)، حركة النهضة في فترة قيادة (جاب الله)، وجبهة القوى الاشتراكية بقيادة (آيت أحمد)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعدي)، وحزب العمال بزعامة (حنون)، وحركة الإصلاح الوطني، وحزب التجديد أثناء فترة قيادة (بوكروح)، أما النمط الثاني، فيتركز في أحزاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (سابقًا)، وجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة بعد عام 1998 ، حركة مجتمع السلم بدرجة أقل في فترة قيادة (سلطاني)، حزب التجديد بعد عام2001 .

*يغلب الأسلوب غير الديمقراطي واقعيا على عملية تداول القيادات الحزبية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، رغم وجود بعض المظاهر الشكلية لنمط التداول الديمقراطي من حيث النص والخطاب الحزبي لهذه الأحزاب من جهة، وطبيعة التنافس داخل النخبة الحزبية ذاتها، لكن تتميز هذه المظاهر بالمحدودية والطابع الشكلي فقط، كما يغلب على مظاهر التنافس الصراع داخل هذه النخبة القيادية، والذي كثيرا ما أدى إلى حدوث أزمات داخلية حادة، ويظهر هذا جليا أثناء فترات الانتخابات داخل هذه الأحزاب، وحتى أثناء الانتخابات العامة، من خلال عملية الترشيحات والتعيين، ودور القادة ضمن هذا المجال.

*الدور المحدود للأعضاء واقعيا في عملية اختيار وتجديد القيادات الحزبية، ويرجع ذلك أساسا إلى جملة الصعوبات والمشاكل التنظيمية والسياسية التي عرفتها معظم الأحزاب الجزائرية خلال تجربتها المعاصرة من جهة أولى، وهيمنة القيادات على مجمل النشاط التنظيمي الحزبي فيها كما قلنا من جهة ثانية، بالإضافة إلى تعاظم الولاء الحزبي في أغلب هذه الأحزاب،لاسيما منها الأحزاب ذات النمط القيادي الكاريزمي من جهة ثالثة، مثل حركة مجتمع السلم، حيث أثّرت هذه العوامل على مبدأ مشاركة الأعضاء ضمن عمليات تجديد القيادات، التي تنص عليها وثائق هذه الأحزاب نظريا.

*تأثر معظم الأحزاب الجزائرية بأزمات متعددة الجوانب، تركزت أكثر في الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية وحتى الشخصية، حيث أثّرت على عملية تطبيق الديمقراطية فيها، رغم أن

مثل هذه الخلافات موجودة حتى في الأحزاب الديمقراطية في الدول الغربية، وهي تجسد الإطار التعددي لمختلف الرؤى داخل التنظيم الحزبي، لكن حالة معظم الأحزاب السياسية في الجزائر، تختلف بشكل متفاوت مع هذا النموذج، لأّنها أعاقت تطبيق الديمقراطية داخلها، حيث أدت إلى الانشقاق، وأحيانًا إلى الانقسام، وقد شملت الأزمات الخلافية معظم الأحزاب الكبرى، وهذا يرجع إلى تشابك وتعقد البناء التنظيمي فيها، مثل حالة جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم وحركتا النهضة والإصلاح الوطني، كما شملت أيضا بعض الأحزاب الصغيرة، مثل حزب العمال، التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الجبهة الديمقراطية والاجتماعية، والحزب الاشتراكي للعمال سابقًا.

*تعّثر الأسلوب الديمقراطي لإدارة الأزمات الحزبية واقعيا في هذه الأحزاب، حيث اتبعت أغلبها أسلوب الإقصاء، واستبعاد الحوار والمشاركة، كما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني في عدة فترات من تجربته المعاصرة، والتجمع الوطني الديمقراطي عام 1998 ، وحزب حركة مجتمع السلم في أزمته التنظيمية عام 2005 ، وحركة النهضة أثناء الأزمة التنظيمية والسياسية عامي 1998 و 2003 ، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أثناء منتصف التسعينيات، وجبهة القوى الاشتراكية في عام 2003 ، وحزب التجديد بعد المؤتمر الرابع (4)عام2004 وحزب العمال في عام 2005 ، رغم أن جميع هذه الأحزاب تنص ضمن وثائقها على ضرورة إتباع النمط الديمقراطي لإدارة أي خلاف داخلي، لكن تبقى هذه المظاهر شكلية ومحدودة، لأّنها تقترن بالجانب النظري والخطاب الحزبي للقادة فقط.

وانطلاقًا من هذه المظاهر التي تغلب على نمط الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، فإّنها تُبين التعارض الواضح مع الآليات والقواعد التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية الفعلية، إذ ترتكز هذه الآليات والقواعد على مبدأين أساسين:

-التسليم بمبدأ التعددية السياسية ضمن كل كيان سياسي، سواء دولة أو حزب سياسي، بحيث لا يتناقض هذا المبدأ مع الإرادة والتوافق الحزبي، بل يزيد من إمكانية توافر الديمقراطية، ويشمل ذلك؛ التسليم بتعددية الآراء والمواقف والاتجاهات داخل التنظيم السياسي، بالإضافة إلى ضرورة توّفر تعددية الترشيحات من حيث النص والواقع ضمن البناء الداخلي لهذا التنظيم.

- تجسيد مبدأ المشاركة في جميع المستويات التنظيمية، وعلى جميع الأصعدة، بحيث تشمل:

-المشاركة في النشاط التنظيمي. -المشاركة في عملية صناعة واتخاذ القرارات.

-المشاركة في عملية تجديد النخبة القيادية. -المشاركة في عملية إدارة الأزمات الخلافية بشكل ديمقراطي.

لكن يبقى هذا الحكم نسبيا لنمط الممارسة الداخلية في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى حداثة التجربة الحزبية في الجزائر، كما يعد هذا الحكم متبايًنا من حزب لآخر، وذلك تبعا لاختلاف البناء السلطوي ونمط العلاقات الداخلية فيه، انطلاًقا من المؤشِّرات التي درسناها في هذه الدراسة.

وبالرغم من تعّثر الأحزاب الجزائرية لتطبيق الديمقراطية ضمن بناها الداخلية، إلا أن هناك بعض المظاهر من هذا الجانب، لكّنها محدودة في أغلب الظروف، تتجسد أساسا في ثلاث (3)مظاهر:

تجسد النصوص القانونية لمعظم هذه الأحزاب الإطار النظامي للديمقراطية داخلها، من خلال توّفر مبدأي المشاركة والتعدد ضمن وثائقها، وتعد النصوص القانونية معايير أساسية مؤثِّرة في نمط الممارسة الحزبية، حيث تمّثل الأرضية الأساسية لقيام ديمقراطية فعلية في الواقع، إذ يتأّثر أعضاء المستويات التنظيمية الوسطى والقاعدية بالإطار الديمقراطي الموجود ضمن نصوصها القانونية، فتسعى إلى مطالبة المستوى القيادي الأعلى بضرورة تطبيق هذه النصوص، وبالتالي فهي تمارس ضغطا على قياداتها، كما حدث في بعض الأحزاب الجزائرية، وعلى رأسها؛ حركة النهضة عام 1998 ، وحركة الإصلاح الوطني عام 2004 ، وقد ساهم هذا الضغط في التقليل من تركيز السلطة لدى القيادة القديمة.

كثيرا ما يرتكز الخطاب الحزبي لقيادات الأحزاب الجزائرية المعاصرة على ضرورة تطبيق الديمقراطية، غير أن هذا المؤشِّر غير كافٍ ومحدود، لكّنه يجسد أساس مبدئي للانطلاق نحو تطبيق ديمقراطية في المستقبل، عن طريق إمكانية التأثير في المستويات القاعدية، ومن ثم، الضغط على القيادة أيضا.

وجود بعض مظاهر التنافس في بعض الأحزاب الجزائرية، لاسيما أعضاء النخبة الحزبية أثناء الانتخابات، وعملية الترشيحات داخلها، مثل ما حدث في حركة مجتمع السلم أثناء الانتخابات، والترشيحات دخلها أثناء انعقاد المؤتمر الثالث عام 2003 ، وأيضا النهضة عام 1998، وهي مظاهر مبدئية تحدد إمكانية توّفر ديمقراطية في مستقبل هذه الأحزاب، غير أّنها كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات خلافية ذات طابع تنظيمي وفكري وانقسام بعضها.

وعلى هذا الأساس، فإن الطرح التعددي القائل بتوفر الديمقراطية داخل الأحزاب في النظام الحزبي التعددي أكثر منه في نظام الثنائية يعد محدودا، ونسبيا ولا يتطابق مع النموذج الجزائري، فالنظام الحزبي في الجزائر هو نظام تعددي، وبالرغم من أّنه يسمح بتوّفر الممارسة الديمقراطية في هذه التنظيمات تحكمه جوانب أخرى، تتعّلق أساسا بضرورة بتوفر مشاركة فعلية لجميع المستويات داخلها من حيث النص والواقع، كما يتطّلب ضرورة توّفر ثقافة

مشاركاتية لدى هذه المستويات، لاسيما على المستوى القيادي، فضلا عن الإطار السياسي الديمقراطي الذي تعمل فيه هذه الأحزاب..

ويمكن القول في الأخير، أن الأحزاب الجزائرية المعاصرة تعاني أزمة تطبيق الديمقراطية ضمن بناها الداخلية، انطلاقًا من المؤشِّرات التي ذكرناها في السابق، وقد تأثّرت أغلبها بالممارسة السياسية في النظام السياسي ككل، كما أنّها أثرت أيضا في طبيعة هذه الممارسة، لاسيما بالنسبة للأحزاب الكبرى التي تربطها علاقات بالسلطة المركزية، وهي حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، و حركة مجتمع السلم في الآونة الأخيرة، ومنه لا يمكن أن نتصور حاليا قيام ديمقراطية داخل الأحزاب في ظل نظام يقوم على أساس غير ديمقراطي، أو يعاني من مشكلة تطبيق الديمقراطية في الواقع السياسي.

ولقد كشفت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر عن الكثير من السلبيات والظواهر السياسية التي تشكل تحديا أمام التحول الديمقراطي في البلاد والتي يمكن رصدها في تدخل المال في العملية الانتخابية بهدف إفساد آليات ومؤسسات الديمقراطية وبروز ظاهرة المنشقين وتنامي ظاهرة المستقلين وعزوف المواطنين عن الحملة الانتخابية والمشاركة السياسية وثبات الخريطة السياسية وعجز النظام الحزبي عن القيام بوظائفه ، كل هذه الظواهر تطرح تساؤلات كثيرة حول مستقبل الديمقراطية في البلاد.

إن هذه المظاهر التي يسهل على المتتبع إدراكها تجعل المتمعن لا يجد بدا من البحث في مكمن الخلل و مواطن العطب، ثم لا يجد بدا من استقراء الواقع الاجتماعي و السياسي و بعدهما التاريخي،ليخلص إلى مثلث الخطر الذي تختنق أفاق الديمقراطية الحقيقية في الجزائر بين أضلعه المتمثلة في:

-السلطة السياسية التي لم تتمكن بعد من إحداث القطيعة مع الممارسات الفردية و النظرة الأحادية،رغم تصريحها بغير ذلك و اتجاهها نحو خلافه،فهذه السلطة هي ذاتها التي تحتكر صلاحية الفصل في مواصلة التحول نحو الديمقراطية من عدمه، ليبقى هذا التحول قرارا سلطويا لا خيارا نابعا من الإرادة الشعبية الحرة، مادامت هذه الأخيرة قاصرة السلطة الوصية.

- الأحزاب السياسية التي بالغت في الانزواء خلف الحدود المرسومة للعبة الديمقراطية و رضيت أن تكون إحدى دماها،متخلية بذلك عن الكثير من وظائفها في صناعة الرأي العام و التأهيل الإطارات السياسية و توسيع رقعة التنافس السياسي الأصيل،في غمرة انشغالها بمداهنة السلطة و كسب اغداقاتها، لتتحول من معارضة حقيقة للنظام إلى متعارضة في ظله.

- الإعلام الثقيل الذي يبقى لسان حال السلطة و ليس لسان حال الواقع السياسي و الاجتماعي و صورته المعكوسة، خاصة و أن الديمقراطية في أبسط صورها ما هي إلا نوع من أنواع التعبير الحر الذي يبقى عندنا دون صدى.

و أمام هذه المعطيات و رغم تضاؤل حظوظ نجاح التجربة الديمقراطية، لا يسعنا و نحن نريد معالجة المسألة من جانبها العلمي البحت إلا أن نؤكد على أن الجزائر التي عرفت التعددية الحزبية في أحلك مراحلها التاريخية ،لهي أخصب تربة لتنمو بها هذه البذرة التي تمتد عميقا في جذور مجتمعنا المتميز بالتنوع و الثراء الفكري و الثقافي.

غير أن هذه الحقيقة الواقعية تحتاج إلى الكثير من الجهد لتعلقها الأذهان و تعكسها الممارسات الفعلية لأطراف عملية التغيير السياسي، و لا بد أن ينصب هذا الجهد الذي يقع على عاتق رجال القانون و الفكر و السياسة و الأكاديميين و المثقفين بوجه عام،على نقد و تنقيح المنظومة القانونية المصاحبة أو التي يجب أن تصاحب عملية التحول الديمقراطي و توافقها (الدستور،قانون الأحزاب،قانون الانتخابات،قانون الإعلام،....)،كما ينبغي أن يتركز هذا الجهد على البحث عن الصيغة الديمقراطية الأمثل و الأنسب لمجتمع باتت هويته و ثوابته مهددة في وقت هي الأحوج إلى أن تحفظ و تصان.

إن هذه العملية التغييرية الضخمة تحتاج في خلاصة الأمر إلى الإيمان بحرية المبادرة و تحرير العقول من ذهنية الوصاية،التي جعلت الشعب الذي طالما نعتته الخطب من شتى المنابر بالنضج يشكو القصور و لربما البلادة و الأدهى و الأمر.